طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

تموز | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | 2026

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

في ذكرى رحيله التاسعة

عبد المجيد الرافعي
الطبيب الذي حمل حقيبة الأخلاق إلى ساحات السياسة والنضال الحزبي

ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز 1968
عروس ثورات البعث

كلمة الطليعة

عندما يحكم اللصوص

منذ مدة والاخبار تتواتر من العراق عن إطلاق حملة لمحاربة الفاسد متزامنة مع تكليف علي الزيدي بتشكيل الحكومة بعد فترة غير قصيرة عن فراغ حكومي بعد اعتبار حكومة السوداني مستقيلة بعد الانتخابات النيابية التي لم تؤدِ محصلتها الى نتائج حاسمة لجهة الاكثرية المطلقة، مما حدا بالمعنيين الى العودة الى اجتهاد المحكمة الدستورية السابق، باعتبار ان الاكثرية التي يناط برئيسها تشكيل الحكومة هي تلك التي تتكون من الكتلة التي تتشكل بعد الانتخابات وتحوز على الاكثرية وليست تلك التي تفرزها نتائج الانتخابات المباشرة. وهذا الاجتهاد اعتمد يومذاك لقطع الطريق على أياد علاوي من تشكيل الحكومة حتى يتسنى للمالكي تشكيل الحكومة وفق ما أملته آنذاك الاوامر والتوجيهات الايرانية.

ما تناقلته الاخبار عن حملة لمكافحة الفساد، ان من طالتهم الحملة، بعضهم نواباً وبعضهم اخر من رجال الاعمال، منهم من تم توقيفه وبعضهم من استطاع مغادرة البلاد قبل ان تطلق صفارة انطلاق الحملة. وقد بينت التحقيقات ان الذين اعتبروا فاسدين وسطرت مذكرات بحقهم، هم من المحسوبين على مراكز القوى في العملية السياسية التي افرزها الاحتلال الاميركي واحتواها وهيمن عليها النظام الإيراني منذ ان تسنى له الامساك بكل مفاصل الحياة السياسية والامنية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية. والحملة التي انطلقت قبيل زيارة الزيدي الى اميركا، ما لبثت ان تراخت اجراءاتها التنفيذية، ولم يعد الاعلام يسلط الضوء على مزيد من الملاحقات والتوقيفات بحق الذين وضعوا تحت مجهر ما سمي بعملية مكافحة الفساد.

في وقت تبين فيه ان من وجهت إليهم الاتهامات، لم تتجاوز المبالغ التي تم ضبها بحوزتهم او تم تقديرها هي بحدود الملايين من الدولارات الاميركية، وعشرات الكيلوغرامات من السبائك الذهبية والمجوهرات، ومع ذلك تعامل الاعلام مع هذه الظاهرة باستهجان، وكيف استطاع هؤلاء اقتناء هذه الثروات الطائلة من العملات والمعادن الثمينة وواقعهم الوظيفي لا يمكنّهم من ذلك.

هذا "الاستهجان" لِما وقعت عليه الانظار حالياً، لم يخرج عن حدود المنظور مما تم اكتشافه، علماً انها ظاهرة ليست جديدة، لكن الجديد فيها هو التوقيت عن اعلانها في ظرف بدأ الزلزال في الاقليم ينذر بتحولات كبرى في العديد من البنى السياسية التي اقامت على أنقاض النظام الاقليمي ومنها العراق.

مما لا شك فيه، ان توقيت الحملة لملاحقة هذه الحفنة من اللصوص الصغار، كانت حاجة للزيدي قبل زيارته لأميركا، لإثبات انه سيقيم الحد على الفساد الذي ضرب كل مفاصل الحياة، ناسياً او متناسياً ان وجوده على رأس هرم السلطة التنفيذية التي تدير العملية السياسية على خط تقاطع المصالح الاميركية - الايرانية. حيث ان الزيدي حصل على المباركة الايرانية قبل التكليف، ونالها من اميركا بعد التشكيل. وكلا الطرفان الأميركي والايراني شركاء في تدمير العراق ونهب ثرواته.

هذان الشريكان، سطيا على مقدرات العراق. الاول، بإعادة شركات النفط الاميركية الى حقول النفط العراقية، والثاني، بتوظيف حصته من مال العراق بتمويل مشروعه التوسعي والتدميري للبنيات الوطنية العربية، وكله على حساب الحاجيات الاساسية لشعب العراق. ومما لا نقاش حوله هو أن الذين تمت ملاحقتهم بتهمة سرقة المال، هم بحكم المحميين بطبقة اعلى منهم وهم بالأساس اعضاء ما سمي بالمجلس الانتقالي الذي انيطت به ادارة العملية السياسية تحت اشراف الاحتلال

الاميركي في الظاهر والايراني من الباطن. ولهذا فان الفاسدين، ليسوا اشخاصاً بعينهم بل هم منظومة متكاملة، يحمي اطرافها بعضهم بعضاً، وما تم اكتشافه هو القشرة الرقيقة من هذه المنظومة التي وضعت تحت المجهر الاعلامي بعد ان وصل الفساد المستشري الى وضع لا يطاق ولكي تصرف الانظار عن كبار السارقين في المنظومة التي تشكلت بعد وقوع العراق الاحتلال.

ان تسليط الاضواء على السارقين بالآلاف، هدفه التعمية والتغطية على السارقين بالملايين، وكشف السارقين بالملايين لأجل التعمية والتغطية على السارقين بالمليارات، وكشف السارقين بالمليارات هو للتعمية والتغطية على سارقي المصير الوطني وهو الاخطر والاكثر كلفة والاكثر ضرراً على الشعب بحاصره ومستقبله.

وعليه ان سارقي الاوطان، يغطون كبار السارقين السياسيين، وكبار السارقين يغطون صغارهم وهلم جراً الى أدني الدرجات. والأخطر من كل ذلك، ان المال العام يسرقه من يدعّي حمايته عملاً بالمثل الشعبي "حاميها حراميها ". وهذه "الحماية" لسرقة المال تغطى بالتشريعات للقوانين والمراسيم والانظمة الادارية. وعندما يصبح النظام العام محكوماً بقوانين ومراسيم وانظمة تشرع السرقة تحت مسميات مختلفة، فنكون عندئذ عند ظاهرة فساد مشرعّة، وهذا هو عنوان الدولة الفاشلة.

ان الدولة تصبح فاشلة، عندما تفقد وظيفتها الحمائية بعدم تمكنها من توفير المقومات الضرورية لأمن الوطن، وعندما تفقد وظيفتها الرعائية بعدم تمكنها من توفير الحماية لأمن المواطن في الحياة بكل متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. وما يشهده العراق اليوم ليس الا تجسيداً حياً للدولة الفاشلة التي تفتقر الى كل عناصر المناعة الوطنية، وهذا ما يجعل البلد الذي تديره دولة فاشلة في حالة انكشاف تتقاذفه كل التيارات العاتية وأياً كانت التداعيات شديدة الوطأة على عموم الشعب بكل طيفه المجتمعي. والعراق اليوم هو بلد مسروق وطنياً ومنهوب اقتصادياً ومشظى اجتماعياً، وان من يحكم العراق ليسوا سوى مجموعة لصوص كما وصفهم الاستاذ طارق عزيز، عندما أسقط عنهم صفة المعارضة السياسية الوطنية، لان من يكون وطنياً لا يشرع ابواب وطنه للأجنبي ولكل متدخل خارجي في شؤونه. والوصف الذي اعطاه طارق عزيز لمن كانوا يهيؤون برعاية اميركية وايرانية لحكم العراق، شاركه فيه محمد حسنين هيكل عندما وصف الذين يحكمون العراق بعد الاحتلال بأنهم مجموعة لصوص سطوا على بنك وتوزعوا فيما بينهم مدخراته. وطالما ان العراق مازال تحت تأثير افرازات الاحتلال الاميركي الايراني المركب، فأن الكلام عن مكافحة الفساد وحوكمة للنظام السياسي استناداً الى همروجة ملاحقة صغار السارقين ستبقى فقاقيع هوائية، والحل هو ليس بتقديم كبش محرقة لامتصاص النقمة الشعبية ضد العملية السياسية بكل رموزها واطرافها وعناوينها السياسية والطائفية بل بإسقاط راعيها الدولي اولاً الذي تمثله اميركا، وراعيها الاقليمي ثانياً الذي يتجسد بالتغول الايراني بكل مفاصل الحياة العراقية.

وهذه حال لا تنطبق على واقع العراق وحسب، بل تنطبق على كل حال تكون فيها الدولة فاشلة وعاجزة عن اداء وظائفها الأساسية. ولبنان ليس أحسن حالاً من العراق لجهة تفشي الفساد وتجذره في مفاصل الدولة، وهو المحمي بنظام المحاصصة في السلطة والادارة، وبسن التشريعات التي تحمي كبار السارقين وناهبي المال العام حتى لو كان التشريع على حساب قواعده الاساسية التي يفترض ان تكون محكومة بوحدة المعايير ومراعاة المصلحة العامة وليس مصلحة المجموعات او الافراد النافذين.

وكما كشفت العينات العشوائية التي لوحقت بتهمة سرقة العام في العراق، عن حجم الفساد المستشري في البنية السياسية العراقية، فإن التشريع العشوائي الذي ظهر في مناقشات الهيئة العامة لمجلس النواب اللبناني وتغلبت فيه الشعبوية على الاسس الموضوعية التي يفترض ان تشكل اساساً للتشريع حيال قضايا حيوية، فالثابت ان الفساد ليس في بنية الادارة وحسب، وانما في الاساس التشريعي الذي يصدر قوانين غب الطلب ويحاكي من خلالها مصالح حيتان منظومة المحاصصة الطائفية ولو كان على حساب حقوق المواطن.

ان نظاماً يشرّع لحماية ناهبي المال العام، وسرقة مدخرات وجني عمر الناس ويغرق الادارة بالزبائنية، هو نظام اقل ماي قال فيه، انه نظام فاسد يسن القوانين لإعادة انتاج نفسه، ويقطع الطريق على اية عملية تغييرية او اصلاحية في بنيته، وهو ما يجعل اعادة تشكيل السلطة على الاسس الوطنية المدخل الذي لابد من ولوجه لإعادة بناء الدولة على الاسس الوطنية وعلى قاعدة المساواة، وعندئذٍ تستطيع الدولة ان تمارس دورها باعتبارها المرجعية المعنوية الاعلى التي تدير شؤون مواطنيها، وتوفر شبكة امانة وطنية تحول وانكشاف ساحتها امام التدخلات الاجنبية من اية جهت أتت.

عندم يحكم اللصوص تعم ظاهرة الفساد، وتنهار الدول وتستباح الاوطان، ولبنان والعراق أنموذجاً.

عبد المجيد الرافعي
في الذكرى التاسعة لرحيله

تحضيراً للندوة، عُقِد لقاء في الرابطة الثقافية بطرابلس يجمع رئيسها الدكتور رامز الفرّي بعائلة ورفاق الدكتور عبد المجيد الرافعي وتقديم الكتاب الذي يتحدث عن سيرة ومسيرة الراحل الكبير.

لقاء ودي لم يخلُ من الثقافة والهمة التنمية المستدامة لحبيبتنا طرابلس، جمع عائلة ورفاق المناضل الكبير ابن طرابلس البار الدكتور عبد المجيد الرافعي:

عبد الرحمن الرافعي، رضوان ياسين ونبيل الزعبي مع رئيس الرابطة الثقافية بطرابلس الدكتور رامز الفرّي تخللته الدعوة إلى حضور الندوة الحوارية حول كتاب (يعبرون وتبقى) لمؤلفه ابن طرابلس الدكتور خالد بريش والذي يتحدث عن سيرة ومسيرة القائد الراحل وذلك في مركز الصفدي الثقافي بطرابلس يوم الجمعة في العاشر من شهر تموز الساعة الخامسة عصراً.

تتشرف مؤسسة الدكتور عبد المجيد طيب الرافعي التنموية

بدعوتكم لحضور الندوة الحوارية حول كتاب

يعبرون وتبقى

لمؤلفه الدكتور خالد بريش

والذي يؤرخ لسيرة ومسيرة نائب طرابلس الاسبق الدكتور عبد المجيد الرافعي

بأبعادها الشعبية والانسانية كما الوطنية والقومية

في مركز الصفدي الثقافي يوم الجمعة العاشر من تموز الساعة الخامسة عصرًا

في الذكرى التاسعة لرحيل الدكتور عبد المجيد الرافعي،
ندوة حوارية حول كتاب (يعبرون وتبقى)
الذي يتناول سيرة ومسيرة القائد الكبير.

في جوٍّ وطني جامع ، التقى ممثلو الطيف الوطني اللبناني الديني والوطني والسياسي والشعبي يتقدمهم مفتي طرابلس والشمال سماحة الشيخ محمد امام وممثلو نواب المدينة واعضاء بلديتها واتحاد بلديات الفيحاء ومخاتيرها والاحزاب الوطنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية ونُخَبٌ ثقافية واجتماعية وشعبية تقاطرت من مختلف مناطق طرابلس ليلتقوا جميعاً في القاعة الكبرى لمركز الصفدي الثقافي بطرابلس يُحْيُون الذكرى التاسعة لنائب المدينة الأسبق ، رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ونائب الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي المناضل الدكتور عبدالمجيد الرافعي ، بحضور رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الاستاذ حسن بيان واعضاء من قيادة القطر وقيادة فرع الشهيد تحسين الاطرش وكوادر قيادية متقدمة من مختلف الفروع الحزبية في لبنان مستذكرين سيرة ومسيرة هذا القائد الوطني العروبي الكبير من خلال الندوة الحوارية التي أُقيمت حول كتاب (يعبرون وتبقى) للكاتب الدكتور خالد بريش ،

وقائع الندوة

وقد استُهِلّت الندوة بالنشيد الوطني اللبناني والوقوف دقيقة صمت عن روح القائد الرافعي ورفاقه ليُعرَض على الحضور شريطاً وثائقياً عن الراحل صُوِّرت في حياته، ثم ليعتلي المنبر

الدكتور كمال خزعل.

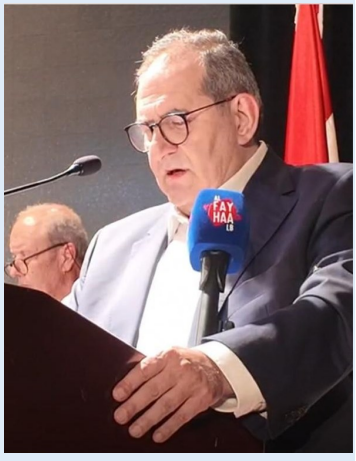

متحدثاً عن القيمة النضالية والاعتبارية التي تحفِّز لإحياء ذكرى مناضل وطني وعربي كانت سيرته ومسيرته مثالاً للأجيال،

الاستاذ احمد الصفدي، رئيس نادي المتحد

رحَّب بالحضور في مؤسسة الصفدي تكريماً لقامة طرابلسية تخطت المدينة ولبنان إلى رحاب الوطن العربي الكبير،

كلمة مؤسسة الدكتور عبد المجيد الرافعي التنموية وآل الرافعي التي القاها شقيق الراحل الاستاذ عبد الرحمن،

مستذكراً نشأة الدكتور عبد المجيد في بيتٍ وطني عروبي تربى فيه على الايمان برسالات السماء وحب الإنسان لأخيه الانسان،

الاستاذ نبيل يوسف،

الذي تحدث بإسهاب عن علاقة حكيم طرابلس بمسيحيي المدينة ومبادلتهم له هذا الحب بالإجماع الانتخابي الذي حصل عليه عام ١٩٧٢.

هذا وكان الاستاذ نبيل يوسف قد كتب على صفحته معلّقاً عن هذه الندوة الكلمات التالية: في كلمتي فصّلت العلاقة التي ربطت بين المسيحيين والدكتور عبد المجيد الرافعي. وكان ركنا العلاقة الدكتور الرافعي والشيخ يوسف الضاهر.

وما لفتني بعد انتهاء الندوة الحنين من قبل العديد من العارفين إلى زمن طرابلس ما قبل الحرب. حتى أن أحد المشاركين قال لي: أبكتني كلمتك وذكّرتني الأحداث التي رويتها بزمن ليته يعود. صدقوني أن طرابلس مدينة لبنانية سيادية. لقد تفاعل الحضور بشكل إيجابي كبير مع كلمتي التي أعلنت فيها موقفي السياسي الواضح الداعم لموقف فخامة الرئيس، ودولة رئيس الحكومة، وتلقيت أكثر من تهنئة.

المربي الاستاذ شفيق حيدر.

الذي واكب عمل الدكتور عبد المجيد لعقود طويلة من السنين والنضال الدؤوب المشترك لخدمة مدينة طرابلس وتعزيز العيش الوطني المشترك فيها،

المفكر الاستاذ حسن خليل غريب

رفيق الراحل في قيادة الحزب في لبنان منذ العام ١٩٨٠ وقد تناول في كلمته المراحل النضالية المتعاقبة التي واكبت نضال القائد الرافعي ومشاركته في الدفاع مع رفاقه عن جنوب لبنان منذ بدأ الفعل المقاوم على هذه الارض الطاهرة في مواجهة العدو الصهيوني ودوره في ارساء العملية الديموقراطية داخل حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره الفاعل في الدفاع عن قضايا الامة العربية وفي مقدمها قضية فلسطين والعراق المحتل وكان مثال القائد الحريص على الشرعية الحزبية والتي بقي محافظاً عليها حتى الرمق الأخير.

كلمة الرفيق حسن خليل غريب

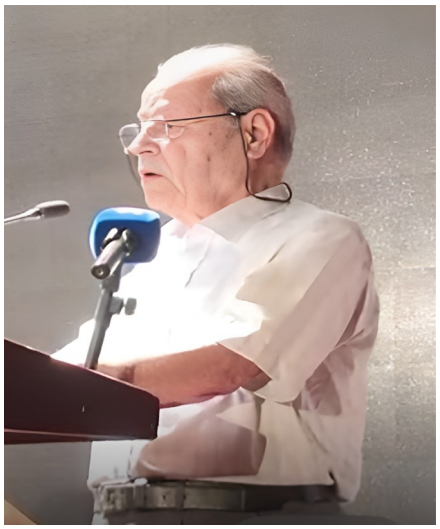

عبد المجيد الرافعي...
الطبيب الذي حمل حقيبة الأخلاق
إلى ساحات السياسة والنضال الحزبي

من طرابلس إلى الجنوب ولبنان والوطن العربي.
ومن الطبابة المجانية إلى البرلمان اللبناني والنضال القومي.

جسّد عبد المجيد الرافعي صورة المناضل الذي جمع بين الأخلاق الإنسانية والعمل السياسي، والتنظيم الحزبي. كتاب يرحلون وتبقى يكشف أن سيرته ليست مجرد قصة فرد، بل مرآة لنضال جماعي وحزبي، حيث تتداخل التجربة الشخصية مع الذاكرة الوطنية اللبنانية والقومية العربية.

أيها الحضور الكرام

من المستحيل أن يتم تلخيص كتاب يقع في سبعمائة صفحة في ثلث ساعة، ولهذا السبب سأدخل إلى قراء نصوص الكتاب من خلال السيكولوجيا الخاصة للدكتور الرافعي. والتي سأختصرها بواقع تحوله تبعاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: من الفطرة العائلية الأخلاقية إلى الفطرة الإنسانية للبيئة الاجتماعية الأقرب:

وُلد وتربى الرافعي في بيئة عائلية يكتنفها الإحساس بقيمة الإنسان ودوره في بناء مجتمعه العائلي المباشر، وبناء مجتمع في بيئته الاجتماعية الأقرب. وبفطرته الاجتماعية تلك، وبعد تخرجه من كلية الطب، حمل حقيبة الطبابة، وراح يعرِّج على كل بيت مريض يعجز عن دفع أجور علاجه في البداية، ووسَّع دائرة نشاطه الإنساني إلى تأسيس مستوصفات مجانية تلبي حاجة الفقراء.

المرحلة الثانية: من الفطرة الإنسانية المحدودة الوظائف إلى العمل السياسي الشامل:

لم يتجمَّد الرافعي عند حدود مهنته، وحدود بيئته، بل إنه مستلهماً الجو الوطني والقومي الذي كان نشيطاً في بيئة طرابلس منذ بدايات القرن العشرين، فانخرط في ورشة نضالية سياسية وطنية وقومية كانت سماتها تنمو بسرعة مضطردة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وبها تعمَّقت سماته الأخلاقية والإنسانية من خلال انخراطه في العمل السياسي الأكثر شمولاً. فشارك في نشاطاته داخل طرابلس، وعمَّقها باتجاه الساحة الوطنية اللبنانية. واستكملها بالوصول إلى مجلس النواب في العام 1972.

كان لوصوله إلى مجلس النواب، بثقة شعبية فاقت ما حصل عليه كبار الساسة التقليديين بأشواط. كانت ثقة شعبية لافتة ومعبِّرة عن أن الجماهير الكادحة لها المقدرة على التماس مواصفات من يمثِّلها في البرلمان.

منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من أحداث الحرب الأهلية اللبنانية المتسارعة، حمل الرافعي هوم لبنان من شماله إلى جنوبه، ابتداء بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، مروراً بقضيته الوطنية والصراع مع العدو الصهيوني، انتهاء بالقضايا القومية على شتى أشكالها وألوانها.

وفي كتاب (يعبرون وتبقى)، الذي وضعه الأخ الدكتور خالد بريش، بصبر وخبرة، الذي قرأ مئات من النصوص، واستخلص منها أهم القضايا التي شغلت حياة الرافعي المديدة. وكانت من أهم نتائج قراءاته في الكتاب، التي أسرَّ بها لي بعد إنجازه. وقال: إن من أهم النتائج التي وصلت إليها، أن الكتاب يمثل سيرة حزب وليست سيرة رجل فرد. وإن من يقرأ سيرة الرافعي سوف يقرأ سيرة نضالية لحزب البعث. وفي هذه النتيجة ما أوحى لي في كلمتي هذه، أن أخصصها للتركيز على الجانب السيكولوجي للراحل الكبير، الذي عندما تقرأ سيرة رجل ستقرأ سيرة النضال الحزبي للبعثيين وللبعث.

المرحلة الثالثة: تطوير نضالاته من البيئة الوطنية اللبنانية إلى البيئة القومية الأوسع:

ولأنه كانت مفطوراً على توسيع دوره النضالي، وجد في حزب البعث ما يلبي طموحاته. وشدَّه الحزب إلى التعبير عن عمقه القومي، الذي يعتبر العمق الوطني اللبناني ركيزة استراتيجية من ركائزه. واستطاع أن ينال عضويته في قيادة الحزب القومية. وفي هذه المرحلة أخذت تبرز سماته القيادية في حزب يعمل على الانتقال من النظرية إلى التنفيذ.

المرحلة الرابعة: سمات الرافعي القيادية: عقل ديموقراطي جمعي داخل المؤسسة القيادية.

وهي المرحلة التي سأخوض فيها من خلال تجربتي معه، منذ بداية العام 1980، إلى تاريخ وفاته في 12 تموز من العام 2017:

من أهم سمات الرافعي ومواقفه، هي التالية:

1-اعتبار جنوب لبنان عند ابن الشمال قبلة له لما كان يتعرَّض من اعتداءات صهيونية. فهو منذ العام 1968، اختصر المسافة بين شمال لبنان وجنوبه، واعتقد بأن من واجب كل لبناني أن يقاتل في الجنوب. وكانت باكورة مبادرته في رفد القواعد المقاتلة في العرقوب بشباب من الشمال يؤمنون بواجبهم الوطني. وفي تلك المبادرة ارتقى أربعة منهم شهداء في مواجهة العدو الصهيوني.

ومن جانب آخر، كان يتحرَّق شوقاً لأن يكون مباشرة في الجنوب بين المقاتلين. وزار قواعدهم في منطقة النبطية، وجالسهم وحاورهم، ولعب دور القيادي الذي يرفض أن يترك مكتبه، ويتقوقع بين جدران النظريات، واعتبر أن عليه أن يحمل السماعة بيد ويبارك البندقية المقاتلة في اليد الأخرى.

ولقد كرَّر مبادرته إلى منطقة صور، مستأنساً بلقاءات ميدانية في قواعد المقاتلين، والمكاتب الحزبية.

2-ديموقراطية جمعية في صياغة المواقف:

لم يتَّخذ الرافعي أي موقف مسبق، محتفظاً برأيه وموقفه حتى يستمع إلى جميع آراء أعضاء القيادة. يناقشهم على قاعدة السؤال أهم طريق للوصول إلى المعرفة اليقينية، واستخلاص الموقف الأقرب إلى الصحة في معالجة القضية المطروحة للنقاش، لكي تتحول إلى نص بيان أو تقرير حزبي لوضعه في صيغته النهائية ليصبح صالحاً للنشر والإعلان عنه.

3-بناء العقل القيادي الجمعي:

نخلص من تلك السمات لكي نقرأ نصوص كتاب (يرحلون وتبقى)، لنجد أنها كانت نتيجة لعقل حزبي جمعي. كان يضمنها خلاصة أفكار جميع أعضاء القيادة، ويضفي عليها طابع قناعته التي تتولَّد لديه من خلال خاصية استماع فريدة من نوعها.

وختاماً،

يبقى الدكتور عبد المجيد الرافعي نموذجًا فريدًا في الجمع بين العمق الأخلاقي والإنساني وبين النضال السياسي والحزبي. فمنذ بداياته في خدمة الفقراء طبيبًا، مرورًا بانخراطه في العمل الوطني والقومي، وصولًا إلى دوره القيادي داخل حزب البعث، ظلّ الرافعي وفيًا لقيمه الإنسانية التي شكّلت قاعدة صلبة لكل مواقفه.

إن قراءة كتاب يرحلون وتبقى لا تكشف فقط سيرة رجل، بل تفتح نافذة على سيرة جماعية لحزب ونضال طويل، حيث تتداخل التجربة الفردية مع التجربة الحزبية لتصوغ ذاكرة وطنية وقومية. وهكذا، فإن إرث الرافعي لا يُختصر في صفحات كتاب أو في محطات سياسية، بل يبقى حيًا في وجدان من آمنوا بأن الإنسان هو قاعدة كل مشروع وطني، وأن الديمقراطية الداخلية وبناء العقل الجمعي هما الطريق إلى قيادة صلبة قادرة على مواجهة التحديات.

سيرة عبد المجيد الرافعي بمداد رفاقه

عَبْد المَجِيد الرّافعي قامةً شامخةٌ في رِسالَة الأُمّة الخالِدَة

د. محمد مراد / لبنان

في ذكرى رحيل الرفيق عبد المجيد الرافعي القائد الوطني والقومي الكبير ونائب الامين العام للحزب نستلهم من مسيرته الشامخة وسيرته العطرة كل معاني الصمود ودروس النجاح والتميز في قيادة نضال الوطن والامة في احلك الظروف. إنّ مقاربة موضوعية لتوصيف العوامل الحاملة التي أكسبت شخصية الرفيق عبد المجيد الرافعي خصوصيتها المميّزة، تتوقّف عند مكامن متعدّدة للقوّة والتميّز لهذه الشخصية الاستثنائية، وفيما يلي أبرز ثلاثة اساسية منها:

1-النشأة في أسرة مدينيه نخبوية

2-الايمان العميق بالرسالة الانسانية للأمّة العربية

3-الادراك الواعي لجدلية العلاقة التكاملية بين الوطني والقومي كعامل حامل لنهضة الأمّة العربية

أولا: الانتماء والنشأة الأسرية

في حيّ الرفاعية أحد أحياء طرابلس - المركز أو المدينة - القطب، التي سجّلت حضوراً تاريخياً وازناً في المركزة الادارية والدينية والاقتصادية والسياسية، مركزة استمرّت تتواصل على مدى الحقبات التاريخية المتعاقبة، في هذا الحيّ كانت ولادة عبد المجيد الرافعي في الحادي عشر من نيسان (ابريل)

لعام 1927 أي بعد سبع سنوات على قيام " دولة لبنان الكبير " الحديثة، وسنة واحدة على اعلان دستورها كأول جمهورية في الوطن العربي (أيّار 1926). نشأ عبد المجيد الرافعي وترعرع في كنف أسرة عربية إسلامية عرفت بعطاء اجتماعي وثقافي ومعرفي، حيث شكّلت، الى جانب أسر طرابلسية مماثلة، أنتليجنسيا مدينية تنويرية مارست، عبر عناصر منها، وظائف ادارية ودينية واقتصادية وسياسية، وساهمت في النهضة والتطوير على عدة مستويات في الادارة والمجتمع المدني والتشريع القضائي والديني والتربوي، وفي السياسة سواء على مستوى طرابلس المدينة ومنطقتها أو على مستوى غير منطقة لبنانية وصولا الى الداخل السوري والعربي.

تميّزت أسرة الرافعي بمواقفها الوطنية الجريئة من اجل تعميق الجذور لحالة وطنية جامعة في الكيان الوطني اللبناني الجديد. ففي العام 1932 ترشّح الشيخ محمد الجسر، وهو خال الرفيق عبد المجيد الرافعي، ورئيس مجلسي الشيوخ والنوّاب لسنوات 1926 - 1932، لمنصب رئاسة الجمهورية اللبنانية على أثر انتهاء ولاية الرئيس شارل دبّاس. ولمّا أدركت سلطات الانتداب الفرنسي آنذاك أنّ الأكثرية النيابية تميل الى انتخاب الشيخ الجسر، أسرعت وأعلنت قرارا بتجميد الدستور وحلّ المجلس النيابي للحؤول دون وصول مسلم الى رئاسة الجمهورية في لبنان، الأمر الذي يشكّل، بالنسبة لها، خروجا على الاستراتيجية الفرنسية في تطييف البناء السياسي للدولة اللبنانية الناشئة حديثا. في هذه البيئة الأسرية الحاضنة لعبد المجيد الرافعي كانت نشأته على المناقبية الأخلاقية والتربوية والاجتماعية، وعلى الإرث العروبي الوطني الذي تركته الأسرة الرافعية وأمثالها من أسر طرابلس الأخرى.

لقد تركت تلك البيئة والنشأة العروبية أثرها على السلوك الاجتماعي والانساني والقيادي لعبد المجيد الرافعي الذي كان قد ذهب الى سويسرا للتخصّص في ميدان الطبّ، عاد بعد ذلك الى مدينته طرابلس ليمارس المهنة بكل نشاط واقتدار ومهنية عالية،

فكان طبيب الأحياء الفقيرة، وطبيب كل الناس من غير تفرقة مذهبية أو عرقية أو مناطقية، كلّ ذلك جعل منه طبيبا انسانيا وقائدا جماهيريا طليعيا، وهذا ما ظهرت نتائجه بسطوع واضح على أثر فوزه في الانتخابات النيابية لعام 1972، حيث سجّل سبقاً رقمياً في احتساب الأصوات المقترعة على الرئيس رشيد كرامي الذي تولى رئاسة الوزراء في لبنان لمرات عديدة، هذا الفوز للرافعي جعل منه مرجعية قيادية ليس لطرابلس وحسب، وإنّما للبنان بكل مناطقه ومكوّناته الروحية والثقافية والاجتماعية .

ثانيا: الايمان العميق بالرسالة الحضارية والانسانية للأمّة العربية

منذ مطلع شبابه كان الرفيق عبد المجيد الرافعي مدفوعاً بشغف غير عادي نحو اكتشاف الدور التاريخي والانساني للأمّة العربية، وذلك من خلال وقوفه على التراث الفكري والثقافي والعلمي والعمراني الذي اختصّت بإنتاجه هذه الأمّة على مدى حقباتها الزمنية الممتدّة لقرون عديدة سابقة. واذا كانت المؤامرات الاستعمارية الغربية والصهيونية قد صادفت نجاحا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية باغتصاب فلسطين، حيث راحت تمعن في تفكيك أوصال الأمّة جغرافياً وسكّانياً وسياسياً، وفي نصب الحواجز المانعة لاستعادة الأمّة وحدتها القومية، فقد وجد الرافعي في الردّ الحاسم على تلك المؤامرات، والذي يعقد عليه الرهان في استعادة الأمّة لدورها وحضورها الانساني ، هو الردّ الفكري الثوري والنضالي والاجتماعي والسياسي، وهو ما جاء شاملا في إطار نظرية قومية متكاملة للخلاص العربي، هي النظرية التي وضع مرتكزاتها حزب البعث العربي الاشتراكي في مثلثه الفكري المتكامل في وحدة عضوية بين التوحّد القومي والتحرر السياسي والاجتماعي والبناء الاشتراكي .

كان عبد المجيد الرافعي شديد الايمان بمبادئ البعث، وهي المبادئ التي اختزنها في وجدانه، والتي باتت تحكم سلوكه النضالي والتزامه قضايا الأمّة وفي مقدّمتها قضية تحرير فلسطين بوصفها قضية مركزية تحاكي المستقبل العربي في وحدته وحريته ونهوضه العام. فانخرط يافعا في صفوف البعث، وراح يتدرّج المواقع القيادية في التنظيم الهرمي للحزب الى أن أضحى مرجعية قيادية على المستويين القطري اللبناني والقومي من خلال نجاحه في ما تولاّه من مهام في القيادة القومية المرجعية الأعلى في الحزب. هذا التدرّج في سلّم

المسؤولية الحزبية كان له تأثيراته المباشرة على الشخصية القيادية للمناضل الرافعي، **تأثيرات برزت جلية في رؤيته الاستراتيجية لتكامل العلاقة النضالية بين الوطني والقومي، إذ أنّه بمقدار ما يكون التقدّم الوطني عميقا من حيث التحرر والاستقلال والبناء الاجتماعي والسياسي يكون ذلك دعما وتعزيزا للتقدّم القومي، بالمقابل أي تقدّم ايجابي قوميا من شأنه رفد التقدّم وطنيا، كلّ ذلك في وحدة تفاعلية تبادلية مستمرّة.** تأسيسا على المعادلة المشار اليها بين الوطني والقومي راح المناضل الرافعي يسعى لتأسيس حالة بنائية وطنية لبنانية تكون قادرة على نقل لبنان دولة ومجتمعاً من واقع التشرذم والانقسام المذهبي والطائفي والانتماء الولائي للخارج الدولي والاقليمي، الى مجتمع اندماجي ودولة وطنية قوية بالعروبة، ومتفاعلة مع محيطها القومي في وحدة مسارية ومصيرية مستمرّة.

في مناقشته للبيان الوزاري لحكومة رشيد الصلح، وهي الحكومة الأخيرة التي تألّفت قبيل الحرب الأهلية التي انفجرت في 13 نيسان (ابريل 1975)، شكّلت المداخلة التفصيلية للنائب الرافعي ما يمكن وصفه بالرؤية الاستراتيجية لمستقبل البناء الوطني وترسيخ ركائز قيام الدولة الوطنية اللبنانية.

كان الأبرز في رؤية الرافعي للبنان وطني عروبي هو التالي:

1-التأسيس لنظام وطني ديمقراطي.

2-تعديل دستوري يستجيب لحاجات البناء الوطني في الاندماج والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

3-المشاركة والعدالة التوزيعية للثروات الوطنية.

4-علاقات تفاعل إيجابي بين لبنان ومحيطه القومي.

5-التنمية الحضرية في لبنان من خلال التخطيط بين المدن الساحلية والداخلية.

أولا: في التأسيس لنظام وطني ديمقراطي

ربط النائب الرافعي الأزمات المتلاحقة على غير صعيد سياسي اجتماعي اقتصادي أمني ودفاعي بعلّة أساسية " هي تركيبة هذا النظام الذي يتحكّم بنا ويقودنا بالتأكيد الى مزيد من التخلّف والجمود، **إنّه ليس النظام الديمقراطي الذي يدّعون، بل هو تحالف الاقطاع بكافة أشكاله مع رأس المال الاحتكاري المرتبط بعجلة النظام الامبريالي العالمي، هو نظام الأربعة بالمئة ... الذي يمتصّ جهود الكادحين، ويجعل من**

الطبقات الشعبية بقرة حلوبا له ولأسياده". وقد رأى الرافعي " أنّ أيّ تفكير لبناء لبنان المستقبل، لبنان الأجيال الصاعدة، لا يمكن ان يتمّ بشكل شامل وجذري ما لم ننسف الأسس البالية التي تتميّز بها سمات هذا النظام الاستغلالي الخاص ".

ثانيا: في تعديل دستوري يستجيب لمقتضيات البناء الوطني في الاندماج والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

توقّف الرافعي مطوّلا عند المواد الدستورية التي تمنح الشرعية للطائفية في لبنان، حيث وصّفها بقوله" إنّ الطائفية السياسية تبقى علّة العلل المعطّلة للبناء الوطني في لبنان". وقد أكّد على أنّ الضرورة الوطنية تقتضي إجراء تعديلات جوهرية وجذرية في النصوص الدستورية واستبدالها بنصوص حديثة تستطيع معها الدولة اللبنانية الارتقاء في صرح البناء الوطني السليم، الذي يبقى وحده صمّام الأمان لبناء دولة وطنية عميقة تفتح أبواب التطور الديمقراطي للمجتمع اللبناني على مستقبل واعد.

ثالثا: في ترسيخ عروبة لبنان وعلاقاته العربية

لمّا كان لبنان جزءا جغرافيا وتاريخيا وسكّانيا وثقافيا من تاريخ كلي للمنطقة العربية، فهو بالضرورة على علاقة تفاعل حياتي وثقافي واقتصادي وفكري وسياسي مع بيئته القومية العربية، وكذلك فإنّ تطوره الاقتصادي - الاجتماعي - الفكري والثقافي يبقى ناقصا ومختلا إذا لم يكن " جزءا من السوق العربية المشتركة، وما لم ينضمّ الى الوحدة العربية الاقتصادية

وخلص الرافعي الى القول: " إنّ الذي يخلّص الجماهير من الكوابيس هو حكم وطني ديمقراطي مستعدّ للدفاع عن الوطن بالتعاون والتنسيق والتكامل مع الدول العربية الشقيقة.

رابعا: الالتزام بقضية فلسطين

أمّا فلسطين فكانت قد استحوذت على فكر الرافعي، الذي التزم قضيتها فكرا نضاليا وسياسيا، حيث كان يدعو لنصرتها في كل مناسبة وطنية وقومية، كما كان طبيبا إنسانيا لكل فلسطيني على أرض الانتشار الفلسطيني في لبنان من مخيم نهر البارد في الشمال إلى أقصى مخيم في الجنوب على الحدود اللبنانية المتاخمة لفلسطين المحتلة.

خامسا: نصرة العراق في تحدياته وتفاعله مع تجربة البعث فيه:

أما العراق فقد أثار في الرافعي اعتزازا وافتخارا بتجربته الثورية الرائدة، ثورة ١٧ تموز التي جسّدت مبادئ البعث العظيم في بناء الدولة الوطنية المتفاعلة مع مجالها القومي تجسيدا حيّا لمبادئ البعث السامية في التوحد القومي وبناء المجتمع الاشتراكي التحرري. وساهم بشكل فاعل في نصرة كافة قضاياه وما يخوضه من تحديات قبل وبعد الاحتلال الغاشم عام 2003 ولم يتوقف يوماً عن ذلك حتى رحيله.

طوبى لروحك الخالدة أيّها القائد والمناضل الكبير، إنّ فكرك الثوري ورؤيتك الآفاقية لمستقبل لبنان العروبة، ومستقبل فلسطين والعراق وسائر أقطار الأمة العربية المجيدة، هذا الفكر سيبقى خالدا وعصيّا عن الاستهدافات المعادية من استعمارية وشعوبية ورجعية ذيلية تابعة.

ستبقى ايها الرافعي مرفوعا على سلالم المجد، وسوف تبقى قرير العين مع استمرار النضال على طريق تحقيق مبادئ البعث العظيم في الوحدة والحرية والاشتراكية.

في الذكرى التاسعة لرحيله، عبد المجيد الرافعي والشرعية الحزبية.

نبيل الزعبي

إذا كان من كلمة وفاء جامعة لرفيقنا القائد الدكتور عبدالمجيد الرافعي في ذكرى رحيله التاسعة، فالقول الفصل يعود اولاً للرفاق البعثيين مجتمعين اعضاء المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي الذين بإصرارهم على انعقاد مؤتمرهم هذا العام ، قدموا اجمل وانبل تحية للقائد البعثي الكبير الذي تَجَشَّم مهام نائب الامين العام للحزب في أقسى الظروف وأصعبها خاصةً ان المهام التنظيمية خارج العراق أوكلت اليه لما يقارب الخمسة عشر عاماً بعد غزو واحتلال عاصمة العباسيين والظروف الامنية التي واجهت الامين العام الراحل الرفيق عزة الدوري داخل العراق فكان الحكيم الرافعي خير من حمل الامانة وأجدر من رسم استراتيجية العمل الحزبي في ظل النضال السلبي ومساهمته في عدم افراغ القيادة القومية من اعضائها ، سواء بالشهادة او الاعتقال والوفاة الطبيعية ، بضخ دماءً جديدة تولت الامانة وحملت الراية وأوفت العهد للرفاق : ان الحزب باقٍ غصباً عن قوانين "بريمر" والسلطة العميلة في العراق وما سُمِّي ب"الاجتثاث."

في الذكرى التاسعة لرحيل الحكيم ، تتجدّد معالم الوفاء له ولقادة "البعث" العظيم وكل من حمل الرسالة الخالدة خشبةَ خلاص للامة على دروب الوحدة والحرية والاشتراكية في تفعيل زخم ووجود المؤسسة الشرعية الام للحزب ممثلة بالقيادة القومية الجديدة المنتخبة بعد اربع وثلاثين عاماً من التأجيل القسري في ظروفٍ غير مسبوقة لم يسبق ان عاشها البعثيون في مختلف مراحل نضالهم السلبي ويُسَجّل لرفاق عبدالمجيد الرافعي في لبنان تحدّيهم لهذه الظروف وإصرارهم على عقد المؤتمر في لبنان الصامد ، وتلك من العلامات المضيئة لنضال "البعث "في لبنان والتزامه بخطى قائده الدكتور عبدالمجيد الرافعي الذي كانت الشرعية الحزبية والحفاظ عليها من اولى وصاياه للرفاق وما دأب عليه بعد احتلال العراق وهو الوفي للشرعية منذ ان بدأت المؤامرات الخارجية تتعرض لوحدة الحزب وشقّه من الداخل من خلال استقطاب بعض من سقطوا واسقطوا انفسهم حين خُيِّل لهم ان الحالات الشخصية والفردية ممكن ان تشكل يوما حالةً حزبية اكبر من المؤسسة الام القيادة القومية ، التي هي بمثابة الرأس للهرم المؤسساتي الكبير الذي يبدأ مع المؤيدين والانصار والقواعد إلى الكوادر بمختلف مستوياتها من الفرقة والشعبة فالفرع إلى القطر والتي بدورها خاضعة لمؤتمرات داخلية تنتج قيادات جماعية تخضع للمساءلة والمحاسبة حيث اقتضت مراحل النضال الايجابي والسلبي ، إلى النقد والنقد الذاتي والعمل وفق أسس الديموقراطية المركزية حيث ان المرجع الاول والأخير في كل ذلك يعود للنظام الداخلي الذي يشكل صمام الامان بكل ما لدى البعثيين من التزام وإيمان وحقوق وواجبات.

ولما كان يُسَجَّل للمنظمة الحزبية في لبنان التزامها التاريخي بالشرعية الحزبية على مدى تاريخ تأسيس الحزب في هذا القطر مما جعل الرفاق يتحملون شتى المضايقات وأعمال التنكيل والاضطهاد والاعتقالات التي تعرضوا لها منذ مؤامرة الثالث والعشرين من شباط العام ١٩٦٦ من قِبَل من أجهضوا تجربة الحزب القومية في سوريا الشقيقة،

فلقد كان لـ"حكيم طرابلس "قصب السبق في ذلك واضعاً نصب عينيه مصلحة الحزب ومبادئه فوق كل اعتبار وهو الذي كان بمقدوره ان يساوم على ذلك ويعمل تحت الطاولة مع حكام الردّة في سوريا آنذاك حيث ان المواقع الوزارية والرئاسية ستكون بمتناول يديه وهذا ما كلّفه وكلّف الحزب الكثير سواء بالمحاربة السياسية والملاحقات والتضييق الامني والسياسي او باضطراره وكوادر عدة شخصياً للنفي الاختياري لعقدين من الزمن عندما صودر القرار السيادي اللبناني كاملاً وتحولت الساحة اللبنانية إلى غابة كبيرة لا مكان فيها سوى للمصفقين والمنبطحين للباب العالي المستحدث في عنجر.

طوبى لذكرى الرفيق الحكيم وقد مرت سنوات تسع على الغياب، والمجد والخلود لصاحب الذكرى الذي بقي حاملاً للأمانة وقد تخطى سنواته التسعين دون كللٍ او ملل ومن حق هذه الروح ان ترتاح اليوم والرفاق قد انطلقوا في مؤتمرهم القومي الثالث عشر على خطى المؤسسين الكبار لتبقى للشرعية الحزبية والمؤسسات العاملة في سبيل الامة وبعثها، اَلَقَها الدائم الذي لم ينقطع يوماً وسيبقى ساطعاً في سماء الامة وساحات نضالها حاضراً ومستقبلاً.

ذكرى رحيل الرفيق المناضل الدكتور عبد المجيد الرافعي

د. احمد محمود فاه - موريتانيا.

تحل ذكرى رحيل الرفيق المناضل الدكتور عبد المجيد الرافعي، فتستحضر الذاكرة العربية واحدا من الرجال الرجال، الذين جمعوا بين صدق الانتماء القومي، ونبل الرسالة الإنسانية، والاستقامة في الموقف... رجل كان مثالا للمناضل الذي لم يساوم على مبادئه، والطبيب الذي جعل من مهنته رسالة لخدمة الناس، والنائب الذي حمل هموم مدينته ووطنه بأمانة وإخلاص.

كرّس الدكتور عبد المجيد الرافعي حياته للدفاع عن قضايا الأمة العربية، وظل وفيا لفكر البعث العربي الاشتراكي، مؤمنا أن وحدة الأمة وحريتها وتقدمها هي السبيل إلى نهضتها. وتعرض في سبيل ذلك للملاحقة والاعتقال، وما زاده ذلك إلا ثباتا على المبادئ، وصونا للكرامة، ودفاعا عن قضايا الأمة، وفي مقدمتها قضية فلسطين...

لقد رحل الدكتور عبد المجيد الرافعي جسدا، لكن سيرته النضالية، وأخلاقه الكريمة، وعطاءه الثر، سيبقى حاضرا في وجدان كل من عرفه، وفي ذاكرة الأجيال التي تستلهم من نضاله معاني الوفاء للمبادئ، والإخلاص للوطن، وخدمة الإنسان.

عرفت الراحل رحمه الله عن قرب منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أحاطني بحبه ورعايته، وكان كثيرون لا يفهمون أن علاقتي به ليست علاقة مناضل بقائده ورفيق دربه حسب، بل كانت تتجاوزها إلى ما هو خاص وشخصي، يكلفني، ويأتمنني على أمور لا يكلها لغيري، ولا يعرف جوانب منها غير ثلاثة من خاصته؛ رفيقه د. أحمد شوتري، والسيدة ليلى رحمها الله، ود. لينا الرافعي.

آخر لقاء جمعني به رحمه الله عندما زرته آخر أيام مرضه في منزله المهيب بطرابلس، ثم في المستشفى ببيروت، فكنت أحاول التخفيف في الزيارة، لكنه كان يصر على أن يطول اللقاء لساعات، حيث في إحدى المرات استمر من السادسة مساء حتى الحادية عشرة ليلا، وكان لموريتانيا وأوضاعها، ومواقفها نصيب كبير من حديثه وتساؤلاته...

وفي ذلك اللقاء حدثني عن استفحال المرض، ونسبة انتشاره في جسمه، وكيف أن خمسة أطباء معروفين، من جنسيات مختلفة عرض عليه أن يعالجوه فاختار المغربي لأنه العربي الوحيد بينهم، ويثق أنه لن يغدر به...

كان يتحدث بشجاعة الفارس، وثقة المؤمن الواثق، حيث قال لي: هناك حقيقة مطلقة هي: (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا)، ثم قال انا بهذا العمر وعلى هذا الحال لو قدر لي ان ابدأ حياتي من جديد لسلكت نفس الطريق واخترت أن أكون مناضلا في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، أمتنا عظيمة، وحزبنا عظيم، ثم أثنى على الشهيد صدام حسين رحمه الله ورفاقه، وأشاد بالسيدة ليلى ونضالها ...

رحم الله الرفيق المناضل الدكتور عبد المجيد الرافعي، وجزاه عن أمته وشعبه خير الجزاء، وأبقى ذكراه منارة تهدي السائرين على درب الحق والعروبة والكرامة .

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
كتب المحرر السياسي
العرب امة واحدة "بعيون رياضية"

عندما عرّف منظرو السياسة، الامة، وحددوا عناصر تكوينها استناداً الى مقومات عديدة من بينها وحدة الارض واللغة والمصالح وسياق التشكل التاريخي لشخصيتها الاعتبارية ، لم تُعَرْ قضية المشاعر، الاهمية التي تستحقها في سياق التعبير عن حقيقة الوجود القومي للمكون البشري الرئيسي الذي تتشكل منه الامة، بل كان التركيز في التنظير الفكري والخطاب السياسي ينشد الى العناصر المادية الجامعة في القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية دون تسليط الضوء كفاية على العناصر المعنوية والتي تنطوي على المشاعر التي لا يقصد بها المشاعر الفردية بل المشاعر الجمعية التي تفصح عن نفسها في تعبيرات عفوية تنشد اليها في لحظات تجد نفسها معنية بالأحداث التي تحرك احاسيسها، أياً كانت عناوينها .

فمَنْ منا لا يتذكر كيف عبرّت الجماهير عن مشاعرها الجياشة التي غمرت الشارع العربي يوم أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس، والموقف الشعبي العارم من العدوان الثلاثي، كما المشاعر التي عبرّت عن نفسها يوم اعلنت الوحدة بين مصر وسورية، واسقاط حلف بغداد، والموقف من الثورات الشعبية التحررية ضد الاستعمار والاحتلال في الجزائر واليمن وفلسطين وهي الثورة المستمرة والدائمة والمقاومة الوطنية في لبنان والعراق.
ومَنْ منا لا يتذكر الصدمة الايجابية التي احدثها قرار تأميم النفط في العراق لدى جماهير الشعب العربي، عندما ترجمت قيادة البعث شعار "بترول العرب للعرب " الى انجازٍ حسيٍ ملموس. وقد تكون الامثلة كثيرة عن المشاعر الشعبية التي تعبر عن وحدة الانتماء للامة من خلال التعبيرات الشعبية بالأحاسيس والحراك واخرها ما غصَّت به ميادين العواصم العربية للمطالبة بالتغيير الوطني الديموقراطي.

ان الامة العربية التي لم تستطع حتى الان تحقيق وحدتها السياسية في دولة الامة، الدولة القومية الواحدة، لم تستطع التقسيمات الكيانية الموزعة على أكثر من عشرين دولة ان تميت الاحساس الشعبي بالانتماء القومي لامة واحدة. وهذا الاحساس الذي يتجاوز حدود الكيانات القطرية الى رحاب الحاضن القومي الاوسع، لم تستطع حجْبَه ايضاً تشريعات الدولة القطرية، ولا واقع التجزئة الكيانية القائم حالياً. بل بقي الشعور بحقيقة الانتماء القومي، اقوى من عوازل الفصل التي رُسِمَتْ على خريطة الوطن العربي وتم ترسيمها على الارض، واخر مشهدية جذرية الاحساس الشعبي بالانتماء الى امة عربية واحدة هي مواكبة ابناء الامة وتفاعلهم مع الفرق العربية المشاركة في مباريات كأس العالم. فبرغم تعددية الانظمة السياسية التي استمرأت واقع التجزئة وتكيفت مع معطياتها لإضفاء النهائية عليها، فان المشاعر الشعبية العفوية قفزت فوقها وانشدت الى ما تعتبره معبراً عن حقيقة انتمائها القومي. وهذا ما بدا واضحاً من الحماس الذي ابدته الجماهير في تفاعلها مع الفرق العربية من خرج منها من دور المجموعات او من خرج منها من الدورات الاقصائية، وابلغ المشاهد تعبيراً، تلك الى واكبت مباريات فريق مصر مع فريق الارجنتين، حيث غصت الميادين العربية بالمتابعين وابلغها ميادين غزة وساحاتها والعرب في دول الاغتراب.
ان ابناء الامة الذين واكبوا مباريات مصر مع الارجنتين، كانوا يعتبرون ان فريق مصر يمثل الامة العربية بقدر ما يمثل شعب مصر ومثله فريق المغرب. وزاد الاحساس التفاعلي رسوخاً عندما تبين ان القيمين على ادارة الفعالية الرياضية الدولية، من ادارة الفيفا على مختلف مستوياتها وغرفها السرية واطقم حكامها، تحاملوا على فريق مصر كي لا يخرج الفريق الاخر المحظي بدعم الفيفا وعصابات المراهنات من المنافسة في الادوار الاقصائية.

وهذا ما شكل سبباً اضافياً لا يمكن اغفاله في مقاربة الذي حصل، حيث تم اسقاط الموقف من القضية الفلسطينية على مجرى هذه المباريات التي استعملت كل وسائل الضغط المادي والمعنوي للحؤول دون خروج الفريق المدعوم من ادارة الفيفا ومكاتب المراهنات الدولية من المنافسة وعلى ايدي فريق عربي. فعندما يرفع مدرب فريق مصر علم فلسطين، ويهدي فوز الفريق في الدور الاقصائي الاول لفلسطين، يكون الرد برفع العلم الاسرائيلي في الجهة المقابلة، هذا الى تصريحات العديد من لاعبي الفريق ومنهم من يعتبرونه ايقونتهم وقائدهم التي تنم عن عنصرية وتأييداً لـ "إسرائيل" بحيث يتضح وبما لا يقبل الشك بأن الباعث السياسي لم يكن غائباً عن مؤامرة اخراج مصر من الادوار الاقصائية.

إن فوز فريق مصر بكل الرمزية التي ينطوي عليها كان يشكل فوزاً لفريق عربي في مواجهة فريق مؤيد للصهيونية. ولهذا بدا وكأنه غير مسموح فوز فريق رفع علم فلسطين على منصته على فريق مدعوم من لوبيات الحركة الصهيونية ومافياتها المالية. لكن رغم كل ذلك ورغم ما لحق من ظلم تحكيمي بفريق مصر، فان التفاعل العربي الذي خيم على المشهد الشعبي، عوّض ما تعرض له الفريق العربي من ظلمٍ تحكيمي، ووجه رسالة واضحة بأن الفريق الذي يخوض خارج حدود الوطن العربي هو بنظر جماهير الامة العربية لا يمثل بلده وحسب وانما يمثل الامة على مستوى جمعها الشعبي. وهذا دليل اضافي لإثبات ان الشعب الذي يعبر دون تصنّع عن احاسيسه العفوية، تأتي مشاعره التي عبّر من خلالها عن تفاعله مع الفرق العربية لتؤكد بأن وحدة المشاعر هي من العناصر المعنوية الاساسية لتشكل الامة ولو كان ينظر اليها "بعيون رياضية".

لبنان بين وصايات الخارج وجدل الاتفاقات: نحو خطة خلاص وطني

حسن خليل غريب

مدخل: تاريخية الهيمنة الخارجية على لبنان

منذ العهد العثماني حتى اليوم، ظل لبنان ساحة مفتوحة لتدخلات الخارج، تتبدّل فيها أشكال الهيمنة بتبدّل الطوائف التي تستقوي بالخارج. فقد ارتبطت الهيمنة السنيّة بالخلافة العثمانية، ثم المارونية بالانتداب الفرنسي عام 1920، وصولًا إلى الهيمنة الشيعية التي تعزّزت مع التدخل السوري منذ 1976، وتوسّعت لاحقًا مع النفوذ الإيراني بعد وصول الملالي إلى السلطة في طهران. ومع سقوط النظام السوري في كانون الأول/ديسمبر 2024، مالت الكفّة لصالح الهيمنة الإيرانية منفردة.

في كل هذه المراحل، كانت الطائفية السياسية بمثابة حصان طروادة، تُتيح للخارج السيطرة على القرار اللبناني، وتمنح الطائفة المتحالفة معه قوة على الطوائف الأخرى. هكذا تداخلت الطائفية مع الهيمنة الخارجية لتشكّل معًا تاريخًا طويلًا من الارتهان، جعل لبنان عاجزًا عن بناء سيادة مستقلة.

في هذه المرحلة الدقيقة التي يدفع بها الجنوبيون بشكل خاص، ثمناً غالياً من أرواحهم وأرزاقهم، ولا يملكون فيه ترف الوقت لصراع المواقف السياسية والقانونية المتناقضة.

وعلى الرغم من العديد من الثغرات التي شابت نصوص الاتفاقين: اتفاق واشنطن في 26 حزيران 2026، بين لبنان والعدو الصهيوني. واتفاق الإطار بين إيران وأميركا.

وبعيداً عن المناكفات السياسية والإعلامية التي تنتشر في لبنان وكأنه لا خلاص له سوى بأحد خيارين لا ثالث لهما: أولهما خشبة الخلاص الأميركية، والثانية خشبة الخلاص الإيرانية. نتقدَّم برؤية عملية، لعلَّها تصبح جزءاً من حل مُستدام. وهي قابلة للحوار الهادف إلى الوصول إلى شاطئ الأمان.

أولاً: أي اتفاق يحلّ معضلة لبنان؟ بين الرعاية (الوصاية) الأميركية، أم الرعاية (الوصاية) الإيرانية:

في ظل موازين القوى الدولية والإقليمية، يواجه لبنان سؤالًا مصيريًا: هل يكفي الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي برعاية أميركية لوقف الحرب، أم أن الحل الحقيقي يكمن في الاتفاق الأميركي–الإيراني الأخير الذي يرسم حدود النفوذ في المنطقة؟

الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي، الذي من شوائبه أنه لم يضمن خطة انسحاب واضحة ومحدودة الزمن، فإنه يقدّم صيغة مباشرة لوقف النار، ويمنح الدولة اللبنانية فرصة كلامية لتثبيت سيادتها عبر مؤسساتها الشرعية. غير أن هذا الاتفاق يبقى هشًا إذا لم يحظَ بغطاء إقليمي أوسع.

والسبب أن حزب الله، اللاعب العسكري الوحيد، سواءً اختلفت معه أم توافقت، لا يلتزم إلا بما يتوافق مع حسابات إيران. وإن أي حل من دون وقف إطلاق النار من قبل كل من إسرائيل أو حزب الله، لن تنفتح بوابات الحلول. ولأن استراتيجية حزب الله هو أنه (إذا لم يشارك باللعبة فسيعمل على تخريبها).

في المقابل، الاتفاق الأميركي–الإيراني يتجاوز حدود لبنان ليضع إطارًا إقليميًا للصراع، حيث تُدار المواجهة بين واشنطن وطهران على قاعدة توازن النفوذ.

هذا الاتفاق، وإن لم يكن لبنانيًا في جوهره وأهدافه، لكنه يملك قدرة أكبر على فرض حرب طويلة، أو تهدئة طويلة الأمد، بـ(ضمانة أميركية – دولية)، و(ضمانة إيرانية)، لأن توقيع اتفاق مع أميركا سوف يأخذ حالتين بعين الاعتبار، وهما: رضى إيراني منصوص عليه في الاتفاق يقضي بأن تلتزم إيران بالامتناع عن مساعدة وكلائها من جهة، وأن تلتزم بمطلب عربي رسمي للغرض ذاته من جهة أخرى. علماً أن أواصر علاقة إيران بأذرعها بدأت تضعف كثيراً بعد إقفال البوابة السورية، والبوابة العراقية أخذت طريقها للإقفال على نار حامية.

لذلك لبنان يحتاج إلى الجمع بين الاتفاقين معاً: اتفاق داخلي يكرّس سيادة الدولة، واتفاق إقليمي يضمن أن السلاح لن يطيح بأية تسوية.

بين هذين الدورين، ولأن لبنان -حسب نصوصه الدستورية- جزء لا يتجزأ من الوطن العربي- لا يمكن لأية تسوية صحيحة أن تتم من دون تحديد مفهوم الدور العربي فيها.

وهذه الفرضية، التي لاتزال قيد الاختبار، على الرغم من أرجحية حصولها، ستوفِّر للبنان ضمانات دولية وعربية لا يمكن لقطار أية تسوية بعيدة المدى أن يسير. وأما السبب فهو أن لبنان لا يمكنه بناء منظومة عسكرية دفاعية تسمح له بالحصول على قوة ردع مع العدو الصهيوني. كما أنه عاجز عن توفير مستلزمات إعادة الإعمار، ومستلزمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك يُمثِّل الحصول على الضمانات الدولية والعربية عاملاً أساسياً في ترسيم مستقبل لبنان المستقل على قواعد سليمة.

ثانياً: الدور العربي في خطة الخلاص اللبنانية:

لا يمكن لأي مشروع سلام في لبنان أن ينجح إذا بقي معزولًا عن الموقف العربي العام. فالتجربة التاريخية أثبتت أن أي تسوية منفردة مع إسرائيل تُضعف الموقف اللبناني وتحوّله إلى ساحة ابتزاز، بينما الربط بالموقف العربي يمنح لبنان غطاءً سياسيًا واستراتيجيًا أوسع.

إن إدراج الدور العربي في خطة الخلاص الاستراتيجية للبنان يحقق ثلاث فوائد أساسية:

1-الشرعية القومية :أي اتفاق مع إسرائيل يصبح جزءًا من الموقف العربي الجماعي، فلا يظهر لبنان وكأنه يخرج عن الإجماع أو يفرّط بالقضية الفلسطينية.

2-التوازن الإقليمي :الموقف العربي الموحد يخفّف من وطأة النفوذ الإيراني، ويمنح لبنان فرصة لإعادة التوازن في علاقاته الخارجية.

3-الدعم العملي :الدول العربية قادرة على توفير غطاء اقتصادي ودبلوماسي للبنان، بما يترجم أي اتفاق إلى مكاسب ملموسة للشعب، بدل أن يبقى مجرد نص سياسي.

وفي الخلاصة، يجب تضمين الدور العربي في خطة الخلاص الاستراتيجية للبنان. فربط قضاياه بالموقف العربي يحمي لبنان من العزلة، ويعيد إليه عمقه الطبيعي ويمنحه فرصة لبناء سيادة حقيقية على أرضه، قائمة على الشرعية الوطنية والعربية معًا.

ثالثاً: القواعد السليمة بين المشروعين: نحو سيادة لبنانية مستقلة

بين الاتفاق اللبناني–الإسرائيلي برعاية أميركية، والاتفاق الأميركي–الإيراني الذي يرسم حدود النفوذ الإقليمي، يظل السؤال الأهم: ما هي القواعد التي تضمن للبنان سيادته على أرضه؟

1-أول قاعدة هي أن أي اتفاق يجب أن يُعقد باسم الدولة اللبنانية لا باسم القوى الطائفية أو الميليشياوية. الشرعية الدستورية هي الضمان الوحيد لسيادة حقيقية، وإلا بقي لبنان ساحة لتجاذبات الآخرين.

2-يجب أن يُربط أي تفاهم بقرارات دولية واضحة، مثل القرارين 425 و1701، بحيث يصبح الانسحاب أو التهدئة جزءًا من مسار قانوني دولي، لا مجرد صفقة ظرفية.

3-لا بد من أن يترافق أي اتفاق مع تعزيز دور الجيش اللبناني ليكون هو الجهة الرسمية التي تستلم الأرض وتحمي الحدود، فلا يبقى القرار العسكري خارج مؤسسات الدولة.

4-يجب أن يُترجم الاتفاق إلى مشاريع اجتماعية واقتصادية تعوِّض للمتضررين من الحروب، لأن السيادة لا تُبنى فقط بالحدود، بل أيضًا بالقدرة على توفير حياة كريمة للشعب.

5-لا يمكن لأي اتفاق أن ينجح إذا لم يُعالج معضلة الطائفية السياسية التي كانت دائمًا حصان طروادة للهيمنة الخارجية. المطلوب هو خطاب وطني جامع يتجاوز الانقسامات ويعيد الاعتبار للهوية اللبنانية–العربية.

الخلاصة :سواء جاء الحل عبر اتفاق لبناني–إسرائيلي أو عبر تفاهم أميركي–إيراني، فإن القواعد السليمة التي تضمن السيادة هي: الشرعية الدستورية، ربط الاتفاق بالقانون الدولي، تعزيز الجيش، تحقيق مكاسب شعبية، وتجاوز الطائفية. بدون هذه القواعد، سيبقى لبنان أسيرًا للوصاية الخارجية مهما تغيّرت أشكالها.

الخاتمة

إن المدخل الحقيقي في هذه المرحلة لحل قضية صراعات النفوذ على أرضه -إسرائيلية وإيرانية- هو وضع حد للحرب الدامية التي يقودها العدو الصهيوني أولاً لإيقاف مسلسل المجازر الرهيبة، حجراً وشجراً وبشراً.

ولكن حلّ القضية اللبنانية لا يمكن أن يقتصر على اتفاق ثنائي مع إسرائيل أو تفاهم إقليمي بين واشنطن وطهران، بل يجب أن يقوم على قواعد سليمة تضمن السيادة: الشرعية الدستورية، ربط الاتفاق بالقانون الدولي، تعزيز الجيش، تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتجاوز الطائفية.

وإلى جانب ذلك، يبقى الدور العربي عنصرًا لا غنى عنه، لأنه يمنح لبنان غطاءً سياسيًا واقتصاديًا ويعيد إليه عمقه الطبيعي.

بين القانون والهيمنة، وبين الداخل والخارج، يظل التحدي الأكبر هو تحويل لبنان من ساحة نفوذ إلى دولة ذات قرار مستقل، قادرة على حماية شعبها وصياغة مستقبلها.

الفلسطينيون
أمام قتامة المشهد وضرورات الوحدة

أحمد علوش

المشهد الفلسطيني قاتم وهو يتجه إلى كارثة أكبر في هذا الصراع الوجودي التي ارتفعت حدته بشكل غير مسبوق في غزة والضفة الغربية وارتفاع منسوب المخاطر مرشح للازدياد في ظل رياح دولية مناسبة ومطر عربي غير موجود إذ لم يرتقِ في أي مرحلة من المراحل إلى مستوى التحديات، وهو هذه الأيام غائب تماماً في ظل ارتفاع النيران في مضيق هرمز وحوله، وبعد أن تحول هذا الجزء من الأرض العربية إلى ميدان الحرب بين قوى الاستعمار والتسلط الدولي وقوى الهيمنة الإقليمية التي تبحث وسط الركام عن تعزيز مواقع نفوذها وتحسين أوراقها التفاوضية على حساب العرب وقضاياهم وفى مقدمتهم القضية الفلسطينية التي تدفع ثمناً كبيراً في ظل انشداد العالم إلى بؤرة الحرب والتوتر الجديدة وهو الذي لم ير سابقاً أي جهود جدية لوقف المذبحة والإبادة واكتفى في كثير من الأحيان ببيانات الإدانة والاستنكار من رفع باب العتب وتسجيل المواقف.

لقد قلنا أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة أن كل الحروب والأحداث والتوترات التي تقع في قلب الوطن العربي او على تخومه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية فلسطين، دون الحاجة إلى التذكير أن فلسطين كانت وستبقى قضية العرب المركزية، وستظل ورقة مساومة بين قوى السيطرة الدولية والاستثمار الإقليمي، ما دام الموقف الفلسطيني ممزقاً وضعيفاً، وإذا ظل الموقف العربي دون مستوى التحدي التاريخي الذي تواجهه الأمة أن كان على أرض فلسطين او في أي بقعة من بقاع الوطن العربي.

وفي ظل الوضع الراهن يبدو أن حكومة العدو في سباق مع الزمن في الفترة الفاصلة على انتخابات الكنيست في محاولة يائسة لتحسين مواقعها الانتخابية - وفي نفس الوقت تنفيذ أجندة أهدافها في حرب الإبادة والتهجير من الداخل إلى الداخل الفلسطيني في مرحلة، والى خارج أرض فلسطين في مرحلة لاحقة.

فالعدو صعد يشكل غير مسبوق في قطاع غزة فهو لم يتوقف أبداً عن العدوان ويحاول توسيع منطقة الخط الأصفر، وبات يسيطر على سبعين بالمئة من أراضي القطاع، كما عاد إلى قصف مربعات سكنية وتدميرها خاصة في مدينة غزة وسط دعوات على المستوى السياسي لاستكمال اجتياح القطاع وبناءً مستوطنات على أرضه وفي نفس الوقت أحياء مشروعه القديم بدفع أبنائه الى منطقة رفح الحدودية تحت مسمى منطقة تجريبية.

وفي الضفة الغربية يبدو الوضع أكثر سوءاً في ظل قضاء هجمات قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين التي تتضمن حرق المحاصيل ونهب الأرزاق والسيطرة على منازل فلسطينية بعد طرد أصحابها منها، وقد أقام العدو في الستة أشهر الماضية مئة مستوطنة جديدة وشجع قيام 185 بؤرة استيطانية وارتفع عدد المستوطنين إلى 900 ألف بالإضافة إلى تقطيع أوصال المدن الفلسطينية ضمن مخطط يستهدف قلب المدن الكبرى القدس وأقصاها، الخليل وحرمها الإبراهيمي، ونابلس وقبر يوسف في محاولة واضحة لفرض أمر واقع يجعل من قيام دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً.

أما على المستوى الدولي فإن خطة سلام ترامب فارغة المحتوى والمضمون وهي لا تساوي ثمن الحبر الذي به بينما بين الإدارة الأميركية مستمرة في تنفيذ وتغطية الإجراءات الصهيونية، فلجنة إدارة غزة لم تستطع الدخول إلى القطاع وهي لا تمارس أية صلاحيات وغزة تعاني أزمة خبز وماء بالإضافة إلى الوقود والمستلزمات الطبية بينما إدارة ترامب تعمل على إنهاء حق العودة بموازاة العمل على إنهاء وكالة الأونروا، واكتفت في الضفة بإعلان خجول ووحيد من الرئيس الأميركي بعدم ضمها بينما يؤيد كل إجراءات العدو دون الحاجة إلى التذكير عن موقف ترامب من القدس ومن موضوع ضم الجولان.

خطة سلام ترامب حققت نتيجة بسيطة وهي أنها أعطت شرعية لجرائم الاحتلال وممارساته وامتصت نقمة دولية حولت في لحظة ما الكيان الصهيوني إلى كيان كان منبوذاً على المستوى الدولي.

وعلى المستوى الفلسطيني ما زال الانقسام سيد الموقف ومشروع أوسلو أنتهى إن لم يكن في مرحلة الاحتضار، والمشروع البديل في غزة عاد بنتائج كارثية على المستوى الوطني العام، وهذا يستدعي موقفاً فلسطينياً موحداً ولو على الحد الأدنى لتقليل الخسائر والاستناد إلى إرادة الصبر والصمود، ولم يعد مقبولاً التردد والتنظير والانتظار وإنما الرهان على القوى الشعبية في الضفة الغربية والرهان على ملامح مرحلة انتفاضية جديدة بدأت تتشكل في ظل الأوضاع الراهنة.

إن المراهنة على قوى السيطرة الدولية أو قوى الإقليم التي رفعت شعار فلسطين والقدس للاستثمار ثبت عدم جدواه، ففلسطين تدفع ثمناً غالياً وكبيراً، وغابت عن آلية التفاوض الإطاري او غيره، إنما يكشف حقيقة المواقف والأهداف.

لبنان، الخيانة الوطنية عندما تتعدّى وجهات النظر!

نبيل الزعبي

هل يعلم اولئك "الزحفطانيون" الذين يسيرون على رِكَبِهِم هذه الايام وهم يطبّلون ويزمّرون للعدو الصهيوني وكأنه لا يكفيهم احجام الدمار والموت الذي يلحقه هذا الغادر باللبنانيين فيطالبون بالمزيد ويحرّكون اللوبيات التي يديرونها في العاصمة الاميركية كي لا تتوقف عجلة الموت الصهيونية إلا والجنوب رماداً لا يصلح سوى لمشاريع التطبيع والصلح غير المتكافئ مع العدو.

وهل يعلم الذين يخرجون علينا في الإعلام الأصفر المشبوه صباحاً مساء مطالبين بفتح سفارة للعدو الصهيوني في بيروت، انهم يُغرِقون أنفسهم في واحدة من أقذر ما يعلنونه على الملأ دون حسيب او رقيب، غير مبالين بالقوانين التي تحظر ذلك وتُحيل المرتكبين إلى اشد العقوبات،

وكيف لكل ذلك ان يمر امام الرأي العام اللبناني وحماة القوانين والدساتير يكتفون بأدوار المتفرجين بينما تحدد ابسط الإشارات إلى الكيان المغتصب لفلسطين بعبارة (العدو الصهيوني) وحتى مسمى هذه الدويلة لا توضع سوى بين " " قوسين كدليلٍ حِسِّيَ بعدم الاعتراف بها من منطلق ما تقرره الثوابت القومية والوطنية والأعراف والمشاعر العربية كإحساس عفوي من كل الشرفاء العرب امام أقدس قضاياهم، فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

هذا ما تشهده الحياة السياسية اللبنانية هذه الايام من وقاحةٍ اعلامية غير مسبوقة تجاوزت فيها السرديات السابقة وكل المواقف المشبوهة الاخرى التي كانت تتخذ مسمى وجهات النظر وتأخذ طابع "الحياء" ازاء الصراع العربي الصهيوني والمطالبة بتحييد لبنان عن هذا الصراع دون اقتراح اية حلولٍ تحفظ للدولة سيادتها وللشعب اللبناني كرامته وشرفه الوطني ، ولقد ساهمت الممارسات الامنية التي مارسها النظام السوري السابق في مصادرة القرار السياسي اللبناني وإجرامه بحق اللبنانيين في دفع اصحاب هذه المشاريع إلى المقارنة بين النظام آنذاك والكيان الصهيوني تحت عنوان : ان العدو رغم كل عدائيته لم يكن بمستوى اجرام هذا النظام لزرع القناعة لدى اللبنانيين ان العدو في "انسانيته" يتجاوز الشقيق وتلك من الأمور التي دأبت وسائل إعلامية داخلية وخارجية مشبوهة على ترويجها غير انه سرعان ما تبين زيفها في الأشهر الأخيرة مع تفاقم الاعتداءات الصهيونية وتدمير القرى والزرع وما أسفرت عنها من آلاف الشهداء واضعاف إضعافهم من الجرحى لم توفر الآلة الحربية الصهيونية بين المسلح والمقاتل والمدني والأطفال والنساء والشيوخ بينهم رغم الإعلان عن وقف إطلاق النار في اكثر من محطة زمنية دون اية مبالاة بذلك .

ومع كل ما جرى سرده، ثمة ما هو أخطر من ذلك ومن الواجب القومي والوطني الاشارة اليه بعد استفحال الخطر الصهيوني غير المسبوق والمتمثل في:

-الضغط الاميركي - الصهيوني على الحكومة اللبنانية لإلغاء أو تعديل "قانون مقاطعة إسرائيل" الصادر عام 1955، والذي يجرّم أي تعامل أو تواصل مع إسرائيل، وذلك في إطار مفاوضات لترتيب الأوضاع الحدودية وان الطلبات تشمل السماح بالتواصل المباشر، وتعديل مواد تجرّم التبادل التجاري، وهو ما يضعه المراقبون ضمن ضغوط لتغيير القوانين اللبنانية الراسخة*.

-انكباب "الموساد" الصهيوني على الترويج للتعامل المباشر معه عبر إعلانات علنية ينشرها على صفحات التواصل الاجتماعي وما يقدمه من مغريات تضاف إلى مواقع اخرى لا تقل خطورةً وهي تتخذ طابع السلم والحقوق الإنسانية وتوفير العمل وغيرها مما يحذر منه الامن العام اللبناني بين الفينة والأخرى وكلها حسابات مشبوهة تعترض متصفحي مواقع التواصل الاجتماعي بقوة ودون استئذان.

هي الخيانة العظمى التي تخترق ادمغة اللبنانيين هذه الايام من خلال الأجهزة التي صارت بمتناول الصغير والكبير ، واذا كان من المقتضيات الامن القومي والوطني مواجهتها بكل جدية واحترافية علمية وامنية ، فإن كل من يساعد في الترويج للإعلام الصهيوني بحسن النية او خبثها ان يدركوا انهم يخدمون هذا العدو مباشرةً وهم يصوّبون على السلاح غير الشرعي دون ان يضعوا إمكانياتهم وأقلامهم في خدمة الشرعية اللبنانية التي يعبّر عنها رئيس البلاد منذ ادائه القَسَم من منطلق بناء الدولة المستقلة ذات السيادة وعدم التفريط بتضحيات اللبنانيين واستثمارها من قِبَل المصالح الاقليمية والخارجية وذلك لعمري القول الفصل وطنياً وامنياً وسياسياً مما تتطلبه اولويات المرحلة الراهنة كي لا يفاجئنا ما هو اخطر غداً ونقول : لاتَ ساعةِ مَندِمِ!

انتخابات الكنيست
نتنياهو يبحث عن حماية

أحمد علوش

أسابيع تفصل نتنياهو عن انتخابات الكنيست، ويتحضر عراب حرب الإبادة وقتل الأطفال إلى مغادرة المشهد السياسي وربما إلى السجن في مرحلة لاحقة بتهم الفساد، وقد بدأ يعد العدة لذلك من خلال طلبه وعائلته حماية دائمة مدى الحياة، وهو المطلوب كمجرم حرب على كل المستويات الداخلية والإقليمية والدولية كمنبوذ بعد كل الجرائم التي نفذها وتباهى بها ان كان داخل فلسطين المحتلة أو على دول الجوار وتحديداً لبنان وسوريا.

ومأزق نتنياهو الذي تحدث عن شرق أوسط جديد وفق القياسات الصهيونية، هو مأزق كل الطبقة السياسية في الكيان الاغتصابي سواء كانت في الحكم أم في المعارضة، وهي في المحصلة نتيجة طبيعية وحتمية لمأزق استراتيجي يعيشه هذا الكيان الاغتصابي منذ قيامه على الأرض الفلسطينية بسبب نزعته العدوانية ووجوده الدخيل، بالإضافة إلى استحالة تحقيق ما يسعى إليه من أهداف كبرى ترجمة لأوهام زائفة ومزاعم توراتي يتجاهل حقائق الواقع.

إن غياب المجرم نتيناهو عن المشهد السياسي أو انتقاله إلى صفوف المعارضة يعني انتقالاً في المشهد السياسي في الكيان لكنه لا يعني تغييراً حاسماً في السياسات والأهداف داخل الكيان الممزق بين نخب سياسية تتصارع على السلطة، وبين الحريديم وغيرهم، وكذلك الاشكناز والسفارديم، في ظل أزمات اقتصادية حادة وانقسام اجتماعي كبير وضع تجمع المهاجرين والمستوطنين على عتبات حرب أهلية في اكثر من مناسبة ، إلا أن حدة هذا الانقسام الذي يتوقع له أن يتعمق ويزداد كلما تعمق المأزق الوجودي لجماعات دخيلة لا تنتمي إلى هذه الأرض ولا يربطها بها أي رابط، وهي في أحسن الأحوال أداة مشروع عدواني استعماري على الفلسطينيين وعموم العرب، لذلك فهو يهتز ويترنح كلما تعرض لأزمة حادة وما أكثرهما، وتطفو على السطح محاولات الهروب والهجرة المعاكسة والبحث عن ملجأ آمن في الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب الأخرى.

إن قراءة المشهد السياسي في الكيان الاغتصابي قد يزداد تعقيداً ويعمق الانقسام وقد يعيد إلى الذاكرة مشهد الانتخابات المبكرة أكثر من مرة قبل تشكيل الحكومة الحالية بسبب عدم قدرة أي من القوى

السياسية على تأمين أكثرية تضمن نوعاً من الاستقرار، وقد تخضع لشروط و شروط مضادة من قوى الائتلاف القادم ان كان في القضايا الداخلية أو في الحروب على الآخرين (العرب) ويبقيها على الدوام عرضة للاهتزاز وبالتالي السقوط، كما أن الحضور الأميركي سيكون أكثر تأثيراً من السابق بعد غياب نتنياهو الذي غلب حساباته الشخصية وأوهامه السياسية على أي أمر آخر وبدا في خلاف مع الإدارة الأميركية التي قدم رئيسها للكيان أكثر من أي رئيس آخر في كل المجالات لا سيما في دعم المشروع الصهيوني في التوسع والسيطرة، وتسخير كل الجهد الأميركي من أجل التطبيع وإنجاح اتفاقات "ابراهام" باعتبارها مقياساً أساسياً وناظماً لعلاقات الولايات المتحدة الأميركية بحلفائها العرب والاقليمين.

إن صورة المشهد السياسي في الكيان الصهيوني بعد الانتخابات القادمة تشير وفق توقعات استطلاعات الرأي إلى تحالف مجموعة قوى تضم لابيد وآخرين بزعامة رئيس الأركان السابق ايزنكوت الذي يتقدم هذه اللحظة في استطلاعات الرأي دون أن يعني ذلك في مطلق الأحوال تغييراً في السياسية او في ثوابت المشروع الصهيوني لأن العنصرية والتطرف ليست حكراً على طرف دون آخر بل هي محل اجماع أن كلن في الشارع او على المستوى السياسي، وبعض السهام التي توجه لنتيناهو هو أنه خاض الحرب من أجل الحرب دون أي يستطيع ترجمة ذلك إلى فعل ملموس وتغيير حقيقي على الأرض، ولا غرابة أن ينحو الجميع بهذا الاتجاه فالكيان الذي قام بالأساس كمشروع عدواني اغتصابي ويسخر كل وجود، لإلغاء وجود الطرف الآخر لا يمكن في أي ظرف أن يكون متوازناً ويبحث عن توازن مقبول يحافظ على نوع من الاعتدال.

من هنا نستطيع القول إن غياب نتنياهو عن المشهد السياسي في الكيان الصهيوني قد يريح البعض، ويفرح البعض الآخر بسبب ما ارتكبه من جرائم ومجازر وفظاعات إلا أنه لن يحمل تغييراً جوهرياً في سياسة هذا الكيان بل سيكون مجرد عملية تغيير وجوه دون تبدل فيما يعتبره الصهاينة ثباتاً في الأهداف، فقد يزدادون تغولاً وتوحشاً والمتابعة عندما انتهى إليه نتنياهو وغيره من غلاة المتطرفين أمثال بن غفير وسمورتيش.

وفي معرض تسليط الأضواء على طبيعة التفكير الصهيوني وأهدافه البعيدة يكفي استذكار موقفين من زمن رهان البعض على تغييرات قد تحملها الانتخابات الصهيونية:

- الموقف الأول أن رئيس وزراء العدو الأسبق مناهيم بيغن عاتب آنذاك وزير دفاعه المجرم أريل شارون انه اعتبر الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين قائلاً استغرب أن شخصاً مثلك مخلص للتوراة يتنازل عن جزء من أرض إسرائيل.

-أما الموقف الثاني فهو رد شمعون بيريز حول سؤال أن عرفات يتحدث عن قيام دولة فلسطينية إذ قال: هل تحاسبون الآخرين على أحلامهم.

ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز 1968 عروس ثورات البعث

خطاب الرفيق المناضل أبو خليل عضو القيادة القومية، امين سر قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي في الذكرى 58 لثورة 17-30 تموز المجيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ

صدق الله العظيم

يا أبناء شعبنا العراقي العظيم

يا أبناء الأمة العربية المجيدة

أيها المناضلون البعثيون البواسل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُحيي شعبنا العراقي اليوم الذكرى الثامنة والخمسين لثورة البعث، حين انطلق فرسان البعث من قواعدهم ببطولة نادرة وفي لحظة فاصلة من تاريخ العراق الحديث، لسنوات من ضياع الهوية الوطنية والضعف الذي كانت تعاني منه الدولة في ظل انعدام المسؤولية وضعف القرار السيادي الوطني، وليحددوا مسارا فيه من وضوح الرؤية وتحديد أهدافهم التي رسمتها لهم عقيدتهم القومية التقدمية، لبناء المجتمع العراقي سياسيا واقتصاديا على أسس متينة وراسخة وشاملة، واستثمار الثروات الوطنية بعيدا عن هيمنة الشركات الاحتكارية العالمية، ووضعها في خدمة الإنسان الذي يشكل القيمة العليا في فكر البعث وعقيدته.

أيها المناضلون الأبطال

لقد حرص البعث على أن يكون التغيير الذي قاد كل صفحاته في السابع عشر من تموز عام 1968باقتدار عالٍ ومسؤولية مبدئية، مختلفاً عن كل ما سبقه من أحداث مفصلية في تاريخ العراق، والتي ترافقت حينها مع سفك دماء عراقية عزيزة، إما بسبب عدم حسم الموقف القيادي في مركز واحد، أو بسبب التعامل معها بمنطق ردود الفعل التي لم ترتق إلى مستوى المسؤولية الوطنية العليا.

لذا حرصت قيادة الحزب على أن تكون صفحة الثورة بيضاء، فقد تعاملت مع تسلل بعض قوى الثورة المضادة في لحظة فاصلة وبمنتهى الحرج، بمسؤولية عالية وواجه الحزب جراء الظرف الملتبس الذي تم به التغيير فجر السابع عشر من تموز، تساؤلات من وعائه التنظيمي، بسبب حالة التسلل التي حصلت في التشكيلة القيادية التي تم الإعلان عنها مساءً، لكن قيادة الحزب كانت قد قطعت على نفسها عهدا مبدئياً وأخلاقياً، أن لا تستمر تلك الثنائية البغيضة التي فرضتها الساعة الأخيرة التي سبقت التنفيذ، ولم تكد تمضي إلا ثلاثة عشر يوما، إلا وكانت قيادة الحزب تفي بوعدها والتزامها المبدئي، فقد حرصت قيادة الحزب وعند الحديث عن الثورة أن تقول إنها ثورة السابع عشر/ الثلاثين من تموز الأغر.

أيها المناضلون

بعد أن أتمت قيادة الحزب تطهير مسيرة الثورة مما علق فيها من أدران، بدأت تعد الخطط وتضع البرامج التفصيلية للنهوض بالعراق من كبوة استمرت عشر سنين، ضاعت وسط صراعات سياسية، رافقتها احتقانات ثأرية جعلت العراق يدفع أثماناً باهظة من فرص تطوره وبناء ركائز نهوضه الشامل، لما ينطوي عليه من ثراء تاريخي في غاية التألق، ومن قدرات اقتصادية وموارد طبيعية لا عد لها ولا حصر، لو كانت قد وظفت في مشاريع صناعية كبيرة تتناسب مع ما منحته الطبيعة للعراق من معادن ثمينة ومن أرض خصبة ومصادر مائية وفيرة، لكان وطنكم أيها الغيارى في مصاف الدول الأكثر ثراء وتطورا في العالم.

يا أبناء الأمة العربية المجيدة

لقد كان العراق على مر العهود ، يشكل العمق الاستراتيجي للأمة العربية بكل أقطارها، دون ان ينظر الى شكل العلاقات السياسية السائدة بينه وبين الآخرين، فكان يلبي (نداء واعراقاه) من حيث أتى، وأخذ هذا الموقف بُعداً مبدئيا بعد الثورة، وهناك شواهد لهذا الفعل الثوري، يمتد من أقصى المغرب العربي، إلى سواحل البحر الأحمر، حيث كان لطياريه الأبطال صولات مشهودة، في الطلعة الأولى لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 على الجبهة المصرية عندما دكوا مواضع الدفاع الجوي الصهيونية حيث كانت اسراب الطائرات العراقية (الهانتر) قد تصدت للقوات الصهيونية جوا وارضاً ، أما في سوريا فقد شهدت جبهة الحرب تحركا سريعا لقوات الدروع العراقية من معسكراتها في العراق، وعلى سرف الدبابات لتشارك في معركة حماية دمشق العزيزة من السقوط، وتعيد إلى ذاكرة الأجيال جيلا بعد جيل، صولات القائد خالد بن الوليد يوم انتقل من معركة القادسية لينتقل إلى بلاد الشام ويقود جيوش الفتح في معركة اليرموك الخالدة، وليعيد إلى الأذهان، بطولات صلاح الدين الأيوبي عندما رفع راية النصر في القدس الشريف.

أما في فلسطين فقد ترك العراقيون فوق ثراها شواهد خالدة من أجسادهم الطاهرة في مقابر ما زالت محل فخر للعراقيين أن آباءهم وإخوانهم لبوا النداء، فصارت مقابرهم محل اعتزاز من كل عربي منصف يعرف حقيقة دور العراق في حروب الأمة العربية.

ولما كانت هذه هي خصال العراقيين وشيّمهم، فقد كان من الضروري أن يعمل على بناء قواته المسلحة بافضل واقوى ألاساليب من الإعداد والتدريب، وتجهيزها بأحدث الأسلحة، مع الحرص الشديد على أن يمتلك قاعدة صناعية عريضة ومتعددة المجالات والميادين لتقليص الاعتماد على المصادر الخارجية قدر الامكان، وبالفعل فقد تم وضع القاعدة الصناعية المتينة للصناعات الحربية ، وليس هذا فقط وانما قام بأستنساخ اسلحة ومعدات وعمل على تطويرها.

أما في ساحات الحرب، فقد سجل الجيش العراقي الباسل في أطول منازلة شهدها القرن العشرين ، عندما تصدى بكل قوة واقتدار للعدوان الإيراني التوسعي الذي أسفر عن وجه مليء بالشر ونزعة التوسع، تحت شعار تصدير الثورة سيء الصيت، فكان العراق في تلك المنازلة قد سجل أول انتصار عسكري عربي لم تشوبه شائبة، وبذلك فقد حمى العراق بفضل قيادته وتضحيات أبنائه ودمائهم وأجسادهم الطاهرة، حدود الأمة من الزحف الإمبراطوري الفارسي المغلف بشعارات براقة لا تمت للإسلام بصلة.

لقد تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي العراقَ ضعيفا تتقاذفه التيارات السياسية المتناحرة، وكانت الهواجس الأمنية تسيطر على مدارك المواطن خوفا من الغد المجهول، ولولا ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز، لكان العراق قد مر بكل ما يمر به الآن بعد الاحتلال الأمريكي الإيراني، من فقدان للسيادة وسلب للهوية الوطنية ومسخ لها وللهوية القومية، ولولا أن العراقيين قد تنبهوا لخطورة المشروع الفارسي مبكرا من خلال متابعة ما حصل في القادسية الثانية، لتمكنت إيران من تضليل الكثير من البسطاء الذين يغرهم ويستغفلهم الخطاب الديني بصرف النظر عما يطرحه من سموم عرقية وطائفية تمزق أوصال الأمة، في وقت فقدت الأمة أو أوشكت أن تفقد خياراتها الصحيحة، في خضم الصراعات الفكرية والمناورات السياسية التي سادت الوطن العربي تأثراً بما عاشت أوربا تحت وطأته من مدارس فكرية متناحرة، انتشرت آثارها على الوطن العربي سلبا أو إيجابا، بحكم الانفتاح الذي نشأ بعد ثورة الاتصالات وتوسع حركة النشر.

لقد أمسك الحزب بقوة في كثير من الملفات التي ترتبط بحياة المواطن بطمأنينة وأمن واستقرار، وبعد أن تثبتت أركان البيت العراقي، وتم وضع الأسس الراسخة للنهوض به علميا واجتماعيا واقتصاديا، كان لا بد من الالتفات إلى ملفات كانت معلقة في سجل الأجهزة الأمنية وكانت بعض فصولها

مما كان معروفاً لدى أجهزة الإعلام، من دون أن تجد اليد التي تفتحها وتتخذ بشأنها الإجراءات المطلوبة، ذلك هو ملف شبكات التجسس التي عبثت بأمن العراق وجعلت فضاءه مفتوحا أمام أشد أعدائه ضراوة إيران الشاه وحليفه الكيان الصهيوني، فكان حسم هذا الملف يكتسب درجة متقدمة على سواه، لارتباطه بأمن البلد واستقرار المواطن، فكان مطلع عام 1969 يوم الحساب للجواسيس الذين باعوا شرفهم الوطني وساروا بدرب الخيانة والرذيلة وباعوا أنفسهم للشيطان ، فكان ذلك الدرس حائلا دون أن يفكر ضعاف النفوس من مجرد التفكير بخدمة أعداء الوطن والأمة، فبقي العراق عصيا على الاختراق الأمني زمنا طويلا.

أيها المناضلون الأبطال

لقد اختط حزبكم لنفسه وللعراق نهجا واضحا في سياسته الخارجية، ومنهاجا يعتمد على إقامة أقوى العلاقات مع الدول الصديقة والتي تقف إلى جانب الحق العربي في كل ملفاته، من دون الدخول في صراعات لا جدوى منها مع الدول التي ما زالت تخضع لخيارات خاطئة، بل وضع الخطط للتحرك عليها ومواقفها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

كما أن قيادة الحزب والثورة استطاعت تحصين المجتمع من كل أشكال الفساد المالي والتلاعب بالمال العام، وسُدت أبواب العراق بوجه المخدرات تعاطيا أو اتجارا بها، فكانت التقارير العربية والدولية تجمع على نظافة العراق وخلوه من أي نشاط في هذا المجال.

كما أن الحزب ركز على حل المشاكل والقضايا الموروثة من العهود السابقة فكانت أنظاره تتركز على إيجاد حل شامل ونهائي لقضية شعبنا الكردي فكان بيان الحادي عشر من آذار 1970 والذي وضع الأساس العلمي لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق.

لقد ركز البعث طيلة سنوات حكمه على إيلاء التعليم اهتماماً بالغاً في كل المراحل الدراسية، وجعل العلماء يحتلون مكانتهم المرموقة وفتح الأبواب أمامهم لرسم خطوات بناء العراق ورسم صورة مستقبله على أنصع صورة، من أجل خروجه من المجموعة الدولية المصنفة كعالم ثالث، وجعله على أبواب عالم يحظى بالاحترام الدولي.

يا أبناء الأمة العربية المجيدة

ونحن نطوي عاما جديدا، نؤكد أننا ومعنا أبناء شعبنا الأبي وكل شرفاء العالم، سنواصل العمل بلا كلل وسنشد العزم على اسقاط العملية السياسية الفاسدة التي أقامها المحتلون متعددو الجنسية، ومعهم وفي المقدمة الطغمة الإيرانية الفاسدة صاحبة المشروع التوسعي العدواني الشرير، ومعهم من جاء لاهثا وراء كعوب جنود الاحتلال الغاشم، ولن يتوقف نضالنا حتى ترتفع راية العراق راية اللّه أكبر بنجومها الثلاث.

المجد والخلود لشهداء ثورة 17/30 تموز المجيدة

اللّه أكبر وليخسأ الخاسئون

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

الرفيق

أبو خليل

عضو القيادة القومية

امين سر قيادة قطر العراق

لحزب البعث العربي الاشتراكي

بغداد الرشيد

في السابع عشر من تموز

من عام 2026

قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي

بيان في الذكرى ال ٥٨ لثورة ١٧- ٣٠ تموز .

تحل الذكرى الثامنة والخمسون لثورة ١٧-٣٠ تموز المجيدة، وامتنا العربية تواجه تحديات تفوق تلك التي واجهتها وعاشتها بعد واقع المأساة التي مرت بها بعد هزيمة الخامس من حزيران 1967. حيث ساد يومذاك شعور قومي منطلق من إدراك وجوب ان تنهض هذه الأمة من سباتها الذي عاشته طويلاً .

ففي ظل الواقع الذي ساد آنذاك جاءت ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز لعام 1968 لتشكل رداً على واقع الاحباط والهزيمة ولتجسد حدثاً متميزاً مكّن حزب البعث العربي الاشتراكي من استلام سدة الحكم في العراق وهو المفعم بإيمانه العميق بإن القضية الفلسطينية ستبقى قضية مركزية في نضاله ونهجه الذي ترجمه في مفردات عملية على مستوى الموقف والاداء .

ان ذاك الحدث العظيم الذي شهده العراق أحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيدين الوطني والقومي بدءاً بإعادة ثروة العراق الوطنية بتأميم شركات النفط الاجنبية وإنهاء هيمنتها على موارد العراق من النفط فاتحاً سفراً نضالياً من أجل النهوض بالعراق والامة العربية بإطلاقه مشاريع اقتصادية وصناعية وتربوية من مجانية التعليم والزاميته من المراحل الأولى الى الجامعية وايفاده للبعثات خارج العراق للتزويد بالعلم والمعرفة. كما ان الامر لم يقتصر على البناء في الجوانب التعليمة إنما طال البنية التحتية عبر انشاء مصانع وشبكات طرق وجسور وتوسيع الخدمات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية في كافة المحافظات مع تحسين المستوى المعاشي للمواطنين.

إن ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز لم تقتصر انجازاتها العظيمة على التحولات الايجابية والتقدمية التي احدثتها على الصعيد الوطني فحسب إنما اخذت بعدها القومي بفتح أبواب جامعاتها لكافة الطلب العرب واستقدام الكفاءات العلمية من العرب للمساهمة في بناء العراق كما ساهم الجيش العراقي مدافعا عن شرف الامة في حرب أكتوبر عام 1973 وحمايته للبوابة الشرقية للأمة العربية من العدوان الايراني عام 1980، وتقديم نفسها رافعة لكل قضايا النضال القومي .

ولهذا يبقى الحدث الثوري الذي تفجّر في السابع عشر الثلاثين لثمانية وخمسين سنة خلت، مناسبة تاريخية في مسيرة العراق والأمة العربية تستدعي قراءة موضوعية لهذه التجربة التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود وهي رغم وقوع العراق الاحتلال وتسلط عصابات النهب والفساد على مقدراته ستبقى منارة سيتذكرها العراقيون والعرب بفخر واعتزاز، وهي المسيرة التي قادها شهيد الأضحى القائد صدام حسين رحمه الله ورفاقه المناضلين.

في الذكرى الثامنة والخمسين لثورة تموز المجيدة ، كم تبدو الامة بحاجة الى استعادة العراق لموقعه ودوره في اعادة استنهاضه عبر تحريره من اشكال الاحتلال وافرازاته السياسية واعادة بنائه السياسي على القواعد الثابتة التي شكلت قاعدة الارتكاز للبناء الوطني ولاستعادة دوره القومي الذي يضع حداً للانكشاف الذي تعرضت له الامة بعد احتلال العراق واصبح فضاؤها عرضة لكل اشكال العدوان والاستباحة من اصحاب المشاريع التي تستهدف الامة بوجودها ودورها من المشروع الامبريالي الذي تقوده اميركا الى المشروع الصهيوني التوسعي والمشروع الفارسي التي يستبطن العداء الشعوبي الدفين ضد العروبة .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، حزب الشرعية الحزبية التي حمل لواءها القائد المؤسس الاستاذ ميشيل عفلق ، حزب التجربة النضالية في عراق العروبة حزب رفاق الشهيد القائد صدام حسين وكل الذين ساهموا في تفجير الثورة وبنوا صرحها النضالي على كافة الصعد والمستويات سيبقى وفياً للعهد النضالي الذي التزم به حزب الامة منذ تأسيسه وحتى الان ، قابضاً على جمر المواقف المبدئية ومعاهداً شعب سورية العظيم الذي ما بخل يوماً بتضحية وعطاء على الاستمرار في مسيرة العطاء النضالي حتى تحقيق اهداف امتنا في الوحدة والتحرر والتقدم الاجتماعي. تحية لثورة تموز المجيدة.

دمشق في ٢٠٢٦/٧/١٧

ثورة السابع عشر من تموز ومسيرة بناء الدولة من منظور قومي

ناصر الحريري سوريا

تُعدّ ثورة السابع عشر من تموز عام 1968 واحدة من المحطات المفصلية في التاريخ السياسي ليس العراقي الحديث وحسب وانما العربي ايضاً، فقد جاءت في مرحلة كانت تعيش فيها الامة العربية تداعيات هزيمة حزيران عام 1967، وما رافقها من حالة إحباط هائل وتراجع كبير في المشروع القومي العربي. وفي ذلك المناخ المضطرب، تفجرت الثورة المنطلقة من العراق ورفعت شعار إعادة بناء الدولة واستعادة الثقة بقدرة العراق وكل الامة العربية على النهوض من جديد، عبر مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ذو بعد قومي في كل تفاصيله، هدفه الانتقال بالعراق كجزء من امته العربية من حالة الضعف والتبعية إلى دولة تمتلك مقومات القوة والتأثير .

لقد ارتبطت تجربة ما بعد تموز 1968 برؤية تقوم على بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها مع الحرص على ان يمتد تأثير تلك المؤسسات الى افاق قومية رحبة، حيث شهد العراق خلال تلك المرحلة توسعاً كبيراً في قطاعات التعليم والصحة والصناعة والزراعة والبنية التحتية، إلى جانب الاهتمام بتطوير الكوادر العلمية والإدارية، وفي كل مجال من تلك المجالات كان لأبناء الامة العربية حصة وازنة من الدعم والاسناد من الثورة في العراق بما في ذلك فتح ابواب الجامعات العراقية والبعثات الى الخارج للطلبة العرب مجانا وفتح ابواب العراق على مصراعيها للملايين من الخبراء والايدي العاملة العربية ناهيك عن دعم تأسيس وتطوير الجيوش العربية وغير ذلك الكثير . وقد انطلقت الثورة في كل ذلك من اعتبار الاستثمار في الإنسان العراقي والعربي أحد المحاور الأساسية في مشروعها المستند الى قيادة وفكر حزب البعث العربي الاشتراكي، انطلاقاً من القناعة بأن تقدم الأمم ومنها الامة العربية لا يتحقق إلا ببناء عقل قادر على الإبداع والمعرفة والإنتاج .

وكان من أبرز ملامح تلك المرحلة السعي إلى تأسيس دولة تمتلك مؤسسات قوية، ذات قدرة على إدارة مواردها الوطنية، وتمتلك استقلالية في قرارها السياسي واعتبار ذلك ركنا اساسية من اركان تحرر الامة العربية وضمان حريتها واستقلال قرارها في القضايا القومية التي تخوضها وتدافع عنها .

فشهد العراق توسعاً في المشاريع التنموية الكبرى، وتطويراً في قطاع النفط، وإنشاء العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية، مما جعله في فترة من الفترات إحدى الدول العربية الأكثر تقدماً من حيث مؤشرات التنمية والتعليم والخدمات العامة .

لقد لعبت القيادة السياسية للحزب والثورة في تلك المرحلة دوراً محورياً في رسم وتجسيد ملامح هذه الاستراتيجية، إذ تبنت رؤية تقوم على مركزية الدولة، وتعزيز دورها في التنمية، وبناء قدرات عسكرية واقتصادية تؤهل العراق للعب دور عربي وإقليمي بارز .

وكان بناء الجيش وتطوير قدراته جزءاً من تصور أوسع يتعلق بحماية السيادة الوطنية والامن القومي العربي ومواجهة التحديات التي كانت تعصف بالمنطقة .

كما سعت قيادة الثورة إلى ترسيخ حضور العراق الفاعل والمؤثر في كل قضايا الامة العربية وتحدياتها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية في الوجدان السياسي والفعل الكفاحي والنضالي العربي .

وقد تجسّد ذلك في مواقف ودور العراق القوي والفاعل قوميا على كافة الاصعدة الاقتصادية والامنية والسياسية والدبلوماسية العربية . وفي المجال العسكري، شهدت القوات المسلحة العراقية خلال تلك الحقبة مراحل واسعة من التطوير والتحديث، لذا فقد برز دورها في حرب تشرين عام 1973، حيث شاركت الوحدات العراقية في الجبهة السورية، في إطار الموقف العربي المشترك لمواجهة الكيان الصهيوني وتمكنت من حماية دمشق من السقوط. وقد عززت هذه المشاركة دور العراق كقوة عسكرية مؤثرة في الوطن العربي .

وبالطبع فان دور العراق في حماية البوابة الشرقية للوطن العربي من خلال صموده الاسطوري بوجه العدوان الايراني طيلة ثماني سنوات وحمايته للأمن القومي العربي كان واضحاً وجليّاً، وما تداعيات احتلال العراق على الأمن القومي العربي وتسببه في انهيار ذلك الأمن وانكشاف الأمة العربية امام المشاريع العدوانية الفارسية والصهيونية المتكاملة مع بعضها البعض، الا أكبر دليل على ذلك .

إن تقييم تجربة ثورة تموز القومية يبقى مرتبطاً بتعدد القراءات السياسية والتاريخية لها، وان حضور تلك المرحلة في الذاكرة العربية لا يمكن فصله عن التحولات الكبرى التي شهدها البلد، وعن مشروع بناء دولة امتلكت في فترة من تاريخها قدرات اقتصادية وعلمية وعسكرية جعلتها من الدول المؤثرة في محيطها العربي والإقليمي .

لقد كان الرهان الأكبر في تجربة تموز العروبية هو بناء عراق قوي قادر على ان يساهم في امتلاك الامة العربية لقرارها بنفسها في ظل التحديات والمتغيرات الاقليمية والدولية الحادة والخطيرة. وكان طريق الثورة الى ذلك هو امتلاك عناصر القوة المادية والبشرية وتوجيهها لخدمة تلك الاهداف القومية الكبرى. من خلال بناء عراق عروبي يؤمن بأن نهضة الشعوب تبدأ من العلم والتنمية ووحدة الإرادة الوطنية والقومية .

ثَوْرَة 17 تَمُّوز 1968
حِين قَرَّر العِراقِ أَن يبْنِي نَفْسَه،
مِن التَّغْيِيرِ السِياسِي إِلى مَشْرُوعِ الدَّوْلَة

دهام الحسني

المقدمة

كل عام، حين يطل السابع عشر من تموز أجدني أعود بذاكرتي - كما يفعل كثير من العراقيين والعرب الاصلاء - إلى محطة لا تزال حاضرة في الوعي الجمعي رغم مرور أكثر من نصف قرن عليها. فتلك اللحظة لم تكن مجرد تاريخ يُحفظ في الكتب المدرسية، بل نقطة تحول حقيقية أعادت تشكيل ملامح الدولة العراقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتركت بصمتها على كل ما تلاها من عقود .

شكّلت ثورة 17 تموز منعطفاً حاسماً؛ جاءت في وقت كانت الدولة تترنح فيه تحت وطأة تحديات داخلية وخارجية متشابكة، وسط اهتزاز سياسي واضح وضعف بيّن في مؤسساتها. في تلك الأجواء، طرحت قيادة الحزب مشروعاً طموحاً: إعادة بناء الدولة من الأساس، وتحرير القرار الوطني من أي تبعية، وتطوير مؤسساتها، واستثمار ثرواتها الطبيعية والبشرية ضمن رؤية تنموية شاملة .والسؤال الذي يظل يفرض نفسه كلما تناولنا هذه المرحلة :

كيف أمكن لبلد يرزح تحت أزمات اقتصادية وتنموية ومؤسساتية أن يتحول، خلال ثلاثة عقود فقط، إلى دولة تبني الإنسان قبل الحجر، وتوسّع التعليم والبحث العلمي، وتمد البنية التحتية، وتقيم صناعة وزراعة ومؤسسات عسكرية وأمنية تؤهلها لدور إقليمي مؤثر؟

لا جواب مقنع لهذا السؤال إلا بالعودة إلى السياق التاريخي الكامل لتلك التجربة: إنجازاتها ومشاريعها، لكن أيضاً تحدياتها وصراعاتها التي رسمت مسارها اللاحق .

الظروف التي سبقت الثورة

لم تولد ثورة 17 تموز 1968 من فراغ، بل سبقتها سنوات مضطربة، تعاقبت خلالها الانقلابات والتحولات السياسية على نحو أرهق مؤسسات الدولة وأفقدها القدرة على بناء أي مشروع مستقر طويل الأمد .

كان نظام الرئيس عبد الرحمن عارف، في تلك المرحلة الحرجة، يواجه أزمة أداء سياسي حقيقية: مؤسسات متراجعة الفاعلية، صراع محتدم بين القوى السياسية، وتنامٍ ملحوظ في تأثير القوى الإقليمية والدولية على القرار العراقي. من هذا الواقع بالذات، خلصت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى قناعة راسخة: استمرار هذا الوضع لن يعني سوى مزيد من التآكل، والعراق بحاجة إلى تغيير جذري يقيم دولة حديثة قائمة على المؤسسات والقانون، تحمل مشروعاً وطنياً وقومياً يعيد للعراق مكانته .

غير أن الحزب أدرك أيضاً أن الاعتماد على قواه الذاتية وحدها - في مواجهة نظام قائم وقوى أمنية متنافسة، ناهيك عمّا اعتبره تدخلاً خارجياً يحاول التأثير على القرار العراقي - قد يعني تأجيل التغيير إلى أجل غير مسمى. لهذا بدأت القيادة، بهدوء وحذر شديدين، بدراسة موازين القوى داخل المؤسسة العسكرية، والبحث عن تفاهمات مع أطراف مؤثرة يمكن أن تسهم في نجاح الثورة دون أن يحيد ذلك عن الهدف الأساسي: إقامة تغيير سياسي ودولة جديدة يقودها الحزب .

التحالفات والتحضير للخطة العسكرية

كان أي تحرك سياسي أو عسكري لا يستند إلى قراءة دقيقة للواقع الأمني محكوماً بالفشل، وهو ما أدركته قيادة الحزب مبكراً. فقد كانت المؤسسة العسكرية تمثل العامل الحاسم في تحديد من يتولى الحكم في العراق.

قامت خطة تنفيذ الثورة على محاور واضحة: السيطرة على الحرس الجمهوري والتقدم نحو القصر الجمهوري لإجبار الرئيس عارف على الاستسلام بالتزامن مع زحف اللواء المدرع العاشر نحو بغداد، فضلا عن التهيئة لمشاركة بعض التنظيمات

الحزبية في تأمين نجاح الثورة. كما أصرت قيادة الحزب على المشاركة المباشرة في التنفيذ جنباً إلى جنب مع الرفاق العسكريين، انطلاقاً من قناعة مفادها أن من يخطط للتغيير ينبغي أن يتحمل مسؤولية تنفيذها بنفسه .

نجاح الثورة وبداية مرحلة جديدة

مع أولى ساعات فجر الأربعاء 17 تموز 1968، تحركت القوات بقيادة الأب القائد الراحل أحمد حسن البكر - رحمه الله - وبقية رفاقه من أعضاء القيادة والكوادر المتقدمة في الحزب وفرضت قوات الثورة سيطرتها على المواقع العسكرية والأمنية الحساسة، وفي طليعتها الحرس الجمهوري، ثم توجهت نحو القصر الجمهوري. وتمت السيطرة عليه بنجاح فاستسلم الرئيس عبد الرحمن عارف وغادر العراق سلمياً - لتُطوى بذلك صفحة، وتُفتح أخرى في تاريخ الدولة .وبعد ان أصبحت قيادة الدولة كاملة بيد حزب البعث العربي الاشتراكي، دخل العراق مرحلة اتسمت باستقرار سياسي، وبدأت معها عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق رؤية الحزب الوطنية والقومية. لم تكن الثورة تستهدف تغيير السلطة فحسب، بل تمكين مشروع سياسي متكامل قادر على إدارة الدولة وتنفيذ برنامج طويل الأمد لإعادة بناء العراق ولكي يمارس دوره القومي كفاعل اساسي قوي في نهضة امته العربية .

الإنجازات وبناء الدولة

بعدها انتقلت قيادة الثورة من مرحلة التغيير السياسي إلى مرحلة أعمق وأصعب: بناء الدولة نفسها. فنجاح أي ثورة، بحسب هذه الرؤية، لا يُقاس بمجرد الوصول إلى الحكم، بل بالقدرة على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها من خلال إقامة مؤسسات راسخة تدير الدولة وتحقق التنمية والاستقرار .

شرعت الدولة في إعادة تنظيم مؤسساتها الإدارية والعسكرية والاقتصادية، ووضعت خططاً استراتيجية بعيدة المدى لبناء دولة حديثة تقوم على المؤسسات والقانون والتخطيط المركزي، بدلاً من نمط الإدارة التقليدي الذي كان - في نظر الحزب - يعاني ضعفاً في الكفاءة وغياباً للرؤية الشاملة .

كانت القناعة السائدة أن الانتقال من مجتمع ريفي عشائري إلى مجتمع مؤسساتي حديث يستلزم مشروعاً متكاملاً لا يقتصر على الجانب الاقتصادي وحده، بل يمتد ليشمل إعادة بناء الإنسان نفسه، وتعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ فكرة الدولة كمرجعية عليا لجميع المواطنين .

وأولت القيادة اهتماماً واسعاً بتطوير القوات المسلحة والأجهزة الأمنية باعتبارها ضامن استقرار الدولة وحماية سيادتها، إلى جانب إعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وتوسيع قدراتها بما يواكب متطلبات التنمية.

وأُطلقت برامج واسعة لتطوير البنية التحتية: طرق وجسور، شبكات كهرباء ومياه، مشروعات إسكان، فضلاً عن التوسع في إنشاء المصانع والمجمعات الصناعية والمشروعات الزراعية، سعياً نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على تلبية احتياجات البلاد .

كانت الثورة تنظر إلى التنمية كعملية شاملة تبني الإنسان وتطور مؤسسات الدولة في آن واحد. وترتبط بالاستقلال الاقتصادي وتعزيز القرار الوطني، بوصفهما أساس بناء الدولة الوطنية، التي تمثل بدورها مرحلة أولى نحو مفهوم أوسع للدولة القومية، انطلاقاً من شعار حزب البعث العربي الاشتراكي الشهير: "أمة عربية واحدة.. ذات رسالة خالدة"، كإطار فكري يربط بين بناء الدولة العراقية ودورها القومي في محيطها العربي .

عملت الثورة على ترسيخ هوية وطنية جامعة، والقضاء على اية عوامل تؤدي الى احداث انقسامات طائفية وقومية ومناطقية، وذلك عبر تعزيز مفهوم

المواطنة، مع التأكيد على مبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية كأسس فكرية لمشروع الثورة.

ولتحقيق بناء الدولة الحديثة، تم بناء مؤسسات قوية قادرة على التخطيط والتنفيذ، واستثمار الثروات الوطنية في خدمة التنمية بعيداً عن أي تبعية اقتصادية أو سياسية للخارج .

لم تكن السنوات الأولى بعد الثورة مجرد مرحلة انتقال سياسي إذن، بل بداية مشروع واسع لإعادة تشكيل الدولة العراقية إدارياً واقتصادياً واجتماعياً، مشروع ستزداد ملامحه وضوحاً بعد واحد من أهم القرارات الاقتصادية -السياسية في تاريخ العراق الحديث: تأميم النفط عام 1972 .

تأميم النفط والنهضة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية

لم يكن التأميم الذي أعلن في الأول من حزيران عام 1972، هدفاً اقتصادياً بذاته، بل وسيلة لتوظيف العائدات النفطية في مشروع تنموي شامل يطال مختلف قطاعات الدولة. من هنا برز الشعار المرتبط بتلك اللحظة: "نفط العرب للعرب"، تعبيراً عن رؤية قومية تربط الثروة الوطنية بالاستقلال

السياسي والاقتصادي، وبقدرة الدول العربية على استثمار مواردها لتحقيق التنمية .

وأطلقت خطط تنمية واسعة شملت الصناعة والزراعة والإسكان والطاقة والنقل والاتصالات، إلى جانب توسع كبير في البنية التحتية: طرق، جسور، سدود، محطات كهرباء، شبكات مياه وصرف صحي.

الانسان اساس التنمية

أولت الثورة اهتماماً خاصاً ببناء الإنسان، انطلاقاً من قناعة بأن الثروة الحقيقية للأمم لا تكمن في مواردها الطبيعية فحسب، بل في قدرتها على إعداد الإنسان القادر على إدارة تلك الموارد وتطويرها. لذلك احتلت قطاعات التعليم والبحث العلمي والتدريب المهني والرعاية الصحية موقعاً محورياً في مشروع التحديث .

فشهد العراق خلال تلك المرحلة توسعاً كبيراً في مجانية التعليم بمختلف مراحله، وأُطلقت حملات وطنية لمحو الأمية، وتوسعت شبكة المدارس والمعاهد والجامعات، واستُحدثت تخصصات جديدة تواكب متطلبات خطط التنمية. كما حظيت مؤسسات التعليم العالي باهتمام واسع: تطوير الجامعات، تعزيز كوادرها العلمية، توسيع برامج الدراسات العليا، وإيفاد الطلبة والباحثين إلى الجامعات العالمية. وانعكس ذلك على نمو الكفاءات الوطنية في الطب والهندسة والعلوم والزراعة والاقتصاد والإدارة وغيرها من التخصصات التي شكّلت دعامة أساسية لمشروعات التنمية. وضمن التوجه القومي الذي تبنته الدولة، استقبلت الجامعات العراقية آلاف الطلبة العرب من مختلف الأقطار، ووفرت لهم فرص الدراسة والتأهيل العلمي .

وفي مجال الرعاية الصحية توسعت الدولة في بناء المستشفيات والمراكز، وتطوير الخدمات العلاجية والوقائية، وزيادة أعداد الكوادر الطبية. كما شملت التنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية عبر برامج الإسكان، وتوسيع شبكات الماء والكهرباء، ودعم القطاع الزراعي، وتوفير فرص العمل، وتشجيع التصنيع الوطني - سعياً لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز قدرة الاقتصاد العراقي على الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج .

لم تُعامل الدولة العلم والتكنولوجيا كأدوات تقنية منفصلة عن مشروع التنمية، بل كجزء من تصور استراتيجي لبناء المستقبل؛ فالتقدم العلمي، بحسب هذا الفهم، لا يتحقق بمجرد نقل التكنولوجيا أو استيرادها، وإنما يبدأ باستيعاب المعرفة وفهمها، ثم تكييفها مع حاجات المجتمع وأهداف الدولة، وصولاً إلى بناء قدرة وطنية على الإنتاج والابتكار. وهكذا ارتبطت سياسات التعليم والبحث العلمي والتصنيع بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي، باعتبار أن بناء الإنسان القادر على إنتاج المعرفة يمثل أحد أهم عناصر القوة الوطنية .

وسعت الدولة أيضاً إلى تعزيز مفهوم المواطنة وتوسيع مشاركة مختلف مكونات المجتمع في مؤسساتها، مع احترام التنوع القومي والديني، انطلاقاً من رؤية تربط قوة الدولة بوحدة مجتمعها وتكامل مؤسساتها. فبناء الدولة، بحسب هذا المنطق، لا يتحقق بالثروة وحدها، بل بقدرة المجتمع على تحويلها إلى معرفة وإنتاج وديمومة مؤسسية .

القضية الكردية وبيان 11 آذار 1970

انطلاقاً من قناعة الثورة بأهمية الحفاظ على وحدة البلاد، مع الاعتراف بالتنوع القومي الذي يميز المجتمع العراقي، قررت القيادة التعامل مع ملف القضية الكردية عبر الحوار السياسي بدلاً من الحلول العسكرية . ففتحت قنوات اتصال مع القيادات الكردية، سعياً للتوصل إلى صيغة تضمن الحقوق القومية للأخوة الأكراد ضمن إطار الدولة العراقية الموحدة. وتُوّجت هذه الجهود بإصدار بيان الحادي عشر من آذار 1970، الذي نص على الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للشعب الكردي، وإقرار اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتوسيع مشاركة المواطنين الأكراد في مؤسسات الدولة، ودعم التعليم والثقافة باللغة الكردية، وإعادة إعمار المناطق المتضررة، وصولاً إلى تنفيذ مشروع الحكم الذاتي ضمن إطار وحدة العراق وسيادته .ويعد هذا الاتفاق ترجمة عملية لمفهوم الشراكة الوطنية، وقد عُدّ البيان آنذاك من أكثر المبادرات تقدماً في التعامل مع قضية قومية داخل دولة عربية.

الجبهة الوطنية والدور القومي العربي

سعت الثورة إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية، من منطلق أن استقرار الدولة يستدعي إطاراً يجمع القوى الوطنية المتفقة على حماية استقلال العراق ودعم مشروعه التنموي. من هنا جاء الإعلان عن تشكيل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، التي ضمت عدداً من القوى والأحزاب السياسية بهدف إيجاد صيغة للعمل الوطني

المشترك . وشكلت الجبهة، في سنواتها الأولى، إطاراً سياسياً لتنظيم العلاقة بين حزب البعث وعدد من الاحزاب والقوى الوطنية، مع بقاء الدور القيادي بيد حزب البعث العربي الاشتراكي في إدارة الدولة وتوجيه سياساتها .أما على الصعيد العربي، فقد تبنت الثورة منذ انطلاقتها توجهاً قومياً مستمداً من فكر حزب البعث القائم على مبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية. لم تنظر القيادة إلى العراق كدولة معزولة عن محيطها، بل كجزء من مشروع عربي أشمل يقوم على التضامن العربي وتنسيق المواقف والدفاع عن القضايا المشتركة .

وفي مقدمة تلك القضايا، جاءت القضية الفلسطينية التي احتلت مكانة مركزية في السياسة العراقية خلال تلك المرحلة؛ إذ قدم العراق أشكالاً متعددة من الدعم السياسي والاقتصادي لشعبنا الفلسطيني، واعتبرها قضية العرب المركزية، واستضاف مؤسسات وكوادر فلسطينية عديدة، ووفر تسهيلات للطلبة الفلسطينيين والعرب في جامعاته .كما استقبل العراق آلاف الطلبة والباحثين العرب، وفتح مؤسساته التعليمية أمامهم، وأسهم في إعداد كوادر علمية ومهنية عادت لاحقاً للمشاركة في تنمية بلدانها، إلى جانب أشكال مختلفة من الدعم الاقتصادي والفني لعدد من الدول العربية - انعكاساً لتوجه قومي رأت فيه القيادة أن قوة العراق لا تنفصل عن قوة محيطه العربي .

التحديات

ادت النهضة الحضارية ومشاريع البناء والتنمية التي عرفها العراق خلال عقدي السبعينيات وجزء من الثمانينيات الى استهداف العراق، فواجهت مسيرة الثورة تحديات كبرى فرضتها ظروف إقليمية ودولية معقدة، انعكست مباشرة على مسار التنمية والاستقرار مستهدفة وقف المشروع التنموي وتقويض الدور الوطني والقومي للعراق، فجعلته الإنجازات الحضارية والاقتصادية والعلمية والعسكرية التي تحققت هدفاً لصراعات إقليمية ودولية تسعى للحد من نمو قدراته، وسوف نتناول أبرز تلك التحديات في دراسة لاحقة.

الخاتمة

لا يمكن قراءة تجربة ثورة السابع عشر من تموز 1968 بمعزل عن ظروفها التاريخية والسياسية. فهي، في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، لم تكن مجرد تغيير في السلطة أو انتقال للحكم من قيادة إلى أخرى، بل مشروع متكامل استهدف بناء دولة وطنية حديثة ذات افق قومي تمتلك قرارها السيادي المستقل، وتستثمر ثرواتها في خدمة شعبها وأمتها العربية، وتعتمد على التخطيط العلمي والمؤسسات والتنمية الشاملة - باعتبارها الأساس الحقيقي لنهضة الأمم .

خلال مسيرتها، ارتبطت الثورة بمشاريع كبرى منها: إعادة بناء مؤسسات الدولة، تأميم النفط، تطوير التعليم والبحث العلمي، توسيع الخدمات الصحية والاجتماعية، بناء قاعدة صناعية وزراعية، تعزيز القوات المسلحة، إلى جانب السعي لترسيخ الوحدة الوطنية ومعالجة القضية الكردية عبر بيان الحادي عشر من آذار، وتوسيع المشاركة السياسية من خلال الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وتبني دور قومي عربي جعل العراق أحد أبرز الفاعلين في وطنه العربي ومحيطه الإقليمي .

ولعل الدرس الأبرز الذي تقدمه انجازات ثورة السابع عشر من تموز بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي هو أن بناء الدولة لا يتحقق بالشعارات وحدها، بل يحتاج إلى قيادة تمتلك رؤية استراتيجية، ومؤسسات قوية، وهوية وطنية جامعة، واقتصاد منتج، وتعليم متطور، وقدرة على حماية السيادة الوطنية وصيانة استقلال القرار العراقي .

ومن هذه الرؤية، يرى حزب البعث العربي الاشتراكي أنه قدم، خلال مسيرته في قيادة الدولة، نموذجاً متكاملاً في بناء المؤسسات وإدارة الموارد وتحقيق التنمية، وأن فكره الوطني والقومي شكّل الإطار الذي جمع بين بناء العراق وعزز دوره العربي - إيماناً منه بأن قوة العراق ركيزة لقوة الأمة العربية، وأن مشروعه القومي يبقى، من وجهة نظره، الأكثر قدرة على حماية وحدة العراق وسيادته، وخدمة مصالح شعبه، والإسهام في نهضة الامة العربية بأسرها .

المراجع والمصادر:

1 . حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، بغداد، كانون الثاني 1974، ص 19–38 .
2 . عباس عبد جاسم، في الصراع والحضارة: مشروع رؤية بعثية في الصراع الحضاري العربي، بغداد، 1983، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد: 736 لسنة 1983، ص 81–85 .
3 . علي خيون، ثورة 17–30 تموز 1968: التجربة والآفاق، ص 4–7 .
4 . جلال السيد، حزب البعث العربي، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص 200–203 .
5 . دائرة الإعلام الخارجي، العداء الإيراني للعراق: متابعة لأقوال خميني وأعوانه، الطبعة الثالثة (مزيدة ومنقحة)، بغداد، 1984، ص 14–17، 35–48، 55–64 .
6 . منشورات الثورة، المسألة الكردية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، بغداد، ص 13–28 .
7 . المنهاج الثقافي المركزي، الكتاب الأول، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد: 204 لسنة 1985، ص 141–157 .
8 . حامد عمار، "دور التعليم في الوحدة العربية" (نقد كتاب)، مجلة المستقبل العربي، العدد 15، 1980، ص 176–177 .
9 . عامر جورج إلياس أبو سعدى، دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية (دراسات عربية معاصرة)، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2011 .
10 . Ahmed Archive 2فيديو للقاء الرئيس صدام حسين مع ثوار تموز. يوتيوب، 25 نيسان/

17 – 30 تموز 1968:
محاولة عربية لاستعادة حق الأمة في صناعة التاريخ

طارق عبد اللطيف أبو عكرمة

ليست الثورات الكبرى تلك التي تغيّر الحكومات، بل تلك التي تغيّر تصور الأمم لذاتها، وتعيد صياغة علاقتها بالتاريخ. فهناك أحداث تنتهي بانتهاء لحظتها، وهناك أحداث تتحول إلى أسئلة طويلة العمر. ومن هذا النوع جاءت ثورة السابع عشر – الثلاثين من تموز 1968، التي لم تكن مجرد انتقال للسلطة، بل محاولة عربية لإعادة تعريف الدولة، والإنسان، ودور الأمة في صناعة التاريخ.

فثورة تموز لم تكن مجرد انتقال للسلطة، بل كانت محاولة فلسفية للإجابة عن سؤال ظل يؤرق الفكر القومي العربي منذ أن دخلت الأمة العربية مرحلة الانكسارات الحضارية المتعاقبة، وكان سقوط بغداد عام 1258 أحد أبرز منعطفاتها، فكيف تستعيد الأمة قدرتها على صناعة التاريخ بدلاً من الاكتفاء بالعيش داخله؟

لم تكن ثورة تموز، في التصور البعثي، مشروعاً وطنياً عراقياً مغلقاً، بل كانت ترى العراق جزءاً من مشروع نهضوي عربي أشمل، يقوم على أن قوة كل قطر ينبغي أن تتحول إلى قوة مضافة للأمة العربية كلها. ولذلك لم يكن نجاح الدولة الوطنية يتعارض مع فكرة الوحدة العربية، بل كان يُنظر إليه بوصفه إحدى مقدماتها، لأن الأمة القوية لا تُبنى من أقطار ضعيفة، وإنما من دول وطنية قادرة تتكامل فيما بينها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

لقد جاءت تجربة ثورة تموز تطبيقاً بصورة واضحة للرؤية الفكرية التي طرحها الأستاذ أحمد ميشيل عفلق حول الأمة العربية بوصفها رسالة حضارية، وهي رؤية انعكست في الخطاب السياسي والبرامج التنموية التي تبناها الحكم الوطني قطر العراق.

لقد أدرك الفكر القومي العربي أن أخطر أشكال الاستعمار ليس احتلال الأرض، وكما يمكن وصف أحد أخطر أشكال الهيمنة بأنه احتلال الزمن، أي حرمان الأمة العربية من قدرتها على رسم مستقبلها. فالأمة المهزومة لا تفقد ثرواتها فقط، بل تفقد قدرتها على التخطيط للمستقبل، وتتحول إلى مجتمع يستهلك ما يصنعه الآخر، ويفكر بما ينتجه الآخر، ويحلم بما يسمح به الآخر. ومن هنا جاءت فلسفة ثورة تموز. فلم يكن الهدف إدارة العراق فحسب، وإنما إعادة العراق إلى موقع الفاعل في التاريخ العربي، لا موقع المتلقي لنتائج الآخرين. وقد لخّص القائد الشهيد صدام حسين هذا البعد القومي حين أكد في إحدى كلمات ثورة تموز أن قوة العراق ليست للعراق وحده، وإنما هي قوة للأمة العربية كلها، في إشارة إلى أن المشروع لم يكن قطرياً مغلقاً، بل جزءاً من رؤية قومية أشمل.

ولم يكن العراق في التصور البعثي مشروعاً مكتفياً بذاته، بل قاعدة متقدمة في مشروع عربي أشمل. ولذلك كانت التنمية في العراق تُفهم بوصفها قوة مضافة للأمة العربية، لا إنجازاً قطرياً معزولاً. فكل تقدم قطري، في هذا المنظور، ينبغي أن يفتح الطريق أمام الوحدة، لا أن يغلقه، فكل نهضة تبدأ بتحرير الإنسان من شعوره بالعجز.

ولهذا لم يكن القائد المؤسس أحمد ميشيل عفلق يرى الثورة مجرد انتقال للسلطة، بل تغييراً في الإنسان أولاً، لأن الإنسان الجديد هو الذي يصنع الدولة الجديدة. فالتعليم لم يكن خدمة، وإنما صناعة للعقل. لم يُنظر إلى النفط بوصفه مورداً مالياً فحسب، بل باعتباره أداة لبناء الاستقلال الاقتصادي وتمويل مشروع التنمية الوطنية. ولهذا كان الحديث عن النفط مرتبطاً دائماً ببناء الإنسان، انسجاماً مع ما أكده القائد الشهيد صدام حسين مراراً بأن (الثروة الحقيقية هي الإنسان)، لأن الموارد الطبيعية تفقد قيمتها إذا لم تتحول إلى معرفة وإنتاج. والجيش لم يكن مؤسسة قتالية فقط، وإنما

مدرسة لبناء الإرادة الوطنية. كما إن الثقافة لم تُفهم باعتبارها نشاطاً نخبوياً، بل باعتبارها أحد أعمدة الأمن الحضاري، وجزءاً أصيلاً من الأمن القومي. وهنا ظهرت الفكرة التي ميّزت التجربة البعثية في العراق، في أن التنمية ليست زيادة في الدخل، وإنما زيادة في قيمة الإنسان.

هناك فرق بين دولة تملك النفط، ودولة تجعل النفط يملك المستقبل. هذا هو الفارق الذي حاولت ثورة تموز أن تصنعه. فقد انتقل النفط من كونه ثروة تتحكم فيها الشركات الأجنبية إلى قاعدة لتمويل مشروع وطني واسع، شمل الصناعة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، والبحث العلمي.

ولعلها كانت من أبرز المحاولات العربية الحديثة لتحويل الثروة النفطية إلى مشروع وطني للتنمية.، حيث شعر الانسان العربي أن ثروته يمكن أن تتحول إلى جامعة، ومختبر، ومصنع، وسد، وطريق، لا إلى حسابات مصرفية خارج الحدود. ولذلك لم يكن الصراع مع العراق صراعاً على النفط وحده، بل على النموذج الذي قدمه.

الأمم لا تُحاصر لأنها فقيرة. بل تُحاصر عندما تصبح قابلة لأن تكون مثالاً. فالفقر لا يخيف القوى الكبرى، أما النجاح المستقل فيخيفها. ولهذا لم يكن العراق المستهدف لأنه يملك موارد فقط، بل لأنه حاول أن يثبت أن الإرادة السياسية تستطيع أن تحول الموارد إلى مشروع نهضوي عربي. وإن أخطر ما في أي تجربة ناجحة أنها تُقنع الآخرين بأن النجاح ممكن.

لكن التجارب التاريخية الكبرى لا تُختبر فقط في لحظة صعودها، بل أيضاً في الطريقة التي تُستهدف بها. فحين تعرض العراق للاحتلال عام 2003، لم يكن المستهدف مجرد نظام سياسي أو سلطة حاكمة، وإنما الدولة الوطنية بكل ما راكمته من مؤسسات وقدرات علمية وصناعية وعسكرية وإدارية. فالدولة التي استغرقت عقوداً في البناء جرى تفكيكها في أشهر قليلة، ودخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تشكيل بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق معادلات مختلفة. ومن هنا فإن سقوط الدولة لم يكن حدثاً عراقياً خالصاً، بل شكّل منعطفاً عميقاً في النظام العربي كله، لأن انهيار إحدى أكبر الدول العربية من حيث الإمكانات أعاد رسم موازين القوة في المنطقة، وفتح الباب أمام تحولات ما زالت آثارها ممتدة حتى اليوم.

إن الاحتلال يستطيع أن يهزم جيشاً، وأن يفكك مؤسسات، وأن يغيّر خرائط السلطة، لكنه لا يستطيع أن يلغي حاجة الأمة إلى مشروع نهضوي. فالحاجة التاريخية لا تُلغى بالقوة، بل تتجدد كلما ازدادت أسبابها. ولهذا فإن سقوط الدولة الوطنية في العراق لم يكن نهاية الأسئلة التي طرحتها ثورة تموز، بل بداية مرحلة جديدة من البحث عنها. وما استمرار الفكر القومي في إنتاج مؤتمراته وحواراته ومراجعاته، وآخرها المؤتمر القومي الثالث عشر عام 2026، إلا تعبير عن أن الأفكار الكبرى قد تمر بفترات انحسار، لكنها لا تغادر التاريخ ما دامت الظروف التي أنشأتها ما تزال قائمة.

واليوم، وبعد أكثر من نصف قرن، ربما لم يعد السؤال: ماذا فعلت ثورة تموز؟ بل أصبح السؤال الأهم: لماذا ما زالت ثورة تموز حاضرة في الذاكرة العربية؟ والجواب أن الأحداث تموت، أما الأفكار فلا تموت بسهولة. لقد انتهت حكومات كثيرة، وسقطت أنظمة كثيرة، لكن فكرة الدولة العربية القادرة، المستقلة، المنتجة، ما زالت تبحث عن فرصة جديدة.

غير أن القيمة الحقيقية للتجارب التاريخية لا تكمن في تكرارها حرفياً، وإنما في قدرتها على إلهام أجيال جديدة. فليس المطلوب أن تعيد الأقطار العربية إنتاج تجربة ثورة تموز كما حدثت قبل أكثر من نصف قرن، لأن لكل مرحلة ظروفها وأدواتها، وإنما أن تستعيد الفكرة التي قامت عليها، في بناء دولة وطنية قوية، واقتصاد منتج، وإنسان متعلم، وسيادة مستقلة، وتنمية تجعل الثروة في خدمة المجتمع لا في خدمة التبعية. فالمستقبل لا يُبنى باستنساخ الماضي، وإنما بقراءة روحه، وتحويل مبادئه إلى سياسات تناسب تحديات القرن الحادي والعشرين، من الاقتصاد المعرفي، والذكاء الاصطناعي، والأمن الغذائي، والاستقلال التكنولوجي. وهكذا تتحول التجربة من حدث تاريخي إلى مصدر إلهام حضاري، لا إلى مجرد ذكرى سياسية.

ولهذا فإن ثورة تموز لا تعيش في الماضي بقدر ما تعيش في الأسئلة التي لم تُجب عنها الأمة

العربية بعد. كيف نبني دولة قوية دون أن نفقد الحرية؟ كيف نحول الثروة إلى تنمية؟ كيف نصنع اقتصاداً مستقلاً؟ كيف نعيد للعلم مكانته؟ كيف نجعل الوحدة مشروعاً عملياً لا شعاراً عاطفياً؟ هذه الأسئلة هي الإرث الحقيقي لتموز.

وربما تكمن المفارقة الكبرى في أن كثيراً من الاقطار العربية ما زالت، بعد عقود، تواجه الأسئلة نفسها التي حاولت ثورة تموز أن تجيب عنها: كيف تُبنى الدولة المنتجة؟ وكيف يتحول النفط إلى صناعة؟ وكيف تصبح الجامعة مركزاً للتنمية؟ وكيف تتحول السياسة إلى مشروع لبناء الإنسان لا لإدارة الأزمات؟ ولهذا لا تبدو تجربة ثورة تموز حدثاً من الماضي بقدر ما تبدو سؤالاً لم يفقد راهنيته.

فالثورات التي تُنسى هي تلك التي غيّرت الحكام فقط. أما الثورات التي تبقى، فهي التي غيّرت طريقة تفكير الشعوب. ولم تكن هذه الرؤية مجرد تنظير سياسي، بل ترجمت إلى سياسات عامة انعكست في توسع التعليم المجاني، وحملات محو الأمية، وتطوير الرعاية الصحية، والتصنيع، والتوسع في مشاريع الري، وبناء الجامعات، ومراكز البحث العلمي، وقد ارتبط ذلك بسياسة هدفت إلى تحويل الريع النفطي إلى استثمار طويل الأجل في الإنسان والمؤسسات، لا إلى إنفاق استهلاكي قصير الأجل. وهي خطوات جعلت العراق خلال السبعينيات والثمانينيات من أكثر الاقطار العربية تقدماً في مؤشرات التعليم والصحة والبنية التحتية، قبل أن تؤدي الحروب والعقوبات الدولية لاحقاً إلى إضعاف كثير من هذه المكتسبات.

وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات التعليم، وانخفاض الأمية، واتساع خدمات الرعاية الصحية، وتحسن البنية الأساسية، وفق تقارير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلك المرحلة. غير أن القيمة الحقيقية لهذه المنجزات لا تكمن في أرقامها وحدها، بل فيما كشفت عنه من إمكانية تحويل الموارد إلى مشروع حضاري عندما تتوافر الإرادة السياسية.

ربما كانت أعظم رسالة تقدمها ذكرى السابع عشر – الثلاثين من تموز اليوم، أن النهضة ليست حدثاً يقع مرة واحدة، وإنما حالة وعي تتجدد كلما امتلكت الأمة الشجاعة لتفكر بنفسها. ولهذا، فإن ثورة تموز، ستظل علامة فارقة في التاريخ العربي الحديث، لأنها لم تكتفِ بإدارة الدولة، بل حاولت أن تطرح مشروعاً حضارياً يعيد تعريف معنى الدولة، ومعنى التنمية، ومعنى الاستقلال، ومعنى أن تكون الأمة العربية صاحبة قرارها لا موضوعاً لقرارات الآخرين. فالتاريخ، في نهاية المطاف، لا يحتفظ بأسماء الذين حكموا فحسب، بل يحتفظ أيضاً بأسماء الذين حاولوا أن يغيّروا اتجاه الزمن. وثورة تموز كانت، قبل أي شيء آخر، محاولة عربية جريئة لكتابة الزمن بإرادة الأمة العربية، لا بإرادة الآخرين.

وربما لهذا السبب بقت ثورة تموز حاضرة في الذاكرة العربية، لأنها حاولت أن تترجم إيماناً عميقاً عبّر عنه الأستاذ أحمد ميشيل عفلق حين جعل قيمة الأمة فيما تؤمن به لا فيما تملك. فالثروة يمكن أن تنهب، والدولة قد تحتل، أما الفكرة التي تستقر في وجدان الأمة العربية فتبقى قادرة على أن تولد من جديد. وربما لهذا السبب بقت ثورة تموز حاضرة في الذاكرة العربية، لأنها لم تكن مجرد ذكرى لثورة، بل سؤالاً مفتوحاً حول قدرة الأمة العربية على أن تنهض من جديد. فالتجارب قد تنتهي، والدول قد تسقط، أما الأفكار التي تعبّر عن حاجة تاريخية عميقة، فإنها لا تموت، بل تنتظر جيلاً جديداً يعيد اكتشافها ويمنحها أدوات عصره. ويحقق ذاته الحرة، ويستعيد للأمة العربية دورها الرسالي في الإسهام الحضاري والإنساني.

سياسة وفكر

قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي

إدانة تفجيرات دمشق

صرح ناطق باسم قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي بما يلي:

ابناء شعبنا في سورية.

في الوقت الذي تتزاحم فيه التحديات التي تواجه سورية، بعد سقوط نظام البغي والفساد والاستبداد وتوجه شعبها لإعادة بنائها في العمران والبناء السياسي والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي اقدمت مجموعات مجرمة وضالة على ارتكاب اعمال اجرامية وتخريبية لخلق واقع عدم الاستقرار وهو ما يهدد السلم الاهلي ووحدة الأرض السورية عبر تماديها في ارتكاب الارهابية واخرها التفجير الذي استهدف مكان عاماً في وسط العاصمة وعلى مقربة من القصر العدلي فضلاً عن عمليات ارهابية في مناطق اخرى من سورية لخلق البلبلة ولتعطيل مسيرة البناء واضعاف موقف الدولة في مواجهة التحديات وخاصة تحدي الاحتلال الصهيوني وعدوانه على الارض السورية.

ان قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي – حزب رفاق الشهيد صدام حسين – اذ تدين التفجيرات الارهابية وكل الأعمال التي تستهدف استقرار ووحدة الأرض السورية وتطالب الأجهزة المختصة بإنزال أشد العقوبات بمن تثبت ادانته بالأعمال الاجرامية، تتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة إلى ذوي الضحايا، سائلةً الله تعالى أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل.

وتؤكد القيادة مرة أخرى أن استهداف المدنيين وتعريض حياة الأبرياء للخطر يمثل عملاً ارهابياً مدانًا ومرفوضًا، وأن الحفاظ على أمن المواطنين واستقرار البلاد مسؤولية وطنية شاملة.

كما ترى القيادة أن الحفاظ على السلم الأهلي، وتعزيز التماسك المجتمعي، وتغليب مصلحة الوطن، والعمل من أجل استقرار الأمن في سورية وصون كرامة أبنائها هي مسؤولية الجميع.

نسأل الله تعالى أن يحفظ سورية وشعبها، وأن يرحم الضحايا، ويمنّ على المصابين بالشفاء، وأن يعم الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد.

الرفيق ابو اسامة
الناطق الرسمي باسم قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشتراكي.
6 / 7 / 2026

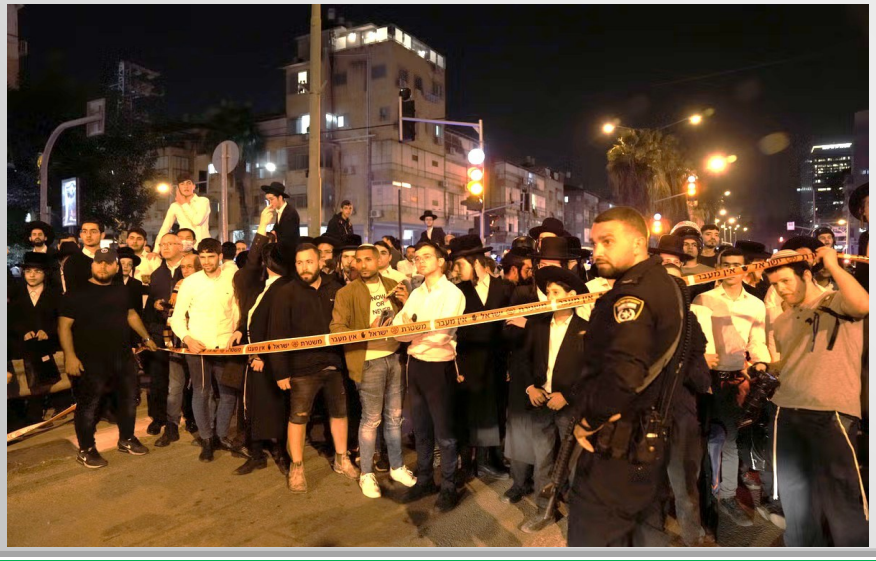

قيادة قطر اليمن
الرحلات الإيرانية إلى مطارات الحوثيين
عدوان على سيادة اليمن ودليل على استمرار المشروع التوسعي لطهران

دان حزب البعث العربي الاشتراكي القومي - قيادة قطر اليمن - بشدة استمرار "التدخل الإيراني السافر" في الشؤون اليمنية، معتبراً أن تسيير الحرس الثوري الإيراني رحلات جوية مباشرة إلى المطارات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي يمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة الجمهورية اليمنية والقانون الدولي، ويؤكد استمرار استخدام الحوثيين كأداة لتنفيذ المشروع الإيراني في المنطقة. كما دعا الحزب القيادة الشرعية والقوات المسلحة إلى استكمال معركة استعادة الدولة، وحمل إيران المسؤولية الكاملة عن استمرار الحرب، مطالبًا الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية باتخاذ إجراءات حازمة لوقف التدخلات الإيرانية. وفيما يلي تنشر البعث نت نص البيان كاملاً.

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم، يا أحرار الوطن في كل مدينة وقرية

يا أبناء أمتنا العربية المجيدة

أيتها الرفيقات.. أيها الرفاق

تتابع قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي التدخل المستمر لنظام الملالي الصفوي في طهران في الشؤون الداخلية لبلادنا والذي تجسد مجدداً في الانتهاك السافر والمبيت على سيادة وحرمة أراضي الجمهورية اليمنية في تسيير الحرس الثوري الايراني لرحلات جوية مباشرة إلى المطارات اليمنية الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، في انتهاك فاضح للقانون الدولي، واستخفاف سافر بسيادة اليمن، وتحدٍّ مباشر لإرادة الشعب اليمني الأبي، كما تؤكد وتكشف هذه الخطوة بصورة جليه استمرار النظام الصفوي في طهران وبشكل معلن في استخدام مليشيا الحوثي كأداة لتنفيذ مشروعه التوسعي الطائفي في اليمن والمنطقة، الهادف إلى تقويض الدولة الوطنية وتحويل الأراضي اليمنية إلى قاعدة ايرانية تهدف إلى لتوسيع نفوذها وزعزعة استقرار المنطقة وتهديد الأمن القومي العربي والأمن والسلم الدوليين.

إن هذه الخطوة ليست عَمَلًا إنساني كما يحاول النظام الإيراني تسويقها، بل تمثل امتداداً لسلسلة طويلة من التدخلات الإيرانية التي غذّت الانقلاب، وأطالت أمد الحرب، وزودت المليشيات الحوثية بأسباب البقاء والاستمرار، في تحدٍ مباشر لسلطة الدولة اليمنية ومؤسساتها الشرعية وفي تحدٍ صارخ للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار (2216)، ولكل الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية.

وإزاء هذه التطورات الخطيرة، فإن قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي تؤكد ما يلي:

أولاً: إن المليشيات الحوثية الانقلابية، باعتبارها مشروعاً عقائدياً سلالياً يقوم على خرافة "الحق الإلهي" وادعاء الاصطفاء، لا تؤمن بالدولة الوطنية، ولا تعترف بمبادئ المواطنة المتساوية أو التداول السلمي للسلطة، ولذلك فإن التعويل على إمكانية تحولها إلى شريك حقيقي في السلام هو وهم سياسي أثبتت الوقائع سقوطه وإن السلام لا يمكن أن يتحقق مع جماعة تؤمن بالعنف وسيلةً، وبالاستعلاء السلالي عقيدةً، وإنما يتحقق باستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، وبسط سلطة الجمهورية على كامل التراب الوطني ومن هذا المنطلق، يدعو الحزب القيادة الشرعية والقوات المسلحة وكل المكونات الوطنية والشعبية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية والإسراع في استكمال معركة التحرير واستعادة مؤسسات الدولة.

ثانياً: يدين الحزب بشدة لأداء المنحاز والمتواطئ للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والذي بات يتعامل مع الانقلاب الحوثي باعتباره طرفاً سياسياً مساوياً للدولة الشرعية، متجاهلاً حقيقة كونه مليشيا انقلابية وذراع إيرانية، ومتنكراً للمرجعيات الدولية التي قامت عليها عملية السلام.

إن سياسة المساواة بين الدولة والانقلاب، والتغاضي عن الانتهاكات الإيرانية والحوثية، لم تعد مجرد إخفاق دبلوماسي، بل تحولت إلى غطاء سياسي يمنح الانقلابيين مزيداً من الوقت والجرأة لفرض الأمر الواقع وتقويض فرص السلام.

ثالثاً: يؤكد الحزب أن السيادة اليمنية ليست مجالاً للمساومة أو التفاوض، وأن أي حركة جوية أو بحرية أو برية إلى اليمن يجب أن تتم حصراً عبر مؤسسات الدولة الشرعية، ووفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية النافذة وإن أي ترتيبات تُفرض بالتنسيق مع المليشيات الحوثية أو بإملاءات خارجية تُعد باطلة ولاغية، وتمثل عدواناً مباشراً على استقلال الجمهورية اليمنية ووحدة قرارها الوطني وفي هذا الإطار يعبر الحزب عن أسفه وإدانته للدور المشبوه الذي تقوم به سلطنة عُمان في توفير التسهيلات والممرات التي تستغلها ميليشيا الحوثي.

رابعاً: يحمل الحزب النظام الإيراني وذراعه المليشياوي المسؤولية الكاملة عن استمرار الحرب وتعميق المأساة الإنسانية في اليمن، فلولا الدعم السياسي والعسكري واللوجستي للمليشيات الحوثية وتزويدها بالأسلحة النوعية والخبراء العسكريين من النظام الإيراني، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، لانهارت قدرات تلك المليشيات في أشهر وعليه يدعو الحزب المجتمع الدولي إلى الكف عن سياسة التساهل مع هذا السلوك العدائي الذي يهدد أمن اليمن والمنطقة والملاحة الدولية ويضاعف معاناة الشعب اليمني كما يعقد الأزمة الإنسانية في اليمن.

خامساً: يدعو حزب البعث العربي الاشتراكي القومي الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، وجامعة الدول العربية، إلى مغادرة مربع الصمت والتردد، والاضطلاع بمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات حازمة ورادعة لوقف التدخل الإيراني السافر، وإنهاء جميع أشكال الدعم المقدم للمليشيات الحوثية، وصون سيادة الجمهورية اليمنية واستقلالها.

سادساً: ندعو أبناء شعبنا اليمني المجاهد إلى توحيد الصف الوطني والالتفاف حول القوات المسلحة حتى استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب ونؤكد ثقتنا المطلقة بقدرة شعبنا على إفشال كافة المخططات الرامية لتغيير هوية البلاد وعقيدتها وعلى هزيمة ووأد المشروع الصفوي في اليمن وامثاله من مشاريع التجزئة والانحطاط وتجاوز كل التحديات وحفظ سيادة اليمن واستقراره

إن حزب البعث العربي الاشتراكي القومي يجدد تأكيده أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم على شرعنه الانقلاب أو مكافأة المليشيات، وإنما يبدأ بإنهاء الانقلاب، واستعادة الدولة اليمنية كاملة السيادة، وتحرير الوطن من المشروع الإيراني وأدواته السلالية والطائفية، وترسيخ دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية.

عاشت اليمن حرةً عربيةً موحدةً مستقلة.

المجد والخلود لشعبنا اليمني العظيم

والخزي والعار للمشاريع الطائفية والسلالية والتوسعية وأدواتها.

صادر عن قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي

13 يوليو/تموز 2026

استجابةً لدعوة البعث والقوى السياسية في اليمن
تعز تحتشد خلف الشرعية
وتؤكد المضي حتى التحرير واستعادة الدولة

احتشد آلاف المواطنين، صباح اليوم الخميس، في شارع جمال وسط مدينة تعز، استجابةً للدعوة التي وجهها حزب البعث العربي الاشتراكي القومي - فرع تعز، للمشاركة في مسيرة جماهيرية كبرى تحت شعار "مع الشرعية حتى التحرير"، تأكيدًا للالتفاف الشعبي حول مجلس القيادة الرئاسي، ودعمًا لمعركة استعادة الدولة واستكمال تحرير ما تبقى من الأراضي اليمنية الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية.

وانطلقت المسيرة من جولة العواضي مرورًا بشارع جمال وصولًا إلى مبنى السلطة المحلية، بمشاركة واسعة من المواطنين والقيادات السياسية والحزبية والشخصيات الاجتماعية، حيث رفع المشاركون الأعلام الوطنية اليمنية والسعودية، ورددوا هتافات وشعارات تؤكد دعمهم للشرعية الدستورية والجيش الوطني والمقاومة الشعبية، وتدعو إلى استكمال معركة التحرير وإنهاء الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران.

وأكد المشاركون، في البيان الصادر عن المسيرة، تأييدهم الكامل لمضامين خطاب فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، معتبرين أنه يمثل خارطة طريق وطنية للمرحلة المقبلة، ويعكس رؤية واضحة لاستعادة مؤسسات الدولة وتعزيز سيادتها ومواجهة التحديات التي فرضها الانقلاب الحوثي.

وأعلن البيان دعمه الكامل للإجراءات التي اتخذها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وفي مقدمتها قرار استئناف تصدير النفط، باعتباره استحقاقًا سياديًا وخطوة ضرورية لاستعادة موارد الدولة، وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها، وفي مقدمتها صرف مرتبات الموظفين وتحسين الخدمات العامة ودعم الاقتصاد الوطني.

وأكد البيان أن محافظة تعز، التي تواجه حصارًا خانقًا منذ سنوات، تمثل الدليل الأوضح على زيف ادعاءات مليشيا الحوثي بشأن الحصار، مشيرًا إلى أن المليشيا هي من أغلقت الطرق الرئيسية، واستهدفت الأحياء السكنية بالقصف والقنص، وارتكبت انتهاكات جسيمة بحق المدنيين.

كما دان المشاركون استمرار التدخلات الإيرانية ودعم طهران لمليشيا الحوثي، مؤكدين أن هذا الدعم يمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة اليمن، ويهدد أمن المنطقة وحرية الملاحة الدولية، ويطيل أمد الحرب ومعاناة الشعب اليمني.

وأعربت الجماهير عن تقديرها للمملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مشيدةً بمواقفها الداعمة لليمن سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا، ومؤكدة أن أمن اليمن وأمن المملكة يشكلان ركيزة أساسية لأمن المنطقة واستقرارها.

ودعا البيان المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ خطوات أكثر حزمًا تجاه مليشيا الحوثي، من خلال تجفيف مصادر تمويلها وتسليحها، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكاتها، مؤكدًا أن السلام الحقيقي والدائم لن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة، وإنهاء الانقلاب، وحصر السلاح بيد الدولة.

وجدد المشاركون في ختام المسيرة العهد بالمضي خلف القيادة الشرعية حتى استكمال تحرير جميع الأراضي اليمنية، وبناء الدولة القائمة على النظام والقانون، وتحقيق الأمن والاستقرار للشعب اليمني.

متى تعود الرياضة الى قواعدها الاخلاقية الناظمة؟

بقلم المحامي حسن بيان

الرياضة كهواية واحتراف تطورت تبعاً للتطور العام الذي طرأ على مجرى الحياة العامة. فهي مادة تدرّس في المدارس والجامعات، واصبحت لها مؤسساتها وهياكلها، وبات لها وزارة تدير شؤونها وتشرف عليها. ولهذا باتت الرياضة على تعدد انواعها تشغل حيزاً هاماً من حياة الناس ومساحة واسعة من اهتمامهم، وبالتالي لم تعد مادة للتسلية والترفيه وتمضية الوقت للهروب من هموم الحياة وتضييق مساحة الفراغ في حياة الانسان خارج نطاق العمل. ومع التطور الذي طرأ على مسارها باتت واحدة من الفعاليات الانسانية التي تحكمها الضوابط والانظمة والقوانين الآمرة، خاصة بعدما خرجت من الحدود الوطنية للدول الى المجالين القاري والدولي. واصبحت تنظم دورات عالمية لمختلف انواعها، لكن الاهم فيها هي كرة القدم التي تتقدم شعبيتها على اية رياضة اخرى.

لكن بالقدر الذي تطورت فيه الرياضة، بجوانبها الفنية والتنظيمية والتقنية وهو ما أحدث تحولاً يصنف في الخانة الايجابية، فإنها في المقابل اصبحت واحدة من مجالات الاستثمار المالي والاقتصادي واستطراداً السياسي. وعندما تصبح الرياضة مادة يتم الاستثمار الاعلاني والتجاري فيها، تتراجع القواعد الاخلاقية التي يفترض ان تكون ناظمة لها يوم كانت تبدأ حصتها التدريسية بالتعريف بها انطلاقاً من قاعدة ان العقل السليم في الجسم السليم، وان الروح الرياضية هي الاساس التي تحكم العلاقة بين المتنافسين والمتبارين، والخصومة في المبارزة في القاعات والملاعب هي خصومة شريفة، من يفوز يفرح وهذه من طبائع الامور، ومن يخسر يترح، وهذه ايضاً من الطبائع الانسانية. لكن حسب القواعد الاخلاقية للرياضة، لا الفائز يكيد الخاسر، ولا الخاسر يحقد ويضمر شراً بالفائز.

هذه القواعد العامة التي يفترض ان تحكم قواعد الرياضة، يبدو انها لم تعد كذلك بعد ان اصبحت واحدة من ميادين الاستثمار المالي، اسوة بأية تجارة اخرى. ومن المعروف ان من يسعى للاستثمار في مجال التجارة يتعامل مع السلعة بمبدأ الربح والخسارة، وهدفه دائماً تحقيق الربح وعلى قاعدة الغاية تبرر الوسيلة.

ان الرياضة التي تحولت الى سلعة استثمارية، لم تعد تخضع لقواعدها الاخلاقية بل اصبحت تخضع لمنظومة قواعد تتعلق بالتسويق التجاري والذي تتحكم به القوى الاكثر امتلاكاً لمواقع النفوذ المالي والاعلامي والسياسي، وما دخلت السياسية المنسلخة عن ضوابطها الاخلاقية شيئاً الا افسدته.

وكما المستثمرين في الحقول الاقتصادية وفي كل مجالاتها يسعون الى حماية مصالحهم بشبكة من العلاقات السياسية والمالية مع هم في المواقع المنظورة وغير المنظورة في انظمة الحكم والسلطة، فأن الاستثمار في الرياضة لا يشذ عن هذه القاعدة، حيث المافيات المالية، تسيطر على النوادي الكبرى، كما تسيطر على وسائل الانتاج، وتمارس نفوذها لسن تشريعات تلاءم ما تصبو اليه في الاستثمار بهذا القطاع الحيوي. وأكثر من ذلك فإنها تتحكم بالهياكل الادارية للاتحادات الوطنية والقارية والدولية ولجان التحكيم.

ان تحويل الرياضة الى سلعة استثمارية، ادى حكماً الى تفريعات استثمارية اعلامية واعلانية وتسويقية ومراهنات ضخمة خاصة في الدورات القارية والدولية واهمها كأس العالم لكرة القدم. والذين ادخلوا الرياضة مجال الاستثمار التجاري، لا يستثمرون بالفرق الرياضية بما تجنيه من مردود وحسب، بل يضيفون الى استثمارهم التركيز الاعلامي على بعض اللاعبين لجعلهم نجوماً مميزة، يتم الاستثمار بها في التسويق الاعلاني لسلع استهلاكية وعلامات تجارية ووسيلة لتبييض الاموال. ولهذا فان الرياضة التي تحولت في ظل هيمنة الرأسمال الاستثماري عليها الى سلعة، فقدت براءتها، وهذا يبرز جلياً في الفضائح المالية والتحكمية والتدخل السياسي فيها التي ترافق كل مباريات دولية كبرى واخرها ما ظهر في دروة كأس العالم لعام ٢٠٢٦.

فالرئيس الاميركي يتدخل مباشرة لاسترداد بطاقة حمراء بحق لاعب اميركي، وحكم صومالي يمنع من الدخول الى اميركا وهي الملزمة بتسهيل الدخول الى ارضيها بالنسبة لأعضاء الفرق والاطقم الادارية والطبية والحكام. ورئيس الفيفا، يتربع على رأسه سلطة ادارية بات الفساد ينخرها من اسفلها الى اعلى هرمها. والتحكيم لم يعد تحكيماً نزيهاً وحيادياً، بل بات غب الطلب وفي خدمة مافيات المال المهيمنة على رياضة كرة القدم باعتبارها الاكثر شعبية والاكثر مدراراً للربح والأوسع انتشاراً، ومافيات المراهنات لم تتوان عن استعمال أقذر الوسائل الترهيبية والترغيبية لحماية استثماراتها في هذا المجال. وعندما تستطيع فيتنام ان تكتشف وتفكك شبكتي مراهنات على العالم بقيمة ١٣٣ مليون دولار، فهذا ليس سوى غيض من فيض ينخر جسم المتعاملين مع هذا القطاع الحيوي. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإنه دورة "المونديال " لعام ١٩٩٤ قتلت مافيا المراهنات المدافع الكولومبي "اندرياس اسكوبار "لإنه سجل بالخطأ هدفاً في مرمى فريقه، مما تسبب في اقصاء كولومبيا من دور المجموعات وخسارة عصابات المراهنات مبالغ طائلة.

وكي لا نبعد كثيراً، في ابراز الادلة، يكفي الوقوف على ما يسمى بالأخطاء التحكمية في الدورة الحالية لكأس العالم والتي تسمى تقنياً بهذا الاسم فيما الحقيقة انها تواطؤ مكشوف بين الحكام مع حيتان المال وعصابات المراهنة ان لم نقل شراء ذمم. اذ بعد خروج المانيا والبرازيل وهولندا، وهي من الفرق المرشحة دائماً للفوز بكأس العالم والتي يتم المراهنة عليها، لم تعد عصابات المراهنة تحتمل خروج فريق مرشح وهو فريق الارجنتين وهو فريق مراهن عليه ويضم بين صفوفه لاعباً وان كان يملك مهارات فنية الا انه لم يصبح نجماً ومادة للمراهنة الا بفعل التسويق الاعلامي والاعلاني له ولهذا تستميت المافيات التي تستثمر في نظام المراهنات على أن لا يخرج من الادوار الاقصائية، لذا كان لابد من تأمين عبوره بتوفير انحياز الحكام له. وهذا ما بدا جلياً في مباراة مصر والارجنتين بانحياز طاقم الحكام وخاصة حكم الساحة. ولذلك فإن فوز فريق الارجنتين لم يكن بسبب المهارات والخبرة التي يمتلكها بعض اللاعبين وحسب، بل ايضاً بسبب القرار المسبق المتخذ في كواليس ادارة الفيفا والتي زُوِدَ حكام المباراة بكلمة سرها.

ان مصر خرجت من الدور الاقصائي بقرار من الفيفا وعصابات المراهنة والذي نفذه جهاز التحكيم دون وجل او خجل، وهذا لا نقوله لأسباب عاطفية تشدنا الى فريق عربي، بل لحجة جهابذة كرة القدم في العالم، التي ترتقي شهادتهم بما حصل في ملعب "اتلانتا" حد الادانة للتحكيم الذي ظلم فريقاً مارس اللعب النظيف متكئا على تصميم اللاعبين على الفوز، فيما الفريق الاخر كان يتكئ على دعم الغرف السرية في ادارة الفيفا وعصابات المافيا والمراهنات.

فمتى تعود للرياضة عذريتها؟ الجواب، عندما تعود اليها قواعدها الاخلاقية الناظمة لها، ولا تعود سلعة للاستثمار التجاري وصناعة النجوم وعصابات المراهنة.

الدَور الإيراني في العِراق:
مِن شَريكِ الإحتِلال إلى مأزِقِ التَراجُع الإقلِيمي

حسن خليل غريب

حزب البعث العربي الاشتراكي
مكتب الثقافة والإعلام القومي

مقدمة تاريخية

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ظلّت إيران تراقب المشهد العراقي بحثًا عن منافذ للتأثير، مستخدمة أدوات الطائفية والمعارضة السياسية. ومع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، تحوّل العراق إلى ساحة مواجهة مباشرة لمنع ان يكون بوابة رئيسية لمشروع النفوذ الإيراني في المشرق العربي. لكن الاحتلال الأميركي عام 2003 شكّل نقطة انعطاف حاسمة، إذ انتقلت إيران من دور خارجي داعم لما سمي "معارضة" إلى هيمنة داخلية عبر الميليشيات والمؤسسات الرسمية. ومع سياسات الضغط القصوى التي انتهجها الرئيس دونالد ترامب، واغتيال قاسم سليماني، ثم سقوط نظام الاسد في سوريا عام 2024، دخل الدور الإيراني مرحلة جديدة من التراجع النسبي. وأخيرًا، جاءت مفاوضات العام 2026 بعد اغتيال خامنئي لتفتح الباب أمام إعادة رسم حدود النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، في إطار تفاهمات أميركية - إيرانية مشروطة بالموقف العربي .

منذ العام 2003، تاريخ احتلال العراق، أصبح الدور الإيراني في المنطقة، جزءًا من مشروع وظيفي يخدم الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية لتفتيت الهوية القومية العربية والوجود العربي برمته.

إن دخول إيران إلى العراق لم يكن خروجًا على الاحتلال الأميركي، بل كان تكاملًا معه. فقد وفّر الأميركيون الغطاء، فيما وظّفت إيران الطائفية السياسية لتكريس نفوذها، وتحويل العراق إلى ساحة مفتوحة لميليشياتها لاستهداف كل ماهو وطني. بهذا المعنى، لم يكن الدور الإيراني بديلًا عن الهيمنة الأميركية، بل شريكًا في تكريس الاحتلال وإدارة الانقسام وإضعاف الدولة الوطنية .

لقد اتَّخذت العلاقة بين واشنطن وطهران منذ ذلك التاريخ شكلًا من التحالف الوظيفي: أميركا تستفيد من تفتيت البنية القومية العربية واضعاف العرب، وإيران تستفيد من توسيع مشروعها الإقليمي عبر العراق، ثم عبر لبنان وسورية واليمن. في هذا السياق، يصبح حزب الله في لبنان الأداة الأبرز لهذا المشروع، حيث يتحرك وفق حسابات إيرانية لا لبنانية، ما يجعل القرار الوطني رهينة الخارج .

أولاً: التطور التاريخي للدور الإيراني في العراق

1-إيران والعراق قبل 2003: من المعارضة إلى الحرب:

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ظلّت إيران تراقب المشهد العراقي بحثًا عن منافذ للتأثير. في العهد الملكي والجمهوري المبكر، اقتصر دورها على دعم بعض القوى المعارضة، لكن مع تغيير النظام ومجيء خميني عام 1979، فسارعت الى العدوان فتحوّل العراق إلى ساحة مواجهة مباشرة. وكانت الحرب الإيرانية – العراقية (1980-1988) التعبير الأوضح عن هذا الدور، حيث سعت إيران إلى إضعاف العراق شعبا وموارد ودولة عبر دعم الميليشيات المسلحة التابعة لها، مثل المجلس الأعلى وقوات بدر. وفي التسعينيات، استغلت إيران الحصار المفروض على العراق لتوسيع شبكات نفوذها، ما جعلها لاعبًا حاضرًا في كل نقاش يستهدف التآمر على مستقبل العراق الوطني وخاصة في انكلترا واميركا حتى قبل الاحتلال الأميركي .

2-إيران والعراق بعد 2003: من النفوذ الخارجي إلى الهيمنة الداخلية

مع وقوع بغداد تحت الاحتلال الأميركي، دخلت إيران مرحلة جديدة من نفوذها في العراق. لم تعد مجرد داعم لما يسمى "معارضة"، بل أصبحت شريكًا مباشرًا في صياغة المشهد السياسي والأمني، عبر الميليشيات والأحزاب الطائفية التي تسللت إلى مؤسسات الدولة، فيما لعب الحرس الثوري وفيلق القدس دورًا محوريًا في إدارة

الصراع. وقد اتخذت العلاقة مع واشنطن شكلًا وظيفيًا: أميركا وفّرت الغطاء، وإيران نفّذت مشروع التفتيت عبر الطائفية. بهذا تحوّل العراق إلى ساحة لتوازن النفوذ بين الطرفين، وأصبح القرار الذي يفترض انه وطني رهينة حسابات خارجية .

3-مرحلة داعش وما بعدها: شرعنة النفوذ الإيراني

لم يقف الشعب العراقي موقف المتفرج فثار ثورة سلمية، وبعد وصول ثورة العشائر إلى مراحل متقدمة، ووصلت إلى أبواب بغداد، بدأ هاجس إسقاط العملية السياسية يحفّز أميركا وإيران على مواجهة الثورة بأسلوب آخر، فكان ابتكار (بدعة داعش)، بتخطيط إيراني وتنفيذ مشترك لنظام بشار الأسد ونوري المالكي، لتحويل المعركة بين العراقيين أنفسهم من جهة ولتحطيم معاقل المقاومة العراقية البطلة ضد الاحتلال الامريكي. حينذاك، شكّل ظهور تنظيم داعش غطاءً ذهبياً لإيران لتحقيق تلك الاهداف ولتكريس شرعية ميليشياتها تحت اسم "الحشد الشعبي". وبهذا، قدّمت نفسها كحامية للعملية السياسية التي جاء بها المحتل، لكنها في الواقع رسّخت وجودها العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي، وجعلت من الحشد أداة رسمية للنفوذ الإيراني. هذه المرحلة مثّلت انتقال إيران من نفوذ غير رسمي إلى هيمنة مؤسساتية، حيث باتت قادرة على التأثير المباشر والسافر في القرار السياسي والاقتصادي، فضلًا عن التحكم في مسار الأمن الوطني، والهيمنة على موارد العراق والعراقيين بشتى الوسائل.

4- من العراق إلى الإقليم: تراجع وتحوّل بعد 2017

بعد عام 2017، ومع إغلاق البوابة السورية تدريجيًا وسخونة الساحة العراقية بالاحتجاجات الشعبية، التي قادتها انتفاضة 2019 الشبابية، بدأ النفوذ الإيراني يواجه تحديات جدية . وبتزايد الرفض الشعبي للطائفية، فإن مشروعها في العراق قد أصبح أقل استقرارًا. ومع سقوط نظام الاسد في سوريا في كانون الأول/ديسمبر 2024، فقدت إيران إحدى ركائز تمددها، مما هدد حضورها في العراق. ومع ذلك، بقيت متمكنة من السيطرة والتأثير عبر الأمن، والميليشيات، والاقتصاد، والسياسة.

ثانياً: المتغيرات في الدور الإيراني بعد ولاية ترامب الأولى

منذ ولاية الرئيس دونالد ترامب الأولى، دخل الدور الإيراني في المنطقة مرحلة جديدة من التحديات والتحولات، باعتبارها انتقالاً من مشروع توسعي واثق إلى مشروع مضغوط بالضغوط الأميركية والدولية . وخاصة في المجالات التالية:

1-الانسحاب من الاتفاق النووي (2018)

اعاد انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي، واشنطن إلى ما سمي بسياسة "الضغط الأقصى"، مما دفع إيران إلى تكثيف حضورها في العراق ولبنان لتعويض اية خسائر داخلية .

2-العقوبات الاقتصادية والضغط المالي

ان "العقوبات" المزعومة التي فرضها الرئيس ترامب لم تُنهِ النظام الإيراني، لكنها دفعته إلى تعزيز أدواته العسكرية والسياسية في العراق ولبنان للالتفاف عليها خاصة في ظل التهريب لموارد العراق الهائلة الى إيران لدعم اقتصادها وأذرعها. وبقيت الطائفية الأداة المركزية التي تستخدمها إيران لتثبيت نفوذها وسط انهيار اقتصادي داخلي .

3-اغتيال قاسم سليماني (2020)

على الرغم من بعض الخطوات مثل اغتيال سليماني الذي اعتبره البعض ضربة استراتيجية، لكنه لم يُنهِ المشروع الإيراني. وإن إيران أعادت هيكلة أدواتها عبر الحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان، مع اعتماد أكبر على القيادة المركزية في طهران .

4-مرحلة ما بعد 2024

مع سقوط نظام الاسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، فقدت إيران إحدى ركائز تمددها الإقليمي. هذا الحدث هدد نفوذها في العراق ولبنان، لكنه لم يُلغِ حضورها، إذ بقيت قادرة على السيطرة والتأثير عبر الادوات المشار اليها اعلاه . وأصبح هذا التدخل سافرا متجاوزاً ابسط معايير الاستقلال والسيادة.

ثالثاً: ترامب في ولايته الثانية، ومحاولات "تقليص" التأثير الإيراني في العراق

منذ عودته إلى البيت الأبيض، أعاد الرئيس دونالد ترامب فتح ملف النفوذ الإيراني في العراق باعتباره أحد أبرز ملفات الأمن القومي الأميركي. وباعتباره محاولة لإعادة رسم التوازن داخل العراق عبر أدوات سياسية واقتصادية وأمنية، مع التركيز على حكومة جديدة في المنطقة الخضراء كواجهة مزعومة لتقليص النفوذ الإيراني

وتُقدَّم كواجهة عراقية رسمية لتنفيذ هذه الشروط، مما يجعلها ولو شكلياً جزءًا من استراتيجية أميركية لإعادة القرار الحكومي إلى بغداد . ومن الادوات "المعلنة" لتحقيق ذلك هي:

1-الضغط الدولي والعقوبات:

إعادة تفعيل سياسة ما عرف ب "الضغط الأقصى" على إيران، ليس فقط عبر العقوبات الاقتصادية المباشرة، بل أيضًا عبر الضغط على السلطة العراقية لتقليص التعامل مع الميليشيات المرتبطة بطهران.

2-إعادة بناء الدولة العراقية كساحة لتعزيز المصالح الأميركية:

من خلال دعم السلطة الجديدة في المنطقة الخضراء، فان الموقف المعلن للرئيس ترامب هو انه يسعى إلى تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية، وخاصة الجيش والأجهزة الأمنية، لتكون بديلًا عن الميليشيات. إن هذه الخطوة تمثل محاولة لإعادة القرار العسكري إلى الدولة، وإلغاء دور الميليشيات كأداة رئيسية للنفوذ الإيراني . ولكن على ارض الواقع تبقى كل هذه المحاولات شكلية ومحدودة في ظل استمرار العملية السياسية الراهنة ونظام المحاصصة فيها والتي تفضي الى استمرار تحكم النفوذ الايراني في كافة قيادات ومفاصل الدولة الرسمية العسكرية والمدنية منها.

3-ربط العراق بالموقف العربي:

إن أية محاولة لإلغاء النفوذ الإيراني او تقليصه لا يمكن أن تنجح دون ربط العراق بالموقف العربي العام. الرئيس ترامب، وفق هذه القراءة، يحاول الدفع باتجاه إدماج العراق في منظومة عربية - دولية، بحيث يصبح جزءًا من مشروع إقليمي على امل تعزيز سيادة العراق والحد من قدرة إيران وسعيها المحموم لاستخدام الطائفية كأداة للتقسيم والتفتيت والهيمنة .

4-التفاوض الأميركي – الإيراني الجاري 2026:

بعد اغتيال علي خامنئي في مطلع 2026 بدأت مرحلة تفاوض جديدة بين واشنطن وطهران. لم تكن تلك المفاوضات مجرد تسوية ثنائية، بل محاولة لإعادة رسم حدود النفوذ في المنطقة. فإيران تبحث عن ضمانات دولية وعربية لتثبيت حضورها ومصالحها. أما واشنطن، فتسعى في العلن لفرض شروطها، بما يربط أي تفاهم بمطلب عربي رسمي يحدّ من دعم إيران لأذرعها في العراق ولبنان .

خاتمة

إن قراءة تطور الدور الإيراني في العراق تكشف مساراً متدرجاً من النفوذ الخارجي إلى الهيمنة الداخلية، ثم إلى تعزيز و"شرعنة" الحضور عبر مؤسسات الدولة.

ان هذا الدور لم يكن يوماً بديلاً عن الهيمنة الأميركية، بل شريكاً وظيفياً في إدارة الانقسام وإضعاف الهوية القومية العربية وتهديد الوجود العربي والامن القومي له. ومع التحولات الأخيرة، يبقى مستقبل العراق مرهوناً بقدرة ابنائه وقواه الوطنية الحرة على استعادة قراره الوطني، وبمدى نجاح النظام العربي الرسمي في صياغة موقف موحّد يضع حدّاً للوصاية الخارجية ويعيد التوازن إلى المنطقة، وبلورة مشروع عروبي نهضوي يضمن المقومات الاساسية للأمن القومي العربي.

إيران خسرت كل الأوراق
كيف فقدت إيران أوراق ضغطها في المعادلة الإقليمية

الفريق الاول الركن ابو احمد

مقدمة:

يعتمد مفهوم الردع في العلوم العسكرية والسياسية الإستراتيجية على معادلة واضحة ملخصها: قيام قوة الطرف (أ) بمنع قوة الطرف (ب) من تنفيذ اي فعل لا يرتضيه الطرف الاول ولا ينسجم وطموحه المرسوم، وذلك من خلال فرضية أن الضرر الذي سيلحقه بقوة الطرف (ب) في حالة قيامه بفعل لا يرتضيه الطرف (أ) سيكون مكلفاً ومدمراً للأخير ولسنوات طويلة.

لقد بنت إيران استراتيجيتها الإقليمية على هذه المعادلة، متوهمةً قدرتها على فرض الردع خارج حدودها الاقليمية لحماية جبهتها الداخلية، ضد القوى العظمى وبالذات امريكيا والخصوم الإقليميين في الوطن العربي والمنطقة.

ومع ذلك تشير التطورات الراهنة إلى أن طهران قد استنزفت إمكانياتها وقدراتها العسكرية وخياراتها التي كانت تراهن عليها في الحرب، وفقدت أوراق ضغطها الإستراتيجية كمضيق هرمز وأذرعها في شرق الوطن العربي واحدة تلو الأخرى، لتجد نفسها في مأزق وجودي أمام تحولات ميدانية لا تخدم طموحاتها.

اولاً: ورقة غلق مضيق هرمز

كان من أبرز سياسة الردع التي تصورها نظام الولي الفقيه في إيران هي غلق مضيق هرمز، والضغط على اقتصاد الخليج العربي بالحد من

تصدير النفط والغاز وكذلك التأثير على سوق النفط العالمي والضغط على الاقتصاد العالمي لابتزاز واشنطن. وهذا يشكل ضغط على الرئيس الامريكي ترامب.

ولكن ما جرى ميدانياً هو قيام الجيش الامريكي بإيجاد وتأمين ممر بديل امن للسفن قريب من ساحل عمان يجتاز مضيق هرمز، وخارج سيطرة إيران.

وعندما حاولت إيران ضرب السفن، اتى رد الطيران الحربي الامريكي ساحقاً ورادعاً جدا، إذ جعل الجانب الإيراني يعيد حساباته ألف مرة قبل التفكير في مجرد فتح النار واستهداف أو تهديد أي زورق وليس ناقلة نفط عائديتها لأي شركة أو دولة استخدمت هذا الممر، ناهيك عن تعطيل الملاحة وسير السفن التجارية فيه.

وهنا يكون الواقع الميداني قد أفرغ هذه الورقة الخاسرة من محتواها ولم يعد لتهديها بمضيق هرمز اي قيمة كرادع ايراني على الاطلاق

ثانياً: الورقة الثانية التي تلعبها إيران هي ضرب "اسرائيل" إذا ضربت حزب الله وكيل ايران في لبنان كأداة للردع.

وعلى هذه الجبهة، سقط رهان إيران أيضاً على استخدام هذا الحزب كأداة للردع ، وإصدار حكومة لبنان موقف رسمي بحضر اي نشاط عسكري وامني له ورفضها أي أعمال عسكرية له تنطلق من ارضها مع حصر السلاح بيد الدولة مما ادى الى فشل هذه "اللعبة"؛ لعبة تحريك الوكيل الايراني في لبنان، حيث تواصل إسرائيل قصف مواقع الحزب بشكل يومي ، وسط غياب اي فعل ايراني للحماية لإدراكها بأن أي محاولة للرد المباشر على اسرائيل ستكون هناك ضربة عسكرية للبنية التحتية الإيرانية وستكون تكلفتها باهظة للغاية تشكل كوارث مدمرة وكبيرة في منشآتها العسكرية والمدنية المهمة.

هذا العجز الإيراني عن الرد وعن قدرتها المزعومة على حماية وكلائها واذرعها انعكس سلباً على هؤلاء الوكلاء في المنطقة، الذين باتوا يعيشون حالة من الضعف والهزيمة في مواقع متعددة جعلها في مأزق إستراتيجي، إذ أصبحت "معادلة الرد" العسكري للأذرع الإيرانية غير مجدية ولا تقدم لهم اية حماية فعلية اطلاقا.

ثالثاً: ورقة استهداف الدول العربية

اتجهت إيران نحو ضرب أهداف في دول الخليج العربي، مثل الكويت والبحرين وكذلك الاردن. غير أن هذا التصعيد العسكري الذي نفذته ايران اتضح انه غير مجدي ولا قيمة له، وذلك لفاعلية دفاعات الصد في الكويت والبحرين ضد استهداف مناطق لا تتواجد فيها قواعد أمريكية، وأثبت التصعيد الايراني ايضاً عدم فاعليته فهو لا يمتلك أي قيمة استراتيجية عسكرية حقيقية ذات فائدة.

أما بالنسبة للتهديد تجاه السعودية والإمارات، فيبدو أن إيران تراجعت عن استهدافهما، ربما نتيجة تحذيرات بامتلاكهما قدرات من شأنها ان تحدث رد عسكري جدي ومؤثر، أو بفعل تدخلات دبلوماسية، مثل الدور الباكستاني الذي عقد معاهدة دفاع مشترك مع السعودية، او سعي باكستان لإقناع طهران بالكف عن التصعيد العسكري او الاعلامي ضدها.

الدور الباكستاني واجتماع حلف الناتو:

لعبت باكستان دوراً براغماتياً، حيث ينصب اهتمامها الأساسي على استمرار تدفق وتهريب النفط اليها، مع التركيز على وقف إطلاق النار أكثر من اهتمامها بإنهاء الحصار أو التهديدات الاستراتيجية.

كما أن حضور الرئيس (ترامب) الى اجتماع حلف الناتو في تركيا قد يولد شعور لدى القادة في إيران بأن هناك حالة تغيير في السياسة الدولية في المنطقة ليست في صالحها، خاصة في ظل المعارضة الدولية لغلقها مضيق هرمز والتجاوز على المياه الدولية، اضافة الى طلب تركيا شراء طائرات f35 الحربية، وتاييد حلف الناتو للإجراءات العسكرية الامريكية ضد إيران لوضع حد لابتزازها للاقتصاد العالمي، مما افقد ايران اي افاق في الحصول على تعاطف او دعم دولي.

سمات الردود الايرانية: الارتباك في محاولة لإستعادة مسرح زمام المبادرة، والمبادأة

إن طبيعة الرد العسكري الأمريكي لا يتخذ شكل الحرب الشاملة المباشرة، بل يعتمد على ضربات انتقائية قوية متقطعة لمواقع مهمة وحساسة، تتراكم آثارها التدميرية لتؤدي في نهاية المطاف إلى شل وضعف إمكانيات نظام الملالي في إيران، وكأنها قصف تمهيدي لعمليات كبرى.

واللافت للانتباه هو غياب أي رد فعل إيراني عسكري حقيقي ومؤثر تجاه الأهداف العسكرية الأمريكية يكون ذو قيمة، كاستهداف السفن والبوارج وحاملات الطائرات؛ إذ تكتفي طهران بـ "ردود صفرية" لا تسمن ولا تغني من جوع، مما يمنح واشنطن حرية الحركة لقواتها العسكرية متعددة القوى والصنوف في قصف ما تشاء ومتى تشاء للأهداف داخل العمق الايراني.

الخاتمة:

خلاصة القول، إن "أوراق الضغط" التي طالما اعلنت وهددت بها طهران قد تلاشت وضعفت الى حدٍ كبير فأصبحت غير مؤثرة تحت وطأة الضغوط الدولية وتغير موازين القوى.

إن هذا الواقع لا يشير فقط إلى تراجع النفوذ الإيراني، بل يضع النظام أمام تحدٍ وجودي، حيث تحولت استراتيجية الردع خارج حدوده الجغرافية إلى عبء، وأصبحت أداوته التقليدية لديه ضعيفة وبلا قيمة أحيانا. لذلك نحن أمام مشهد إقليمي يعاد تشكيله، حيث لا مكان فيه للاستراتيجيات القائمة على التهديد العسكري الأجوف، مما يفتح الباب لتساؤلات عميقة حول مستقبل النظام الايراني في ظل هذا الاستنزاف الكبير المستمر.

الوطن العربي بعيون أميركية - صهيونية - إيرانية
مقاربة من منظور الجيوبوليتيك والجيو - أيديولوجي

طارق احمد - لبنان
باحث في الجيوبوليتيك والسياسة الدولية

الحلقة الأولى

من اجل بلورة مشروع قومي عربي يشكّل قاعدة لنهضة عربية شاملة لمواجهة التحدّيات والمخاطر التي تتعرض لها الامة العربية من جراء التفاعل القوي بين المشاريع المعادية لها، لابد من دراسة معمقة وتحديد دقيق لتلك المشاريع. ومن ذلك طرح إشكالية جديدة تتناول تظهير الخلفيات الأيديولوجية الحاكمة لثلاثة مشاريع متكاملة مع بعضها البعض للسيطرة والنفوذ والتوظيف الاستراتيجي في المجال الجغرافي العربي، الذي يتميز بخصوصيات جيوسياسية، وموقعية (قلب العالم)، وثرواتية (موارد معدنية ومائية وطاقة نفطية وغازية).

الاول، المشروع الأميركي المدفوع بأيديولوجيا رأسمالية القمّة (رأسمالية الشركات العملاقة المعولمة) في عالم القرن الحادي والعشرين الحالي.

الثاني، مشروع صهيوني استيطاني إحلالي يقوم على إحلال " شعب من غير ارض محل شعب على أرض تاريخية "، أي تجميع عناصر دخيلة وافدة من بيئات اجتماعية وثقافية وهويّاتية عالمية مختلفة، وإحلالها على أرض فلسطينية- عربية بعد تفريغها من شعبها واهلها الأصليين، واقتلاعهم من جذورهم التاريخية، ومن هويّتهم العربية. هو المشروع الصهيوني المدفوع بأيديولوجيا دينية يختلق ويصنّع من النصوص التوراتية المزيّفة والمختلقة عصبية وهمية دينية وثقافية وسياسية.

الثالث، المشروع الإيراني، وهو مشروع ظهر بقوّة مع ولاية الفقيه، التي اخترعتها الخمينية الدينية، واستحضرتها مستغلة وموظّفة بعض تباينات التيارات

الإسلامية حول القضايا الفقهية والشرعية بهدف تفتيت الامة وتقسيمها. رغم ان مثل هذه التباينات موجودة وطبيعية في كل المعتقدات والاديان الاخرى يهدف هذا المشروع إلى توظيف بعض البيئات العربية في توليد هويّة دينية - مذهبية تقوم على الثأرية من نظم الحكم السياسي العربية بوصفها هيئات وسلطات حاكمة تستمّد شرعيتها من الإسلام المختلف مع ولاية الفقيه الإيراني .

هذه المشاريع الثلاثة المغلّفة بأيديولوجياتها الرأسمالية اميركيا، والتوراتية صهيونيا، والمذهبية الفارسية إيرانيا، هي مشاريع متنافسة ظاهرياً ومتكاملة جوهرياً تستند على الكسب والتمدّد والسيطرة بالنفوذ في المجال العربي، وتلتقي على هدف مشترك هو تفكيك هذا المجال وتشظيه على مستوى مجتمعاته ودوله وهويّته ومستقبله كأمة عربية لها خصوصيتها في تشكّلها التاريخي والثقافي والاجتماعي.

يطرح البحث إشكالية مركزية تجمع بين خصوصية الجغرافية السياسية العربية (الأرض) من جهة، والمشروع السياسي أو جملة المشاريع السياسية التي تحاكي وتتفاعل مع هذه الجغرافية من جهة ثانية، والحالة المتولّدة اي القوّة الناجمة عن التفاعل بين الأرض والسياسة من جهة ثالثة. وهذا ما يطلق عليه في علم السياسة " الجيوبوليتيك" الذي يجمع بين الأرض والسياسة والقوّة.

يبقى الجيوبوليتيك الأميركي والصهيوني والفارسي هو بمثابة القانون الحاكم للمشاريع الثلاثة المذكورة في البحث، قانون يتركّب من ثلاثة مكوّنات متفاعلة هي الايديولوجيا، المصالح، الاستراتيجيا.

إنّ المقولات الغنية والكثيرة التي يتضمّنها البحث تصلح لتكون عاملاً أساسياً مساعدا على وضع تصوّرات لبرنامج أو لاستراتيجية عربية تأخذ بالتحضير لتوليد استجابة عربية قومية شاملة لمواجهة التحدّيات والمخاطر التي تركتها وستتركها المشاريع الثلاثة الواردة في هذه المقاربة العلمية المشار إليها.

الحلقة الثانية

تقديم البحث

يحاول هذا البحث الوقوف على العوامل الحاملة التي حكمت المسار السياسي الأمريكي تجاه الوطن العربي منذ مطالع الأربعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) وحتى نهاية العام الأول من الولاية الثانية للرئيس الحالي "دونالد ترامب" الرقم 47 في المسلسل التتابعي للرؤساء الأمريكيين .

إنَّ استقراءً علمياً للسلوك السياسي الأمريكي من شأنه الخروج بقانون تاريخي يحكم على ثوابت السياسة الأمريكية من منظور المصالح الاستراتيجية وهي مصالح ثابتة في الماضي والحاضر وستبقى ثابتة أيضاً في المستقبل.

لقد عرف المسار السياسي الأمريكي تجاه الوطن العربي منذ تبلور المكوّنات الحديثة للنظام الإقليمي العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، المراحلية المتدرِّجة عبر ثلاث مراحل مختلفة من حيث التكتيك إلا أنها منسجمة ومتكاملة من حيث التوظيفات الإستراتيجية:

الأولى: مرحلة الاحتواء

الثانية: مرحلة التحييد والإخراج

الثالثة: مرحلة الاحتلال العسكري المباشر

لم يسبق للسياسة الأمريكية أن استجابت إيجاباً لمصلحة وطنية أو قومية عربية، لا بل إنّ جُملةَ المتغيرات التي كانت تطفو أحياناً على سطح العلاقات الأمريكية -العربية، لم تخرج عن كونها متغيرات ظاهرية أقرب إلى التكتيكات الظرفية على قاعدة ثابت استراتيجي يتمحور حول هدف مركزي يقوم على تطويع النظام العربي في الاتجاه الذي يستجيب لحاجة أمريكية - صهيونية مزدوجة على مستويين اثنين :

1-المساهمة في إعادة إنتاج الحراك التراكمي لرأسمالية المركز أو رأسمالية الذروة الأمريكية.

2-توفير المناخات الملائمة الكفيلة بإنجاز مشروع الصهيونية التوراتي في إقامة " الدولة اليهودية الكبرى" في قلب المجال الجيوسياسي الحيوي للوطن العربي الذي يجمع بين مرتكزات مربّع القوّة الجيوسياسي: مكة – القاهرة – دمشق – بغداد.

ثمة ثابت مركزي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي والعالم هو الثابت الأيديولوجي أو (أيديولوجيا التفوق). فقد شاعت مقولات عديدة ربطت بين السيكولوجيا والاقتصاد الرأسمالي، منها، على سبيل المثال لا الحصر:

العملاق الأمريكي!، أمريكا المارد العالمي!، القرن الحادي والعشرون هو قرن أمريكي بامتياز!، أمريكا مدينة على التل أي فوق العالم!، اللّه هو الذي خصّها لقيادة العالم!، وغير ذلك .

وهنا ثمة مقاربة مع روما-مدينة الاله جوبيتر-إله السماء ورمز العظمة، فهو الذي منح روما أن تكون عاصمة لإمبراطورية عالمية هي الإمبراطورية الرومانية التي حكمت العالم لقرون عديدة .

في كتابه "نهاية التاريخ" ربط " فوكوياما " بين التيموسية الأفلاطونية (العنصر المتفوق في النفس الإنسانية) ومبدأ النيتشوية (نسبة الى نيتشه)، التي تمجد القوة لإثبات الذات. وكذلك فعل "هنتنغتون " الذي راح يُعظّم "حضارة القمة" الأمريكية في كتاب "صدام الحضارات". هذه المقولات كانت نتاجاً ثقافياً طبيعياً لقفزات الصعود الخطي الذي عرفته الرأسمالية الأمريكية في تحولها من إمبريالية الدولة في منتصف القرن العشرين إلى إمبريالية ذات فضاء إمبراطوري في نهايته.

أما الدلالات التي تعكسها هذه المقولات فأبرزها إثنتان:

الأولى: ثمة تلازم بين عظمة التفوق الأمريكي ومقولة "اليهود شعب اللّه المختار"، وأن البشرية تُسلّم بقيادة اليهود نحو الفضيلة!

الثانية: أن المقولات المشار إليها ليست سوى إسقاطات أيديولوجية تُقدم المبرر الإلهي-الديني لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واستعمارية على حساب قهر الشعوب ونهب ثرواتها واستلاب حريتها.

مركزية الوطن العربي في الاستراتيجية الأمريكية:

يتميز المجال الجيوسياسي للوطن العربي بأربع خصوصيات على درجة عالية من الأهمية:

الأولى: الموقع الجيو-استراتيجي (قلب العالم)

الثانية: المخزون النفطي (أكثر من ثلثي المخزون العالمي)

الثالثة: الجيو إسلامية للجغرافية العربية لسببين:

1-أنَّ هذه الجغرافية هي قلب الموجة بالنسبة للإسلام

2-أن الكتلة العربية - الإسلامية هي كتلة وازنة عالمياً (حوالي 400 مليون نسمة).

الرابعة: وهي أن المجال الحيوي العربي بنقاط ارتكازه الأربع، شبه الجزيرة، مصر، بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، هو مجال الفرصة لتحقيق مشروع صهيوني مدفوع بنزوع أيديولوجي

ديني تبريري يتخذ من مقولتي "شعب الله المختار" و "أرض الميعاد" تبريراً لإقامة الوطن القومي اليهودي في قلب المجال الحيوي العربي (من الفرات إلى النيل).

على قاعدة هذه الخصوصيات المشار إليها، وعلى قاعدة المصلحة الأمريكية-الصهيونية كانت الثوابت الاستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي.

أبرز هذه الثوابت كانت التالية:

الثابت الأول: التجزئة

من سايكس - بيكو إلى احتلال العراق، كانت التجزئة ثابتاً استعمارياً غربياً بريطانياً - فرنسياً حتى الحرب العالمية الثانية، وأمريكياً بعد ذلك. فالتجزئة، في المنظور الأمريكي تستجيب لثلاثة أهداف كبرى :

الأول: الحؤول دون قيام قطبية عربية قادرة بموقعها الجيو-استراتيجي وثرواتها الاقتصادية والبشرية، على منافسة القطبية الأمريكية الساعية إلى تكريس أحاديتها في عصر العولمة.

الثاني: الحؤول دون قيام كتلة عربية - إسلامية قادرة على أن تُقدم للعالم نموذجها الإنساني في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والعلاقات الدولية (الإسلام البديل للرأسمالية)

الثالث: التجزئة المساعد الأكبر على استكمال حلقات المشروع الصهيوني في إقامة "الدولة اليهودية الكبرى". وهنا يكمن التلازم العضوي بين رأسمالية الذروة الأمريكية والصهيونية كضرورة لهذه الرأسمالية.

الثابت الثاني: تصفية مواقع القوة في المشروع النهضوي العربي

وذلك من خلال:

1-سياسة الاحتواء السياسي والاقتصادي والثقافي للنظام الإقليمي العربي عبر جامعة الدول العربية

2-سياسة التحييد للقوى الوازنة عربيا مثال:

أ-إسقاط عبد الناصر بالواسطة الإسرائيلية إثر هزيمة 1967.

ب-إسقاط مصر في كامب ديفيد وانسحابها من القضايا القومية العربية وفي مقدمتها قضيتا الوحدة وفلسطين.

ج-تفريغ الوحدة العربية من قاعدتها المادية المتمثّلة بالثروة النفطية؛ لا سيّما في بلدان الخليج العربي، وذلك عبر احتواء النظم السياسية لهذه الدول، والتشجيع على إقامة الدولة النفطية الريعية المعوّقة للوحدة ولمشروعات التكامل العربي.

3-الاحتلال العسكري المباشر للعراق وإسقاط نظامه السياسي ودولته المركزية بهدف إجهاض تجربته الوطنية وتصفية مشروعه الوحدوي النهضوي الذي يدعو إلى قيام الدولة - الأمة في الوطن العربي على قاعدة التلازم النضالي بين التوحّد القومي والتحرر السياسي والاجتماعي.

الثابت الثالث: التزام أمريكي دائم بضمان التفوق الإستراتيجي لإسرائيل

إسرائيل هي وليدة المشروع الرأسمالي الغربي في نزعته الكولونيالية. وإذا كانت الإمبريالية القديمة الأنكلو - فرنسية قد وفّرت المستلزمات الأساسية لقيام

"الكيان-الدولة" لإسرائيل عام 1948، فإن الإمبريالية الأمريكية، التي تبوأت سدة الهرم الرأسمالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التزمت تنفيذ الحلقات المتبقية من المشروع الصهيوني في إقامة "الدولة اليهودية الكبرى" من الفرات إلى النيل أي في قلب المجال الحيوي للوطن العربي.

وهنا يبرز سؤال على درجة من الأهمية: لماذا استمرت "إسرائيل" التزاماً أمريكياً ثابتاً في دعمها وضمان تفوقها في المنطقة العربية؟ يعود ذلك للأسباب التالية:

1-لأنها تمثل إنتاجاً دائماً للتجزئة، فهي نقيض أساسي للوحدة العربية، ولكل محاولة للتوحد العربي أو لمشروع نهضوي عربي.

2-الحضور الصهيوني الفاعل في الإدارة والاقتصاد والسياسة في الولايات المتحدة. وهذا ما يدلّ عليه وجود مجموعات ضغط مؤثرة ومنها:

أ-منظمة AIPAC (اللجنة الإسرائيلية للشؤون العامة الأمريكية)، وهي تضمّ جماعات من أصحاب الشركات العملاقة المعولمة في المال والاعلام والنفط والتصنيع العسكري .

ب-اللوبي الأمريكي المؤيد "لإسرائيل"، وقد تمثّل بجماعة " المحافظين الجدد"، وهم عناصر اعتقادية انجيلية متطرفة تأخذ بأفكار الفيلسوف الألماني "ليو شتراوس" في ممارسة البطش والعنف بالقوى المناهضة للسياسة الأمريكية، وقد تمكّن هؤلاء من الإمساك بمفاصل السلطة والقرار الأميركي في عهد الرئيس " جورج بوش الثاني (2001 – 2009)، وهم الذين دفعوا هذه الإدارة وبقوة إلى الحرب على العراق واحتلاله عام 2003.

دلالة أخرى تؤكد مدى التزام أمريكا بتفوق "إسرائيل" الاستراتيجي، تتمثل بوقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل لجهة احتفاظ هذه الأخيرة بقوة ردع نووية ضاربة. بالمقابل توفير أميركا الدعم الكامل لها لضرب مفاعل تموز العراقي عام 1980 في بداية الحرب الإيرانية – العراقية آنذاك .

الثابت الرابع: الإبقاء على دور النفط العربي في إعادة إنتاج نظام الذروة الرأسمالي الأمريكي

ثمة ترابط وثيق بين تنامي الرأسمالية الأمريكية وسياسات الاختراق المكثف لمنطقة الخليج العربي بدءاً من مطالع الثمانينيات من القرن العشرين، وإدخالها

في دوامة الأزمات والحروب تبريراً لحضور أمريكي سياسي وأمني وصولاً إلى احتلال ثلاثي الأوجه:

-الأول: احتلال عسكري مباشر للعراق (نيسان 2003)

-الثاني: انتشار وتموضع عسكري وازن في غير دولة خليجية. وهذا ما تدل عليه بوضوح المعاهدات الدفاعية المبرمة مع دول المجلس لا سيما بعد أزمة الكويت -العراق (آب 1990)

-الثالث: احتلال مقنع للنفط من خلال تحول الشركات البترولية الأمريكية وغير البترولية إلى شريك نفطي في الخليج من جهة، ومن خلال امتصاص رأسمالي أمريكي حاد وعنيف للعائدات النفطية عبر أساليب ووسائل عديدة ومتنوعة من جهة

الثابت الخامس: إلغاء مكوّنات الأمة العربية وتغييب خصوصيتها القومية

وذلك من خلال الترويج الإعلامي المكثّف لرابطة شرق أوسطية تتسع لهويات ثقافية متعددة ومختلفة؛ الأمر الذي يتيح للكيان الصهيوني تسويقاً لثقافته الإلغائية لكل ما هو تراثي عربي أو إسلامي من خلال:

-النظام الشرق أوسطي هو بديل للنظام الإقليمي العربي

-الشرق أوسطية ليست سوى إنتاج تجزئة جديدة وفقاً لمعايير إثنية وطائفية وثقافية؛ بحيث تلغى معها دولة سايكس - بيكو التي أنشأتها الإمبريالية القديمة الأنجلو - فرنسية، لتظهر هذه المرة دويلات الإثنيات والمذاهب المخططة في مشروع صهيو - أمريكي كي يتحول معها الشرق الأوسط إلى مسرح لحروب مفتوحة بين الأعراق والطوائف المتعددة، وتكون هذه الحروب بمثابة صراع بديل للصراع العربي-الصهيوني.

الثابت السادس :إسقاط الأنظمة المناهضة للمشروع الأمريكي-الصهيوني

من هنا، كان الاحتلال العسكري الأمريكي المباشر للعراق؛ ذلك أنَّ مثل هذا الاحتلال يحقق لأمريكا والكيان الصهيوني جملة من الأهداف، هذه أبرزها:

-كسر الحاجز الذي يحول دون تمدد حلف شمال الأطلسي إلى الخليج العربي تمهيداً للتمدد إلى كل العمق العربي.

-كسر الحلقة العراقية بوصفها العمق الاستراتيجي لأمن سوريا، مقابل توفير شروط الفعالية لحلف إسرائيلي-اقليمي بهدف تمكينه من إسقاط المنطقة العربية أمنياً واقتصادياً وسياسياً وصولاً إلى إسقاطها قومياً بالترويج لرابطة شرق أوسطية بديلة.

-الإمساك بالموقع الجيو-استراتيجي للعراق بوصفه المفتاح الشرقي للوطن العربي.

-من أجل إعادة الاعتبار التاريخي لخط الحرير السابق الذي كان يربط الصين والشرق الأقصى وآسيا الوسطى بمدينة البصرة العراقية، وذلك عبر تحويله هذه المرة إلى طريق لنقل نفطي بحر قزوين (بعد احتلال أميركا لأفغانستان) إلى موانئ العراق الجنوبية في البصرة وميناء البكر والفاو وسواها.

-التحكم بالمخزون النفطي العراقي، وهو مخزون قدَّرته الإحصاءات بحوالي 400 مليار برميل أي ما يمثل حوالي 35٪ من الاحتياطي العالمي، وبعُمر نفط يصل إلى حوالي 526 سنة هو الأطول في العالم.

-إسقاط التجربة الوطنية - القومية للعراق (1968-2003) وهي التجربة التي:

أ-حرَّرت الثروة النفطية وحوَّلتها إلى ثروة وطنية وقومية بفعل قرارات التأميم (حزيران 1972).

ب-وظَّفت العائدات النفطية في خلق قاعدة تصنيعية متميزة تفوقت على العديد من دول العالم الثالث.

ج-أخذت بمبدأ الكنزية الاقتصادية من خلال تدخل الدولة في إحداث توازنات السوق وخاصة بين القطاعين العام والخاص.

د-شجعت على التطوير التقني من خلال إعداد العلماء وفتح العديد من مراكز للبحوث العلمية بهدف توطين التكنولوجيا بخصوصية عراقية دونما حاجة لنماذج الغرب والاستسلام لها.

هـ- أظهرت التزاماً صارماً بكل القضايا القومية وفي طليعتها القضية الفلسطينية بحيث أكدت دائماً على المعادلة التالية: فلسطين طريق الوحدة العربية والوحدة العربية الطريق إلى فلسطين.

خاتمة: شروط المواجهة للمشروع المزدوج الأمريكي - الصهيوني

-أولاً: التأكيد على الضرورة التاريخية لقيام مرجعية قومية قادرة على إنجاز المشروع النهضوي العربي.

-ثانياً: توصيف الانكشاف الاستراتيجي لعوامل الضعف والتخلف في الأمة العربية وتعيين المخاطر المحدقة بها بهدف تسهيل عملية معالجتها.

-ثالثاً: التخطيط لمشروع نهضوي قومي يأخذ بمبدأ المراكمة أي أن تستمر عملية النهوض بالتواصل دونما انقطاع أو فراغ بين المراحل المتعاقبة.

-رابعاً: توسيع دائرة الوعي المعرفي العربي الذي يبقى الشرط الأساس في بناء النماذج بخصوصيات عربية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والتكنولوجيا وسواها.

-خامساً: صياغة مضمون وحدوي في الخطاب القومي العربي المعاصر، خطاب يطرح الوحدة كخيار استراتيجي للنهضة العربية، ويتمتع بالقدرة على مواجهة التحديات باستجابات نوعية حاملة للمستقبل.

-سادساً: اعتماد خيار المقاومة الشعبية على قاعدة قومية المعركة في العراق وفلسطين وسائر الأقطار العربية الأخرى. فالمقاومة هي الردّ الإستراتيجي على استراتيجية الاحتلال الأمريكي-الصهيوني، والقادرة على إفشاله وإخراجه من المنطقة.

إن المشروع الأمريكي - الصهيوني اليوم يلقى رفضا قاطعا من الشعب في العراق، وهو منكسر في لبنان ومستحيل في فلسطين.

إنّ السياسة الأمريكية الساعية إلى أمركة وصهينة المنطقة العربية لن تنتج سوى الخيبة والإخفاق والهزيمة بوعي ابناء الامة واستمرار دفاعهم عن وجودوها وهويتها وحقها في الحياة والنهضة .

الحلقة الثالثة

الوطن العربي بعيون صهيونية: نحو الدولة اليهودية الكبرى

عمل الصهاينة، منذ بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على الترويج لاختلاق مشروع الدولة اليهودية في قلب المجال الحيوي للوطن العربي بالتلازم مع بدعة القومية اليهودية بوصفها خصوصية دينية توراتية وتاريخية. فقد جهدوا على الربط بين النصّ التوراتي الغيبي و" المقدّس" كفاعل جيوبوليتيكي تاريخي من جهة، وكجغرافيا سياسية، أي الأرض، والمقصود بها " أرض الميعاد" أي فلسطين من جهة أخرى.

تحوّلت الأيديولوجيا القومية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، الى مشروع سياسي صهيوني يقوم على الاستيطان وإحلال عناصر من بيئات وهويّات من بلدان عالمية مختلفة، مكان شعب فلسطيني بهويّته العربية في أرضه التاريخية. وقد جهد الصهاينة في تقديم المسوّغات التبريرية لمشروعهم الاستيطاني في فلسطين، كاستجابة لزعم توراتي يقوم على مبدأ " الاسترجاعية"، أي العودة الى أرض الميعاد (فلسطين)، حيث تنشأ الدولة المزعوم قيامها على مدى جغرافي سياسي مفتوح يغطي مساحة فلسطين في البداية، ويكون قادرا على التحوّل الى مشروع جيوسياسي يضمن السيطرة والتفوّق على كامل المجال الحيوي العربي الذي يربط بين زوايا مربّع القوّة:

-بلاد الرافدين (الفرات) شرقا، ومصر (النيل) غربا، وبلاد الشّام (البحر المتوسط) شمالا، وشبه الجزيرة العربية (الخليج العربي والبحر الأحمر) جنوبا. جاء قيام " إسرائيل " عام 1948 ليشكّل الحلقة المركزية الأولى في بنيان صرح الدولة اليهودية المزعومة، وكانت حروب التفوّق الإسرائيلي المتواصلة ضدّ العرب والفلسطينيين، ومخططات الاستيطان التي لم تتوقّف، والتي كانت تحصل بموازاة الطرد الاكراهي والقسري للفلسطينيين وتحويلهم الى لاجئي شتات، كانت منسجمة مع استراتيجية صهيونية هادفة الى انجاز يهودية الدولة كهدف أعلى للصهاينة.

لم يكن التسويق للمشروع الصهيوني معزولا عن التطورات النوعية التي شهدتها الرأسماليات الأوروبية سواء على مستوى صعودها التراكمي من جهة، أو على مستوى التحوّلات الفكرية والأيديولوجية والسياسية الناشئة عنها من جهة أخرى. فقد كانت عناصر نخبوية صهيونية وأوروبية قد ساعدت على بلورة

المشروع الاستعماري مستفيدة من التحوّلات الهامّة التي عرفتها أوروبا في الاقتصاد والأيديولوجيا والعلاقات الدولية، وكان أبرزها عاملين:

-الأول، تحوّل رأسمالية المركز الأوروبي نحو الكولونيالية، وهي نزعة استعمارية قائمة على التوسّع والسيطرة على بلدان خارج أراضيها، لا سيّما في آسيا وأفريقيا بهدف تأمين التراكم الرأسمالي في دوراتها الاقتصادية عبر فتح المزيد من الأسواق الخارجية للتتجير السلعي من جهة، والحصول على المواد الخام الضرورية لحاجاتها الصناعية من جهة أخرى.

- الثاني، الدولة – الأمّة، لقد ارسيت دعائم الاجتماع السياسي الأوروبي على أساس التفاعل بين ثلاث مرتكزات أساسية: الأرض كجغرافية سياسية، والشعب كجماعة بشرية مجتمعية، والهيئة الحاكمة أي السلطة المركزية على رأس الهرم السياسي للدولة.

جاءت الحركة الصهيونية، في هذه الظروف لتضع المنطلقات النظرية لقيام دولة تجمع اليهود المنتشرين في أصقاع الدنيا كبديل إحلالي لشعب فلسطيني ذي الهويّة العربية والفلسطينية التي اكتسبها على مديات المراحل التاريخية المتعاقبة العريقة في القدم.

ارتكز مشروع الحركة الصهيونية الى بعدين أساسيين: الأول، الأدلجة الدينية من خلال العودة الى مقولات توراتية تضمّنتها أسفار مزعومة منسوبة الى العهد القديم، وهي مقولات تعبوية لشدّ العصب الديني الى العودة الى " أرض الميعاد" (فلسطين)، بوصفهم " الجماعة البشرية المختارة اليها من أجل سلام العالم، وخلاصه من الشرور والآثام". البعد الثاني، ويتمثّل بمحاولة خلق الانتسابية المزعومة الى المكان، من حيث استحضار " صهيون" في الذاكرة التاريخية اليهودية عبر الربط بين تسمية الحركة الصهيونية، وصهيون الذي ورد في العهد القديم، وهو يرمز الى مدينة الملك الأعظم، أي مدينة الاله (ملك إسرائيل). فالمدينة كانت قد حملت اسم الجبل الذي بنيت عليه، وهو جبل عال في فلسطين. كل ذلك من أجل إيجاد مرتكز جغرافي تبريري اي (أرض) لقيام الدولة اليهودية المزعومة.

ثمّة ثلاثة عوامل مفصلية أسهمت في إخراج مشروع الحركة الصهيونية من النظرية الى مباشرة تنفيذ فصوله على شكل مراحل متتالية:

-الأول، " وعد بلفور" بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) 1917، وقد اعتبر هذا الوعد بمثابة الحدث التاريخي المفصلي على طريق الحلم الصهيوني نحو إقامة الدولة اليهودية.

-الثاني، دور الانتداب البريطاني على فلسطين (1920 – 1948) في تهيئة الظروف الإدارية والأمنية والاقتصادية واللوجستية والسياسية والدبلوماسية من أجل التمهيد لقيام الدولة.

-الثالث، انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، ولجوء الصهاينة الى نسج شبكة علاقات واسعة مع عواصم القرار الدولي، لاسيّما مع رأسمالية المركز الأميركي، التي راحت تشهد صعودا خطّيا الى قمّة الهرم الرأسمالي في تحوّلها الامبريالي المتسارع، الأمر الذي وفّر للمشروع الصهيوني سندا دوليا هو الأقدر على التحكّم في العلاقات الدولية، وبالتالي على رسم خرائط الجغرافيات السياسية لكيانات دول عديدة كان الكيان الصهيوني في مقدّمتها.

عام 1948، تمكّن الصهاينة، بالاحتلال العسكري المباشر المدعوم أميركيا وغربيا استعماريا، من السيطرة على 78 ٪ من فلسطين البالغة مساحتها حوالي 28 ألف كلم2. ثمّ عادوا وسيطروا، وبالحرب أيضا، على القسم المتبقي الذي يشمل الضفّة الغربية وقطاع غزّة في حرب 1967.

ولمّا كانت الجغرافية أي الأرض المنوي السيطرة عليها غير مرسومة مساحيا (غير محددة المساحة)، لكنّها مرسومة أيديولوجيا في مشروع استعماري احتلالي يعتمد المراحل المتدرّجة في التنفيذ، ويتخذ من الحرب وسيلته الاستراتيجية لإنجاز مشروع الدولة اليهودية الكبرى على المستويات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، هي دولة تسعى الى ضمان وجودها وبقائها من خلال التفوّق بالحرب والقوّة العسكرية من جهة، وخلق الظروف والضغوط لفرض إبرام المعاهدات والاتفاقات على بعض الدول العربية في محيطها من جهة أخرى.

لم يتوقّف الكيان الصهيوني عن مواصلة حروبه العدوانية على الأقطار العربية بدءا من 1948، مرورا بحروب 1956، 1967، 1982، 2006، 2023 وصولا الى اليوم. فقد كان الهدف الاستراتيجي في المشروع الصهيوني يتمثّل دائما بضرب مواقع القوّة العربية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية التطويرية في أي دولة عربية من أجل إبقاء هذه الدولة ضعيفة وأسيرة عجزها وأزماتها المستمرة، وبالمقابل يبقى هو يحتفظ بتفوّق القوّة بصورة دائمة.

واذا كانت الحروب الصهيونية غير مضمونة النتائج في المستقبل لأسباب تتعلق بإمكانيات تطويرية في الوطن العربي سكّانيا واقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا، في عصر التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المعولمة، الأمر الذي لا يبقي التفوّق لصالح الصهيونية ومشروعها في التمدد والتوسّع على حساب الوطن العربي ومستقبله، أمام هذا التوقّع في حسابات المستقبل، لجأت الصهيونية مستفيدة من الدعم الأميركي والغربي وقوى دولية عديدة أخرى، الى فتح مسارات جديدة نحو المعاهدات والتطبيع مع بعض نظم الحكم العربي الرسمي، لا سيّما سعيها لاستهداف ما تسميه " دول الهيكل" ، وهي إحدى عشرة دولة عربية، ترى " إسرائيل" في التطبيع معها، الوسيلة الأسرع والأسهل لإسقاطها أمام التفوّق الصهيوني، وبالتالي إخراجها من معادلات القوّة والسيادة والروابط القومية. فالصهاينة ومعهم قوى الغرب الاستعماري، يرون أنّ سلام الدولة اليهودية التوراتية الكبرى، لا يكون الاّ بإسقاط دول الهيكل العربية، أي الدول ذات التأثير والمقوّمات الجغرافية والسكّانية والثروات الاقتصادية والنفطية والمائية وغيرها.

أمّا آليات الاسقاط لهذه الدول فقد تعتمد استراتيجيات وسيناريوهات متعددة من اهمها الاستراتيجيات المركزية المتكاملة التالية:

-سيناريو الحرب السريعة وفرض الشروط تحت يافطات " ترتيبات وتفاهمات الأمن والسلام"،

-استراتيجية خلق ظروف ضاغطة وتهديدات قاهرة لإرغام بعضها على التطبيع وعقد ما يسمى " الاتفاقات الابراهيمية" التي لن تكون الا لمستقبل المشروع الصهيوني في قيام دولته اليهودية الممتدة في المجال العربي أمنيا واقتصاديا وسياسيا، في حين لا تجني دول التطبيع سوى الخسارة لمستقبلها الوطني والقومي، مع تغييب القضية الفلسطينية والاستسلام للمشيئة الصهيونية والداعمين لها من الدول والقوى الاستعمارية المختلفة.

-استراتيجية شد الاطراف (أطراف الوطن العربي البعيدة عن فلسطين) بصراعات لإشغالها عسكريا، واستنزافها اقتصاديا.

-استراتيجية التفتيت الداخلي للقضاء على الوحدة الوطنية والمجتمعية في تلك الاقطار من خلال تغذية النزعات الطائفية والعرقية على طريق تقسيم المقسم

-استراتيجية التغيير الديموغرافي بالتهجير السكاني الهائل لإفراغ او تقليل الكثافة السكانية والخبرات النوعية في تلك الاقطار بحيث يبقى الكيان الصهيوني متفوق بينها.

-استراتيجية تمكين الاعداء التاريخيين للامة العربية وفي مقدمتهم إيران (وتحت شتى الشعارات) بهدف مهاجمة الاقطار العربية اما بالجيوش او المليشيات المسلحة بهدف اشغال العرب عن قضيتهم المركزية في فلسطين وعدم بقاء " اسرائيل" العدو الذي تتحد ضده كل الدول العربية.

ان هذه الاستراتيجيات وغيرها يجب ان لا تزيد العرب الا وعيا واستعداداً لمواجهتها وتؤكد الحاجة الى تكثيف العمل نحو إطلاق مشروع عروبي نهضوي يوحد الامة ويحقق تكامل قواها وقدراتها وان كان على شكل مراحل عملية وواقعية على طريق مواجهة كل هذه التحديات الجسيمة وانتصار الامة في صراع الوجود الذي تخوضه.

الإطارات الاتفاقية الأحادية الهشّة ودورها في زعزعة النظام الدولي: مخاطر الانفلات من منظومة القانون الدولي

نعمت بيان

لم يشهد النظام الدولي اهتزازا" وخللا" كالذي يشهده اليوم نتيجة اختلال في موازين القوى التي باتت تهدد أسسه الذي بُني عليها منذ أكثر من 80 عاما"، والذي تسببت به سياسات الولايات المتحدة الأميركية الأحادية الجانب خاصة في عهد دونالد ترامب في ولايته الثانية. فالنظام العالمي الذي أسسته الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، يُهدم في عهد ترامب الذي تجاوز كل منظومة القانون الدولي. فإن أخطر ما يواجه النظام العالمي اليوم ليس اندلاع الحروب وتصاعد الأزمات (دولية واقليمية) فحسب، بل التآكل البطيء للأسس القانونية التي قام عليها النظام الدولي منذ اقرار ميثاق الأمم المتحدة عام 1945. حيث شهد هذا النظام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً في بناء منظومة قانونية ومؤسساتية هدفت إلى تنظيم العلاقات بين الدول والحدّ من النزاعات وترسيخ مبادئ السلم والأمن الدوليين. وقد شكّلت قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المرجعية الأساسية التي استند إليها المجتمع الدولي في معالجة الأزمات وتسوية الخلافات. غير أنّ العقود الأخيرة شهدت تصاعداً في ظاهرة الإطارات الاتفاقية الأحادية أو الترتيبات السياسية التي تُصاغ خارج التوافق الدولي الشامل، أو تتجاوز القواعد القانونية الراسخة لتحقيق مصالح ضيقة أو آنية. ومع ازدياد اللجوء إلى هذه المقاربات الهشّة، بات النظام الدولي يواجه تحديات غير مسبوقة تهدد شرعيته واستقراره، وتفتح الباب أمام منطق القوة على حساب قوة القانون. وهنا تبرز خطورة هذه الإطارات الأحادية على تماسك النظام الدولي ومستقبل الحوكمة العالمية عبر عدة محاور أبرزها:

المحور الأول: مفهوم الإطارات الاتفاقية الأحادية الهشّة وأسباب نشأتها

تُعرّف الإطارات الاتفاقية الأحادية الهشّة بأنها ترتيبات أو تفاهمات تُفرض أو تُعتمد من جانب دولة قوية أو مجموعة محدودة من الدول دون استناد كافٍ إلى الشرعية الدولية أو إلى توافق واسع داخل المجتمع الدولي. وغالباً ما تنشأ هذه الأطر نتيجة اختلال موازين القوى، أو عجز المؤسسات الدولية عن مواكبة التحولات السياسية، أو سعي بعض الفاعلين الدوليين (الولايات المتحدة الأميركية) إلى تحقيق مكاسب سريعة بعيداً عن القيود القانونية والإجرائية التي تفرضها المنظمات الدولية. مما يؤدي إلى تصاعد الفوضى، وغياب الثقة بين القوى الكبرى، وتحويل القواعد العالمية إلى أدوات لفرض مصالح خاصة على حساب الأمن الجماعي. لذا هي إطارات اتفاقيات تفتقر إلى آليات قوية ملزمة او دعم مؤسسي مستدام، مما يجعلها عرضة للانهيار السريع عند مواجهة أي ضغوط أو تحديات.

المحور الثاني: انعكاسات الأحادية على قواعد القانون الدولي وتقويض شرعيته ومؤسساته

تتمثل انعكاسات الاتفاقيات الأحادية على قواعد القانون الدولي في فرض دولة كبرى أو قوة عظمى لإرادتها وسياساتها خارج نطاق الشرعية الدولية، مما يؤدي إلى إفراغ قواعده من مضمونها ويقوض شرعية مؤسساته.

وبما أن احترام القانون الدولي هو حجر الأساس في استقرار العلاقات بين الدول، لذا عندما يتم تجاوز هذه القواعد أو الالتفاف عليها، تتعرض المبادئ الأساسية، مثل سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام المعاهدات الدولية، إلى التآكل التدريجي. كما يؤدي ذلك إلى إضعاف الثقة والمصداقية بمؤسسات العدالة الدولية وبالمنظومة القانونية الدولية، ويشجع أطرافاً أخرى على انتهاج السلوك نفسه، ما يخلق حالة من الفوضى القانونية والسياسية.

المحور الثالث: تداعيات الإطارات الأحادية على الأمن والاستقرار الدوليين:

إنّ تراجع الالتزام بالمرجعيات القانونية الدولية لا ينعكس فقط على الجانب القانوني، بل يمتد ليطال الأمن

والسلم الدوليين. فكلما تزايدت السياسات الأحادية، ارتفعت احتمالات النزاعات الإقليمية والدولية، وتراجعت فرص التسويات العادلة والمستدامة. كما أن غياب المرجعية المشتركة، يدفع الدول إلى تفضيل التحالفات الضيقة والمصالح الإقليمية على حساب الشراكات الشاملة، ، الأمر الذي يزيد من حدة الاستقطاب والتكتلات المتنافسة، مما يعيق صياغة استجابات عالمية موحدة للتهديدات التي تهدد الاستقرار العالمي.

المحور الرابع: ضرورة تعزيز التعددية وإصلاح المؤسسات الدولية:

في مواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إعادة الاعتبار لمبدأ التعددية الدولية وتعزيز دور المؤسسات الأممية والإقليمية. كما يتطلب الأمر إصلاح آليات العمل الدولي بما يضمن مزيداً من الفعالية والعدالة والتمثيل المتوازن للدول. فاحترام القانون الدولي ليس خياراً سياسياً ظرفياً، بل هو شرط أساسي للحفاظ على نظام عالمي قادر على إدارة الأزمات ومنع الانزلاق نحو الفوضى والصراعات المفتوحة.

المحور الخامس: ضعف القدرة على إدارة الأزمات العالمية، حيث تتطلب قضايا الحوكمة العالمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني تنسيقا عالميا" عابرا" للحدود. لإن عدم التنسيق والتعاون في هذا المجال سيتسبب في عرقلة الجهود التنظيمية العالمية، مما يخلق فراغا" تشريعيا" وتكنولوجيا" يزيد من حدة الفوضى والتباين الاقتصادي والسياسي بين الدول.

في ذات السياق، نعرض باختصار نموذجين عن هذه الاتفاقيات، التي انفردت الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذهما خارج مظلة الأمم المتحدة، وابعاد كيانات دولية كالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال لا الحصر عن المشاركة بهما، حيث تم التوقيع عليهما خلال شهر حزيران/يونيو الفائت:

النموذج الأول، اتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية وإيران بوساطة باكستانية، والنموذج الثاني، إطار اتفاق الذي وُقع بين لبنان والعدو الاسرائيلي برعاية أميركية.

إن كلا الاتفاقين يفتقدان إلى شروط الاتفاقيات الدولية التي تكون عادة برعاية الأمم المتحدة المحكومة بمنظومة القانون الدولي الذي ينظم هذا النوع من الاتفاقيات. (الغوص في ديباجة هذين الاتفاقين يحتاج إلى موضوع خاص، ربما نتطرق إليه لاحقا").

فالولايات المتحدة الأميركية، الراعية لهذه الاتفاقيات، وبعد خروجها من 66 منظمة دولية وأممية من بينها 35 كيانا تابع للأمم المتحدة، أصبحت بحلٍ من الالتزام بالقوانين الدولية، حيث أن خروجها من تحت مظلة الأمم المتحدة، اعطاها الذريعة بإدارة الأزمات بشكل آحادي، دون أي تفويض من مجلس الأمن الدولي، ومتجاوزة كافة منظومة القوانين الدولية الصادرة عن الجمعية العامة، أو محكمة العدل الدولية، غير آبهة بميثاق الأمم المتحدة (وهي إحدى الدول المؤسسة له). حيث تحدد المادة (2) منه على المبادئ الأساسية التي تسير عليها المنظمة ودولها الأعضاء. وتلزم هذه المادة الأعضاء بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وتحظر استخدام القوة أو التهديد بها ضدّ أي دولة، مع التأكيد على سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية".

ومن هنا، يُستنتج بأن الإطارات الاتفاقية الأحادية لا تُضعف خصومها فقط، بل تُضعف النظام الذي يسمح بوجودها. فكل اتفاق يتجاوز القانون الدولي يخلق سابقة جديدة، وكل سابقة تُغري أطرافًا أخرى بالسير في الاتجاه نفسه، حتى يصبح خرق القانون ممارسة اعتيادية، لا استثناءً. وهكذا تنتقل العدوى من أزمة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، لتتحول العلاقات الدولية إلى سلسلة من الوقائع المفروضة بدلاً من القواعد المتفق عليها.

ولعل أخطر ما في هذا المسار أنه يقود تدريجيًا إلى تفكيك مبدأ المساواة القانونية بين الدول. فحين تصبح بعض الدول قادرة على تجاوز قواعد القانون الدولي دون مساءلة، بينما يُطلب من غيرها الالتزام الحرفي بها، يفقد القانون صفته العالمية ويتحول إلى أداة انتقائية، الأمر الذي يضرب جوهر العدالة الدولية ويغذي الشعور بازدواجية المعايير.

هذا الخلل لا يقتصر فقط على النزاعات المسلحة، بل امتد إلى العقوبات الاقتصادية، والتحالفات الأمنية، والاعترافات السياسية، والتدخلات الخارجية، وحتى إدارة الأزمات الإنسانية، حيث باتت الاعتبارات الجيوسياسية تتقدم في كثير من الأحيان على المبادئ القانونية، بما يضعف مصداقية النظام الدولي ويزيد من حالة الاستقطاب العالمي. كما ان هذا الخلل لا يؤدي إلى انهيار النظام العالمي بشكل فجائي، وإنما يبدأ عندما تفقد القواعد هيبتها، وتتحول

الاستثناءات إلى قاعدة، ويصبح احترام القانون رهناً بتوازنات القوة لا بمبدأ العدالة. وما شهدته البشرية في مراحل سابقة من صراعات كبرى كان، في جانب منه، نتيجة مباشرة لانهيار منظومات الضبط القانونية والسياسية التي كانت تنظم العلاقات بين الدول.

إن التجارب التاريخية اثبتت إن استقرار النظام الدولي لا يقوم على موازين القوة وحدها، بل على وجود قواعد قانونية تحظى بالاحترام والالتزام الجماعي. وعندما تتغلب الأحادية على الشرعية، وتُستبدل القواعد المشتركة بحسابات المصالح الضيقة، يصبح العالم أكثر عرضة للاضطراب والانقسام والصراع. إنّ الدفاع عن القانون الدولي اليوم ليس دفاعاً عن نصوص جامدة أو مؤسسات بيروقراطية، بل هو دفاع عن فكرة النظام العالمي نفسها، وعن حق الشعوب والدول في العيش ضمن بيئة دولية يسودها العدل والاحترام المتبادل. فكل تراجع عن هذه المبادئ يشكل خطوة نحو عالم أقل استقراراً وأكثر هشاشة، حيث تصبح الفوضى بديلاً عن القانون، والقوة بديلاً عن الشرعية.

لذلك، فإن حماية النظام الدولي لا تكون بإنتاج مزيد من الاتفاقات الأحادية، وإنما بإعادة الاعتبار لميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الدولية، وإصلاح آليات الحوكمة العالمية بما يجعلها أكثر عدالة وتمثيلًا وفعالية. فالعالم لا يحتاج إلى شرعيات متنافسة، بل إلى شرعية واحدة تستند إلى القانون وتحظى باحترام الجميع.

ننهي بسؤال جوهري: هل يستطيع المجتمع الدولي الحفاظ على نظام عالمي قائم على القانون، أم أنه يتجه، بصمت، نحو نظام تحكمه موازين القوة وحدها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لن تحدد فقط مستقبل العلاقات الدولية، بل ستحدد شكل العالم الذي ستعيش فيه الأجيال القادمة. فإما أن ينتصر القانون بوصفه الضامن الوحيد للعدل والاستقرار، وإما أن يُفتح الباب أمام عصر جديد من الفوضى الدولية، حيث تصبح القوة مصدر الحق، ويغدو الحق مجرد امتياز تمنحه القوة.

نحو مشروع عروبي نهضوي معاصر

كَيف يَتَحَوَّل العَرَب مِن أُمةٍ يجمعُها الماضي إلى أُمةٍ تسهِم فِي صُنْعِ المُستَقبَل؟

د. فيصل الفهد

الأمم الحية لا تعيش بالماضي وحده ...مهما كان مجيداً وعظيماً. فالتاريخ يمنح الهوية والثقة بالنفس لكنه لا يصنع التقدم تلقائياً. والتحدي الذي يواجه العرب اليوم وغداً ليس نقصاً في الأمجاد التاريخية بل كيفية تحويل هذا الإرث الحضاري العظيم إلى قوة دافعة لصناعة المستقبل .

لقد أسهم العرب في مراحل تاريخية مختلفة في بناء الحضارة الإنسانية فكانت مراكز العلم في بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة منارات للعلم والفكر والابتكار. غير أن استحضار هذه الإنجازات يجب أن يكون حافزاً للعمل لا مبرراً للركون إلى أمجاد مضت وانقضت . ويتطلب ذلك عدة مقومات لا غنى عنها منها:

أولاً: الانتقال من ثقافة التمجيد إلى ثقافة الإنجاز

المجتمعات المتقدمة لا تقيس نفسها بما أنجزه الأجداد بل بما ينجزه الأبناء. لذلك ينبغي أن تتحول الثقافة العربية الى جانب الحديث عن الماضي إلى تبني ثقافة الإنتاج والإبداع والإنجاز بكل فروعه وفي مقدمتها العلمي والاقتصادي .

ثانياً: الاستثمار في الإنسان

الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم. ولا يمكن صناعة المستقبل دون توفير الحياة الحرة الكريمة بكل جوانبها من حماية حقوقه الانسانية في الممارسة والتعبير وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية وتعليم حديث ورعاية للمواهب وتطوير البحث العلمي، وإعداد أجيال تمتلك مهارات التفكير النقدي والابتكار والتكنولوجيا وغير ذلك . إن بناء الجامعات المتقدمة ودعم العلماء والباحثين وتحويل بحوثهم الى التطبيق الفعلي وتوفير بيئة حاضنة للإبداع كلها شروط أساسية للنهضة .

ثالثاً: بناء الدولة المؤسسية

لا مستقبل لأمة تعيش في ظل الصراعات والانقسامات والفساد وضعف المؤسسات. فالدولة الحديثة تقوم على سيادة القانون والعدالة والكفاءة وتكافؤ الفرص واحترام المواطنة. وعندما يشعر المواطن بأنه شريك في وطنه يصبح أكثر استعداداً للمساهمة في تنميته والدفاع عن مصالحه .

رابعاً: تعزيز التكامل العربي

يمتلك العالم العربي مقومات هائلة من الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي والأسواق الواسعة والطاقات البشرية الشابة. لكن هذه الإمكانات تبقى محدودة الأثر إذا ظلت الدول العربية تعمل بصورة متفرقة. إن تعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والتقني والامني، حتى وان كان بمستوى اقل من الطموح الاعلى، يمكن أن يحول المنطقة إلى قوة إقليمية مؤثرة في النظام الدولي .

خامساً: امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا

العالم يدخل مرحلة جديدة تقودها تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة والاقتصاد الرقمي. والأمم التي لا تشارك في إنتاج المعرفة ستتحول إلى مجرد مستهلك لما ينتجه الآخرون. لذلك فإن الاستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي، ليس ترفاً بل ضرورة وجودية .

سادساً: استعادة الثقة بالمستقبل

أخطر ما يواجه الأمة ليس نقص الموارد بل انتشار الإحباط وفقدان الثقة بالقدرة على التغيير. والتاريخ يعلمنا أن الأمم تنهض عندما تمتلك رؤية مشتركة وإرادة سياسية ومجتمعية تؤمن بأن المستقبل يمكن صناعته .

إن تحول العرب من أمة يجمعها الماضي إلى أمة تسهم في صنع المستقبل لا يعني التخلي عن تاريخهم أو هويتهم بل يعني الانتقال من استهلاك الذاكرة إلى إنتاج المعرفة ومن تمجيد الأمجاد السابقة إلى احيائها من خلال بناء أمجاد جديدة، ومن الانقسام إلى التكامل ومن الاعتماد على الآخرين إلى امتلاك أسباب القوة العلمية والاقتصادية والحضارية .

فالأمم الان وغدا لا تُقاس بما كان لها من تاريخ فحسب وإنما بما تضيفه إلى تاريخ الإنسانية في الحاضر وما تتركه للأجيال القادمة من إنجازات

ما الذي ينقص العرب لتحقيق رؤى للمستقبل؟

لا تنقص العرب الموارد ولا الإمكانات البشرية بل تنقصهم مجموعة من الشروط الأساسية التي تحول الإمكانات إلى مشروع حضاري متكامل. ومن أبرز هذه الشروط :

1 .الرؤية الاستراتيجية المشتركة

لا تزال معظم السياسات العربية أسيرة إدارة الأزمات اليومية بينما تحتاج النهضة إلى رؤية بعيدة المدى تمتد لعقود وتحدد الأولويات والأهداف الكبرى في التعليم والاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والتنمية البشرية .

2 .الإرادة السياسية

امتلاك الرؤية وحده لا يكفي ...إذ يتطلب الأمر إرادة سياسية قادرة على اتخاذ قرارات إصلاحية جريئة وتغليب المصالح الوطنية والقومية على الحسابات الضيقة والخلافات العابرة .

3 .اعتماد الانسان كأساس للتنمية

العنصر البشري هو أساس كل نهضة. ولا يمكن بناء المستقبل دون توفير كافة الشروط الانسانية للمواطن العربي في وطنه لكي يصبح قوة اساسية في التنمية والنهضة بما فيها توفير تعليم نوعي ورعاية للمواهب وتمكين الشباب والمرأة وتحويل الجامعات إلى مراكز للبحث والإبداع والتطوير لا إلى مؤسسات لمنح الشهادات فقط وغير ذلك من المقومات التي تنهض بالإنسان العربي وترعاه .

4 .الانتقال إلى اقتصاد المعرفة

رغم امتلاك العالم العربي ثروات طبيعية كبيرة فإن الثروة الحقيقية في القرن الحادي والعشرين أصبحت المعرفة والابتكار والتكنولوجيا. لذلك يحتاج العرب إلى زيادة الإنفاق على البحث العلمي والاقتصاد الرقمي والصناعات المتقدمة .

5 .وجود مؤسسات قوية

التنمية المستدامة لا تقوم على الأفراد مهما كانت قدراتهم بل على مؤسسات راسخة تتسم بالكفاءة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة وتضمن استمرارية السياسات بعيداً عن التقلبات السياسية .

6- وجود الحد الادنى من التكامل العربي

يمتلك العرب سوقاً واسعة وموارد متنوعة وموقعاً جغرافياً استراتيجياً لكن ضعف التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي يقلل من القدرة الجماعية على المنافسة العالمية .

7 .ثقافة العمل والإنجاز

لا يكفي الافتخار بالماضي الحضاري ...بل يجب ترسيخ قيم الإنتاج والانضباط واحترام الوقت والاعتماد على الكفاءة والجدارة وتحويل النجاح الفردي إلى مشروع مجتمعي .

8 .إدارة التنوع وتحقيق الاستقرار

تشترك الامة العربية شأنها شأن كل امم العالم الكبرى، بوجود التنوع الطبيعي الناتج عن وجود بعض الاقليات فيها، لكن اعداء الامة يسعون الى استغلال هذا التنوع لتأجيج انقسامات سياسية أو طائفية أو عرقية لكي تستنزف طاقاتها وتضعفها. لذا فإن مواجهة هذا التحدي المعادي يجب ان يتم من خلال بناء دولة المواطنة والعدالة والمساواة والتي تمثل شروط ضرورية لإفشال الخطط المعادية من جهة ولتوجيه الموارد نحو التنمية بدلاً من الصراعات من جهة اخرى .

9 .الثقة بالذات الحضارية

لا تتحقق النهضة بالتقليد الأعمى للآخرين ولا برفض منجزاتهم وإنما بالاستفادة من التجارب العالمية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية، وإحياء روح المبادرة والابتكار .

ما ينقص العرب ليس المال ولا الموارد ولا العقول وإنما مشروع حضاري عربي نهضوي يقوم على الرؤية والإرادة والمعرفة والمؤسسات والتكامل. فعندما تتوافر قيادات تمتلك رؤية استراتيجية ومجتمعات تؤمن بقيمة العلم والعمل ودول تستثمر في الإنسان وتدير تنوعها بحكمة يصبح الانتقال من استحضار الماضي إلى صناعة المستقبل أمراً ممكناً وتتحول الأمة العربية من متلقٍ للأحداث والتحديات إلى شريك فاعل في صياغة مستقبل الإنسانية .

هل انتهت فعلاً الأحادية الأمريكية؟
تحولات النظام الدولي وموقع الأمة العربية بين مشاريع الهيمنة وطريق النهوض القومي

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – 1

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

لم يعد السؤال عن نهاية الأحادية الأمريكية شأناً نظرياً يخص مراكز الدراسات أو دوائر صنع القرار في العواصم الكبرى، بل أصبح سؤالاً مصيرياً يتصل مباشرة بمستقبل الأمة العربية: بأمنها وثرواتها ووحدتها، وبقدرتها على استعادة قرارها المستقل، والخروج من موقع الساحة المفتوحة لمشاريع الآخرين إلى موقع القوة الفاعلة في صناعة التاريخ.

لقد دخل العالم طوراً جديداً من التحولات الدولية المتسارعة. تتراجع فيه قدرة الولايات المتحدة على احتكار القرار العالمي، وتصعد قوى دولية كالصين وروسيا والهند، وتتقدم تجمعات مثل »بريكس«، بينما تحتدم المنافسة على الطاقة والممرات البحرية والأسواق والتكنولوجيا ومناطق النفوذ. لكن هذا التحول لا يعني بالضرورة ولادة عالم أكثر عدلاً، ولا يحمل بصورة تلقائية بشائر التحرر للأمة العربية. فقد تنتقل البشرية من هيمنة قطب واحد إلى صراع أقطاب متعددة، بينما يبقى الوطن العربي ميداناً لتصفية الحسابات، وتظل ثرواته وأرضه وممراته موضع استهداف واستباحة.

وهنا تكمن القضية المركزية: ليست المشكلة العربية في أن العالم أحادي أو متعدد الأقطاب فحسب، بل في أن الأمة العربية تدخل هذه التحولات وهي تعاني انكشافاً قومياً بالغ الخطورة، في ظل تعثر وتفكك الدولة القطرية، وعجز النظام الإقليمي العربي، وتكاثر الاختراقات الدولية والإقليمية. وهذا هو جوهر التشخيص الذي ينطلق منه التقرير السياسي، حين يربط بين انكشاف المجال القومي وبين تزاحم المشاريع الدولية والإيرانية والتركية على أرض الوطن العربي .

من انهيار التوازن الدولي إلى انفلات الهيمنة الأمريكية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى اختلال تاريخي في موازين القوى الدولية. فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بلا قوة دولية كبرى تردعها أو توازنها. ومنذ ذلك الحين اندفعت الإمبريالية الأمريكية إلى فرض نظام عالمي يقوم على التفرد، وتوظيف المؤسسات الدولية، والأحلاف العسكرية، والعقوبات الاقتصادية، والهيمنة المالية والتكنولوجية، لخدمة مصالحها ومصالح المشروع الصهيوني.

وكان الوطن العربي في مقدمة ميادين هذا الاستهداف.

فمن تدمير العراق وحصاره ثم احتلاله، إلى استباحة سورية، ودعم الكيان الصهيوني في حروبه المتواصلة على فلسطين ولبنان، إلى فصل جنوب السودان وإشغاله وإشعال اليمن وليبيا بعد استباحتهما بحروب أهلية استنزافية أدت إلى تشكيل حكومتين في كلا هذين القطرين وتهدد بتمزيقهما إلى دويلات طائفية أو جهوية، في كل هذه المؤامرات لم تكن السياسة الأمريكية تتحرك بوصفها وسيطاً أو حامياً للاستقرار، بل بوصفها قوة إمبريالية تسعى إلى منع قيام كتلة عربية مستقلة، وتفكيك مراكز القوة، والسيطرة على النفط والغاز والممرات البحرية، وإدماج الكيان الصهيوني في المنطقة بوصفه مركزاً متقدماً للهيمنة الغربية.

لم يكن احتلال العراق خطأً عابراً في السياسة الأمريكية، بل كان تعبيراً مكثفاً عن طبيعة المشروع الإمبريالي. فقد دُمّرت دولة عربية مركزية، وفُكك جيشها ومؤسساتها، وفُتح نسيجها الوطني أمام المحاصصة الطائفية والتدخلات الإقليمية. ومن رحم الاحتلال الأمريكي تمدد النفوذ الإيراني، وتحوّل العراق من أحد مراكز الفعل العربي إلى ساحة تتقاطع فيها المصالح الأمريكية والإيرانية، على حساب هويته العربية ووحدته وسيادته.

وهذه الحقيقة تكشف أن المشاريع المتنافسة قد تتصارع في بعض المراحل، لكنها تلتقي موضوعياً عند إضعاف النسيج العربي وملء فراغه. فالولايات المتحدة أزالت الحاجز العربي في العراق، وإيران دخلت من بوابة الاحتلال لتوسيع نفوذها، بينما تحمل الشعب العراقي والأمة العربية نتائج هذا التواطؤ الموضوعي بين الاحتلال والانقسام والاستتباع.

تراجع أمريكي لا يعني نهاية الخطر الإمبريالي

لقد تراجعت قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها بالصورة التي عرفها العالم في تسعينيات القرن الماضي. فقد أثبتت حروب العراق وأفغانستان أن التفوق العسكري لا يكفي لصنع انتصار سياسي، وأن الجيوش تستطيع احتلال الأرض لكنها لا تستطيع إخضاع إرادة الشعوب إلى ما لا نهاية.

كما كشفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 هشاشة النموذج الرأسمالي الذي قدمته واشنطن باعتباره نهاية التطور الإنساني. وبدأ صعود الصين، واستعادة روسيا لدورها، واتساع وزن دول الجنوب، يضع حداً للاحتكار الأمريكي المطلق.

لكن الحديث عن نهاية الأحادية لا ينبغي أن يتحول إلى استهانة بالقوة الأمريكية. فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك أكبر شبكة تحالفات وقواعد عسكرية، وتتحكم بدرجات واسعة في النظام المالي العالمي، وتستخدم الدولار والعقوبات والتكنولوجيا والإعلام أدوات للضغط والإخضاع.

إنها قوة تتراجع نسبياً، لكنها لا تنسحب طوعاً من مواقع الهيمنة. بل إن القوى الإمبريالية تصبح في مراحل التراجع أكثر ميلاً إلى استخدام العنف، خشية فقدان امتيازاتها. ومن هنا فإن مرحلة الانتقال الدولي قد تكون أشد خطراً على الوطن العربي من مرحلة الاستقرار الأحادي، لأنها تجمع بين عدوانية القوة المتراجعة وطموحات القوى الصاعدة والمشاريع الإقليمية المتوثبة.

الحرب الأمريكية–الإيرانية: صراع على أرض العرب وبأثمان عربية

جاءت الحرب الأمريكية–الإيرانية لتكشف بصورة صارخة طبيعة المأزق العربي. فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني شنّتا الحرب انطلاقاً من أهدافهما الاستراتيجية: حماية التفوق الصهيوني، وإعادة فرض الردع الأمريكي، والتحكم بمستقبل الخليج والطاقة والممرات البحرية. وفي المقابل، تعاملت إيران مع المنطقة من منطلق مشروعها القومي الخاص، مستخدمة نفوذها وأذرعها الإقليمية وقدرتها على تهديد دول الخليج العربي والملاحة والمنشآت الحيوية باعتبارها أوراق قوة في صراعها مع واشنطن.

إن الموقف القومي العربي لا يمكن أن يصطف خلف العدوان الأمريكي، ولا أن يمنح المشروع الإيراني صكاً مفتوحاً باسم مقاومة الولايات المتحدة.

فرفض الإمبريالية الأمريكية لا يعني القبول بتحويل العواصم العربية إلى أوراق تفاوض في يد طهران، ولا يبرر استهداف الأرض العربية أو التدخل في شؤونها أو بناء الولاءات العابرة للدولة الوطنية والقومية. كما أن رفض المشروع الإيراني لا يمكن أن يقود إلى الاستقواء بالولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني، لأن من يستدعي القوة الأجنبية لحمايته من مشروع إقليمي يفتح وطنه أمام المشروع الإمبريالي والصهيوني الأخطر.

المصلحة القومية العربية لا تقع بين خندقين: أمريكي وإيراني. إنها خندق مستقل، عنوانه حماية الأرض العربية والسيادة العربية والأمن القومي العربي.

فلسطين معيار النظام الدولي ومركز الصراع القومي

لا يمكن فهم النظام الدولي الراهن بعيداً عن فلسطين. فالقضية الفلسطينية ليست بنداً بين بنود السياسة العربية، بل هي التعبير الأكثر وضوحاً عن وحدة المصير القومي، والمعيار الذي يكشف زيف النظام الدولي وانحيازه.

لقد وفرت الولايات المتحدة للكيان الصهيوني السلاح والمال والغطاء السياسي، وعطلت كل محاولة لمحاسبته، وعملت على دمجه في المنطقة عبر مشاريع التطبيع والتحالف الأمني والاقتصادي. ولم يعد المشروع الصهيوني يستهدف احتلال فلسطين وحدها، بل يسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة كلها، وتفكيك هويتها العربية، وربط أمنها واقتصادها وتكنولوجيتها بمركز إسرائيلي مدعوم أمريكياً.

ويبين التقرير السياسي أن تراجع الحضور السياسي للقضية الفلسطينية ارتبط بتحول النظام الدولي، وتبدل النظام العربي بعد اتفاقيات التسوية واحتلال العراق، ثم موجة التطبيع التي فتحت ثغرة واسعة في جدار الموقف العربي .

ومن هنا فإن أي حديث عن نظام عالمي جديد لا يضع تحرير فلسطين وإنهاء المشروع الاستعماري الصهيوني في مركزه يبقى حديثاً ناقصاً. فقد

يتراجع النفوذ الأمريكي وتصعد الصين أو روسيا، لكن ذلك لا يضمن الحق الفلسطيني تلقائياً. لا تُحرر فلسطين بتبدل الأقطاب وحده، بل بإعادة بناء القوة العربية، ودعم المقاومة، وإسقاط منطق التطبيع، واستعادة القضية إلى موقعها الطبيعي قضيةً قومية مركزية.

خطر التحولات العالمية على الأمة العربية

يخطئ من يتصور أن تعدد الأقطاب سيمنح العرب فرصاً مجانية. فالقوى الكبرى لا تقدم الهدايا، بل تبحث عن الأسواق والموارد والمواقع والنفوذ. والصين تنطلق من مصالحها، وروسيا من مصالحها، كما تفعل الولايات المتحدة. وإذا لم يحدد العرب مصالحهم ويبنوا أدوات حمايتها، فسيجدون أنفسهم تابعين في نظام متعدد الأقطاب كما كانوا تابعين في النظام الأحادي.

وقد تتحول منطقتنا إلى مسرح لثلاثة مستويات متداخلة من الصراع:

أولها صراع دولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا على الطاقة والممرات والمواقع الاستراتيجية.

وثانيها صراع إقليمي تقوده مشاريع الكيان الصهيوني وإيران وتركيا لملء الفراغ العربي.

وثالثها صراعات داخلية تغذيها الانقسامات الطائفية والإثنية والجهوية، وتستثمرها القوى الخارجية لإضعاف الدولة والمجتمع.

وهذا هو معنى الاستهداف الشامل للوطن العربي: ألا تبقى للأمة إرادة واحدة، ولا أمن واحد، ولا سوق واحدة، ولا قضية مركزية واحدة؛ بل أن تتحول إلى وحدات قطرية متنازعة، تستمد كل واحدة أمنها من قوة خارجية، وتبحث عن حمايتها في واشنطن أو طهران أو أنقرة، بدلاً من أن تجدها في عمقها العربي.

الأمة أمام لحظة تاريخية

إن الأحادية الأمريكية تتآكل، لكن الهيمنة لم تسقط. والنظام العالمي يتغير، لكن البديل لم يتبلور. والمشاريع الإقليمية تتقدم، لأن المشروع العربي يتراجع. وهذه هي الحقيقة التي ينبغي أن تواجهها الأمة بلا أوهام.

لا يكفي أن تضعف الولايات المتحدة إذا بقي العرب ضعفاء. ولا يكفي أن تتراجع إيران في ساحة إذا ورثتها تركيا أو إسرائيل. ولا يكفي أن تصعد قوى دولية جديدة إذا ظل القرار العربي مرتهناً للخارج.

المعركة الحقيقية ليست بين العرب وأمة أخرى، بل بين إرادة النهوض العربي وبين جميع مشاريع الهيمنة التي تستهدف أرضهم وثرواتهم وقرارهم؛ بين مشروع عربي تحرري وحدوي، وبين مشروع إمبريالي أمريكي، ومشروع صهيوني استعماري، ومشاريع إقليمية إيرانية وتركية تستثمر في الفراغ والانقسام.

إن التاريخ يضع الأمة العربية اليوم أمام خيار لا يحتمل التأجيل: إما أن تعيد بناء ذاتها قوةً موحدة مستقلة، وإما أن تتوزعها خرائط النفوذ الجديدة.

والطريق ليس مجهولاً: فلسطين بوصلته، والوحدة أفقه، والتحرر شرطه، والديمقراطية قاعدته، والعدالة الاجتماعية مضمونه، والإرادة الشعبية أداته.

فالأمة التي صنعت الحضارة، وخاضت معارك التحرر، وقدمت الشهداء دفاعاً عن أرضها وهويتها، ليست عاجزة عن النهوض. لكنها لن تنهض إلا حين تستعيد وعيها بذاتها، وترفض أن تكون تابعة أو ساحة أو ورقة في أيدي الآخرين، وتنتقل من انتظار التحولات الدولية إلى المشاركة في صنعها.

ذلك هو جوهر المشروع القومي العربي: أن تسترد الأمة حقها في أن تكون سيدة أرضها وثرواتها وقرارها ومستقبلها ووحدتها.

في رحاب الوطن العربي

لبنان

- إنقسام وطني حاد وخطابات سياسية عالية السقف تواجه اتفاقية الإطار مع العدو الصهيوني.
- "طليعة لبنان": الإتفاق الإطاري يُسقط مرجعية القرارات الدولية ويشكل مساً بالسيادة الوطنية،
- رئيس الجمهورية: إنه ليس مثالياً ولكن اعطونا الفرصة لننجزه،
- ورئيس الحكومة: ليس اتفاقاً وإنما سمي بالإطار لأنه يحدد مسار المفاوضات.
- إرتياح رسمي نيابي وشعبي لمنع الفتنة وحصول أي تفلُت أمني في الشارع.
- مجلس الوزراء يتراجع عن تطبيق جدول الضرائب الجديد لمراجعته تحت الضغط النقابي.
- وزير خارجية العهد الجديد في سورية في زيارة رسمية للبنان يقابل الرؤساء الثلاثة وعدداً من المرجعيات الدينية والحزبية، ويحظى باستقبال شعبي لدى زيارته طرابلس، ورئيس الوزراء يقوم بزيارة رسمية لتركيا لتعزيز التنسيق المشترك بين البلدين.
- جولة جديدة من المفاوضات بين لبنان والكيان الصهيوني في روما.
- المجلس النيابي يفشل من جديد في إقرار قانون العفو.
- وزير الإقتصاد في دمشق على رأس وفد يضم اقتصاديين ورجال أعمال لتفعيل عمل اللجنة الاقتصادية اللبنانية السورية المشتركة.
- الجيش اللبناني يحدد بلدات فرون، صريفا، وزوطر الغربية مناطق تجريبية في جنوب لبنان، ورئيس الحكومة يصل إلى زوطر في جولة تفقدية على رأس وفد عسكري وأمني.
- الرئيس الأميركي مستقبلاً الرئيس اللبناني في البيت الأبيض في 21/7/2026: سنساعد لبنان كثيراً، وسنعامله على النحو الملائم وباحترام.

فلسطين

- محافظة القدس تعلن في بيان عن استشهاد 11 فلسطينياً في المدينة منذ بداية العام الحالي، وتنفيذ 288 عملية هدم وتجريف، واعتقال وإبعاد العشرات، إضافةً إلى اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى.
- سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى الكيان الصهيوني ووزير خرجية الكيان يوقعان اتفاقية تقضي بتخصيص قطعة أرض في القدس المحتلة لإقامة مقر دائم للسفارة الأميركية على أن تُستأجر الأرض لمدة 99 عاماً مقابل دولار واحد.
- لجنة العمل الحكومي التابعة لحركة "حماس" في قطاع غزة تعلن حل نفسها ونقل المهام الإدارية إلى "لجنة إدارة غزة"، واعتداءات يومية لقوات الإحتلال توقع عشرات الشهداء والإصابات.
- "الكنيست" يحل نفسه ويتوقف عن عقد جلساته تمهيداً للإنتخابات المقررة في ت1 القادم.
- انتخاب خليل الحية رئيساً للمكتب السياسي لحركة "حماس".
- مقتل ضابط وجندي من قوات الاحتلال في مواجهات بين الفلسطينيين ومستوطنين وقوات الاحتلال في بلدة "تل" بمحافظة نابلس، واستشهاد أربعة فلسطينيين وجرح آخرين، وفلسطينيون يسيطرون على سلاح مستوطن جنوب الخليل ويطلقون النار عليه، وقوات الإحتلال تتلقى تعليمات بتوسيع هجماتها في الضفة الغربية، واعتقال أكثر من 80 فلسطينياً معظمهم من بلدة "تل".

سورية

- الرئيس أحمد الشرع يسمي 70 عضواً في مجلس الشعب بعد انتخاب 140 عضواً، على أن تكون ولاية المجلس عامين ونصف العام قابلة للتمديد، والمجلس يعقد أولى جلساته، وينتخب عبد الحميد العواك رئيساً له ومادونا بشارة نائباً للرئيس.
- اشتباكات بين القوات الحكومية وميليشيا ما يسمى "الحرس الوطني" الموالي ل حكمت الهجري في منطقة الحديد بالسويداء، واستهداف حاجز أمني عند مدخل جرمانا بريف دمشق نتج عنه إصابة عدد من عناصر الحاجز ومقتل أحد المنفذين وفرار آخر.
- الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يزور دمشق ويلتقي الرئيس الشرع، واجتماع مجلس الأعمال الفرنسي السوري.

تزامنا، وقع انفجاران قرب وزارة السياحة وسط العاصمة ما تسبب بمقتل شخص وإصابة 30 آخرين من بينهم أربعة عناصر شرطة، ووزارة الداخلية تعلن اعتقال جميع أفراد الخلية المنفذة، ووُجه الاتهام لتنظيم "داعش".

ـ الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بتعيين المحكمة الدستورية العليا المؤلفة من رئيس وستة أعضاء.

ـ توغلات لقوات الإحتلال الصهيوني في ريفي القنيطرة ودرعا وإقامة حواجز مؤقتة وتوقيف مواطنين والتحقيق معهم.

ـ السلطات المختصة تعلن ضبط شحنة أسلحة وصواريخ قادمة من العراق ومخبأة في صهريج نفط عند معبر التنف الحدودي، وإيران تعلن استهداف قاعدة أميركية في المنطقة، ومصدر عسكري سوري يصرح ل "التلفزيون العربي": " لا وجود لأي قوات أميركية في التنف منذ انسحابها الكامل في شباط الماضي.

ـ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يزور دمشق ويلتقي الرئيس الشرع.

العراق

ـ وكالة الأنباء العراقية (واع): اعتقال 47 متهماً من نواب ومسؤولين بتهم فساد، والمستشار القانوني لرئيس الوزراء، منير حداد يفيد أن حجم الأموال المنهوبة في العراق منذ عام 2003 يتجاوز حاجز تريليوني دولار.

ـ رئيس الوزراء يزور الولايات المتحدة ويلتقي الرئيس دونالد ترامب، وتوقيع نحو 48 مذكرة تفاهم واتفاقية مع شركات أميركية، ومستشار المرشد الإيراني، علي أكبر ولايتي يصف الزيارة في مقالة نشرتها وكالة "تسنيم" الإيرانية بأنها "وصمة عار كبير". فور عودته من أميركا زار إيران واجتمع مع الرئيس بزشكيان وأعلن أن أهداف زيارته تتضمن بحث الاستقرار والتعاون الإقليمي.

السعودية

ـ الحوثيون يستهدفون مطار أبها ومنشآت نفطية في جازان وينبع، والطيران السعودي يشن غارات على مواقع لهم في صنعاء والحديدة والجوف ومأرب.

ـ رئيس وزراء كندا يزور المملكة ويلتقي ولي العهد في جدة، والتوقيع على مذكرات تفاهم بشأن إنشاء "مجلس التنسيق" ووثيقة العمل المشترك في مجال الطاقة، والإستثمار بالذكاء الإصطناعي وتنمية المهارات.

السودان

ـ الناطق بإسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر يفيد أن عدد المفقودين في السودان يزيد عن 11 ألأف شخص منذ بدء الحرب في نيسان 2023 مع احتمال وجود أعداد كبيرة غير مسجلة.

ـ الحكومة السودانية تعلن رفضها إجراء إنتخابات في منطقة "أبيي" الواقعة بين ولاية غرب كردفان في السودان وولاية بحر الغزال في جنوب السودان، والتي تعمل سلطات جنوب السودان على إجرائها رغم عدم بت تبعيتها أو تقاسمها بين البلدين.

ـ قوى "إعلان المبادئ" تعقد اجتماعاً في العاصمة الكينية نيروبي خلال الفترة ما بين 19 و21 تموز لمناقشة الأوضاع الإنسانية والسياسية في السودان، والجهود الرامية إلى إنهاء الحرب وتقييم العملية السياسية، وسبل التنسيق بما يخدم وقف الحرب وحماية المدنيين واستعادة الانتقال المدني الديمقراطي، واستكمال مسار ثورة ديسمبر حسبما ورد في البيان الختامي. من جهة أخرى، بحث قائد الجيش عبد الفتاح البرهان مع قيادات "إئتلاف الكتلة الديمقراطية" في الخرطوم ترتيبات إطلاق حوار سياسي وطني داخل السودان.

الجزائر

ـ إجراء انتخابات نيابية لإختيار 407 نواب في 69 ولاية في الداخل وثماني دوائر في الخارج، والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعلن أن نسبة المشاركة بلغت نحو 21.24٪.

مقتطفات دولية

- بعد استئناف المفاوضات الأميركية الإيرانية غير المباشرة بداية الشهر الحالي، تصاعدت الحرب الإعلامية والإستهدافات العسكرية المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين، مع مساعٍ للوسطاء لخفض التصعيد، حيث وجهت الولايات المتحدة ضربات متكررة على طول الساحل الغربي لإيران ومواقع في مدن داخلية وفي الشمال، واستهدفت إيران مواقع في الخليج العربي والأردن وسورية، بذريعة وجود قواعد أميركية تُشَن منها الضربات على إيران، وكذلك محيط القنصلية الأميركية في محافظة أربيل بالعراق، ومواقع للمعارضة الإيرانية في أربيل والسليمانية.

- مجهولون يستهدفون بمتفجرات يدوية الصنع منازل سياسيين من الحزب الحاكم "الديمقراطية الجديدة" في مدينة تسالونيكي اليونانية ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين وفق الشرطة المحلية، ورئيس الوزراء يصف الهجوم ب "الجبان والإرهابي المجرم".

- رئيسة وزراء اليابان تزور الهند وتلتقي رئيس الوزراء، والتوقيع على اتفاقيات في مجالات الذكاء الإصطناعي، والدفاع، وقطاعي المعادن والطاقة.

- انعقاد القمة 36 لحلف شمال الطلسي (الناتو) في العاصمة التركية أنقرة، وإقرار زيادة في الإنفاق الدفاعي من 2٪ إلى 5٪، ودعم أوكرانيا ب 70 مليار دولار بصيغة معدات عسكرية ومساعدات تدريب.

- الصين تطلق صاروخاً من غواصة نووية في المحيط الهادئ، وانتقادات والإعلان عن مخاوف من قبل تايوان واليابان وأستراليا ونيوزيلاندا.

- القضاء الفرنسي يصدر حكماً بالسجن بحق زعيمة "حزب التجمع الوطني" اليميني المتطرف مارين لوبان ثلاث سنوات، منها سنتان مع وقف التنفيذ، وسنة واحدة تحت المراقبة الإلكترونية عبر سوار إلكتروني في الكاحل، بعد إدانتها في قضية اختلاس أموال من البرلمان الأوروبي.

- الهند تستدعي نائب السفير الإيراني لديها احتجاجاً على مقتل بحار هندي في هجوم إيراني على سفينة في مضيق هرمز.

- البرلمان الأوكراني يصادق على تعيين سيرغي كورينسكي رئيساً للوزراء، والرئيس زيلينسكي يُقيل القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع ويعين بديلين عنهما وسط احتجاجات شعبية في العاصمة كييف وعدة مدن كبرى.

- أندي بيرنهام يُنتَخَب رئيساً ل "حزب العمال"، في بريطانيا ويتسلم رئاسة الوزراء خلفاً ل كير ستارمر.

- مقتل أكثر من 50 عنصراً من الجيش المالي ومقاتلين روس متحالفين معهم واحتجاز آخرين بهجوم شنه مسلحون مرتبطون ب " حركة تحرير أزواد" و "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" المرتبطة بتنظيم "القاعدة".

- إجتماع وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في العاصمة الفيليبينية مانيلا، والمناقشات تناولت الحرب الأميركية - الإيرانية وتداعياتها على دول المجموعة، والسعي إلى البحث عن بدائل لموارد الطاقة، وتعزيز مخزون الغذاء.

- مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في "منظمة شنغهاي للتعاون" يعقدون اجتماعاً في قرغيزستان تحت شعار "معاً نحو السلام المستدام والتنمية والإزدهار".

- مصادر إيرانية تفيد عن مقتل ثلاثة عناصر من الحرس الثوري الإيراني بإطلاق نار في مدينة مشهد.

- أوكرانيا تهاجم سفينة إيرانية في بحر قزوين ومقتل شخص وإصابة آخر، وإيران تستدعي السفير الأوكراني للإحتجاج.

- حرائق ضخمة في فرنسا وإسبانيا والجزائر وتونس تقضي على مئات آلاف الهكتارات من الغابات والسلطات تجلي آلاف المواطنين من المناطق التي اجتاحتها الحرائق.

إلى روح الفارس الشهيد ابو علي عبد الأمير حلاوي
قائد ملحمة كفركلا الخالدة في في مواجهة المحتل الصهيوني

محسن يوسف:

في 26 نوفمبر 1975، شهدت بلدة كفر كلا الجنوبية، الحدودية لفلسطين المحتلة، واحدة من الملاحم البطولية الخالدة في تاريخ المقاومة الوطنية. فقد تصدى أبناء البلدة المجاهدة لعدوان صهيوني استهدف اقتحامها، انتقاماً من هزيمة كان العدو قد مُني بها قبل أشهر، وتحديداً في جويلية من العام نفسه، ومحاولةً لمعاقبة بلدة بقيت، شأنها شأن قرى ومدن الجنوب اللبناني، عصية على المشروع الصهيوني وحاضنة للمقاومة العربية الفلسطينية.

كان الهدف المباشر للعدوان آنذاك هو البطل الشهيد البعثي العروبي عبد الأمير حلاوي (أبو علي)، صياد السمك ورب الأسرة الكادحة، الذي لقّن قوات الاحتلال درساً قاسياً عندما حاولت التوغل في البلدة قبل أشهر من ذلك التاريخ.

وكان أبو علي واحداً من كوكبة من المناضلين الذين تصدروا المقاومة الشعبية في الجنوب اللبناني، إلى جانب رفاقه البعثيين أمثال أمين سعيد "الأخضر العربي" في شبعا، وحسن قاسم في كفرشوبا، وواصف شرارة في بنت جبيل، وعلي وعبد الله وفلاح شرف الدين في الطيبة، كما شاركهم النضال رفاقهم الشيوعيون في "الحرس الشعبي" وغيرهم من الوطنيين والعروبيين الذين شكلوا النواة الأولى للمقاومة الجنوبية، وكتبوا بدمائهم صفحات من البطولة والصمود، أثمرت لاحقاً انتصارات وتحريراً ورعباً للعدوان على امتداد عقود.

هكذا كانت المقاومة في لبنان، كما في سائر أرجاء الوطن العربي، فعلاً وطنياً وقومياً جامعاً، وخيار شعبٍ وأمةٍ بكل مكوناتهما من أجل الحرية والتحرر. انطلقت من إرادة الناس وتضحياتهم، ومن إيمانهم بحقهم في الدفاع عن أرضهم وكرامتهم، قبل أن تتعرض لمحاولات الاحتواء والسطو والتطييف، ومحاولات توظيفها لخدمة مشاريع إقليمية لا تمت إلى أهدافها الأصلية بصلة.

لقد سعت بعض القوى إلى اختطاف فكرة المقاومة وإخراجها من إطارها الوطني والقومي الجامع، وتحويلها إلى أداة في لخدمة مشاريع استهداف إقليمية ودولية للأمة بيافطات طائفية ومذهبية مقيتة، مشاريع صفوية وطورانية لزرع الفتنة بين أبناء الأمة الواحدة، ويعمّق الانقسام، ويضعف الدولة والمجتمع، ويستنزف مقدرات الأوطان وثرواتها، فصارت عبئا ماديا ومعنوية على الأوطان والشعوب...

غير أن كل محاولات التطييف والتوظيف والاختطاف مصيرها الفشل، لأن المقاومة الحقيقية أكبر من أن تُختزل في طائفة أو جماعة أو لخدمة مشروع اقليمي معادي. وستبقى، في وجدان الأمة وأبنائها، إرادة حياة، وعنواناً للكرامة والسيادة، وتجسيداً لحق الشعوب في الدفاع عن أرضها وإنسانها، مهما تبدلت الظروف وتعاقبت التحديات.

هذا الذي عَرَفَ المحتلُّ جُرأتَهُ
مقاتلٌ في سبيلِ البعثِ ما لانا
يصُبُّ عليهِ من جام غضبتِهِ
حتى تُراهُ يُلاقي الموتَ والسطو عليها جَذْلانا
هذا الذي ألقى على المحتلِّ حُجَّتَهُ
كفتىً صبٍ لأرضنا زوراً وبهتانا
وكفركلا حدودُ المجدِ جنَّتُهُ
فيها البطولةُ للأحياءِ عنوانا

هذا عبدُ الأميرِ حين اختارَ وجهتَهُ
صانها رغمَ الفوارقِ بالذي كانا
ما خابتْ بأهلِ الأرضِ نظرتُهُ
فمنْ افتدى نقاءَ البعثِ ماخانا
وحيداً كان في محرابِ عزَّتِهِ
مع ثُلّةٍ آمنت بالبعث وُجْدانا
نهلوا الشهادةَ من وحي عقيدتِهِ
بدمائهم كتبوا اسفاراً ووُحْدانا

عقودٌ خمسةٌ مرّت وغيبُه
لا زال فيها عرينُ البعث نشوانا
فجيلكم أعطى لفكر البعث هيبتَهُ
بفخرٍ سنذكرُهُ دوام الربِّ ابقانا
رفاقُهُ كانوا في الميدانِ أسوتَهُ
سلوا طيبةَ من أعطاها قربانا
ومذ ترجَّل من علياءِ صهوته
قال لهم في جنان الخلدِ ملقانا

في ذكرى القائد الشهيد موسى شعيب طيّبَ الله ثراه...

محسن يوسف

يومَ أزْهرَ الألقُ فوقَ ثرى الجنوب
وأينعَ فرحُ اليقينِ على أرض العراق
بانتْ براثنُ الحقدِ لتغتالَ القصيدة...
يوم أصبحت الكلمة الثائرة، أكثرُ تأثيراً من أسلحة
الفتكِ القاتلة...
قتلوك ...يا عارَ بنادقهم
قتلوكَ وانت أُنشودة حبٍّ الفقراء
يوم انتقلت عبر الاثير مراسيل الحقد الهمجية
لتتلقفها أيادي الغدر المأجورة...
لتغتالَ عيون الشمسِ التي ينطقُ منها النهارُ
قتلوكَ وانت دفءُ الأطفال الليلي
ليُسجَّى جثمانك الشهيد على طريق المطار
لم يدروا انَّ الجسدَ في متناول اهل الغدرِ
لكنَّ الروح لا تقعُ في كمين الأشرار
حذفوا إسمك من تاريخ سادتهم
لم يدروا ان إسمك غابةُ اسماء
أخفوا دمكَ في جرنِ هزائمهم
وتوهموا أنك صرتَ في طي النسيان
لم يدروا ان دمك شلال دماء
وأنَّ السُّحبَ الحمراء تطلعُ من أضرحة الشهداء
فبعد تلك القصيدة ...التي أسرجَ من خلالها القائدُ
العربي خيله
واعادَ بسيفه للصحراء وثبتها وارتوى ظمأها بدم الابطال
هناك حيثُ ذهبت تسألُ في بغداد عن حلمٍ عن امة
لزمانُ الفتحِ تنتسبُ

قتلوك وانت القائل:
فوق الذُّرى الشمِّ نحيا او تطيح بنا
سنابكُ الخيل ما في أمرنا عجبُ
ستبقى حيًا في ضمائرنا
وستبقى قصيدتك المعلَّقة على جبين التاريخ تلوِّنُ فرحَ
انتصاراتنا وتلِمُّ أشلاء امةٍ تعشقُ الحياة